استقرار الاقتصاد الكلـــي

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي ٤
المقدمـة ٧
١. الإطـار الاستراتيجـي لتحقيـق استقـرار الاقتصـاد الكلـي والتمـويل مـن أجـل التنميـة ٨
استقرار الاقتصاد الكلي في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ٩
الانضباط المالي والاستدامة المالية وزيادة القدرة التنافسية في برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٤ -٢٠٢٧/٢٦) ١٠
إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية ١٣
دور القطاع الخـاص كمحـرك رئيسي للتنميـة الاقتصـادية ١٤
فرصة الاقتصاد المصري لتخطي «فخ الدخل المتوسط» ١٤
أبرز مقومات الاقتصاد المصري ١٦
٢. سياق وآفاق الاقتصاد الكلي العالمي ١٩
٣. نبـــذة عـن أداء الاقتصـاد المصـــري (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣) ٢٥
أنماط النمو والإنتاجية والتشغيل ٢٥
المالية العامة ٢٧
الاستثمارات ٣١
٤. آخـر مستجـدات تطـور أداء الاقتصـاد المصري ٣٣
نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ يعكس تحسنًا في النشاط الاقتصادي ٣٣
حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص ٣٥
٥. مسار الإصلاح الاقتصادي في مصر منذ مارس ٢٠٢٤ ..... ٣٩
إصلاحات استعادة الاستقرار الكلي ٣٩
٦. التمويل من أجل التنمية ٥٢
الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية ٥٢
التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص .. النمو الاقتصادي والتشغيل ٥٩
٧. السياسـات الداعمـة لاستقـرار الاقتصـاد الكلي ٧٠
٨. قائمة المراجـــع ٧٢

قائمة الأشكال

شكل ١ تطور فضاء المنتجات المصرية Egypt's Product Space..... ١٧
شكل ٢ الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات وفقا لمؤشر آفاق التعقيد الأخضر Green Complexity Potential Index..... ١٩
شكل ٣ آفاق نمو الاقتصاد العالمي ٢٠
شكل ٤ معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة..... ٢١
شكل ٥ الدين العام العالمي قبل وبعد جائحة كوفيد-١٩ ..... ٢١
شكل ٦ آفاق التجارة السلعية العالمية..... ٢٢
شكل ٧ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)..... ٢٣
شكل ٨ التدفقات المالية الخارجية إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل ٢٣
شكل ٩ متوسط النمو في مصر مقارنة بمتوسطات النمو في البلدان متوسطة الدخل (السنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٢٣) ٢٥
شكل ١٠ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، رأس المال، العمالة؛ بالأسعار الثابتة (بالدولار الأمريكي) ٢٥
شكل ١١ تطوّر الهيكل الاقتصادي ٢٦
شكل ١٢ معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة عالميا ٢٧
شكل ١٣ عجز الموازنة والنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي..... ٢٨
شكل ١٤ الإيرادات الضريبية وغير الضريبية..... ٢٨
شكل ١٥ الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً (٢٠٠٣-٢٠٢٣) ٢٨
شكل ١٦ معدلات كفاءة ضريبة القيمة المضافة في مصر منذ قانون ضريبة القيمة المضافة لعام ٢٠١٦ ..... ٢٩
شكل ١٧ مستويات دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣) ٢٩
شكل ١٨ الأوراق المالية (بما في ذلك أذون الخزانة) كنسبة من أصول البنوك ٢٩
شكل ١٩ رصيد المدخرات والاستثمار الحكومي والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي..... ٣٠
شكل ٢٠ معدل التضخم السنوي ومعدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي..... ٣٠
شكل ٢١ الاستثمارات الكلية ٣١
شكل ٢٢ حصة استثمارات القطاع الخاص خلال العقدين ٣١
شكل ٢٣ معدلات الاستثمار الخاص في العالم وفقًا لمتوسطات الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٢ ..... ٣٢
شكل ٢٤ التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية غير الحكومية نهاية يونيو من كل عام (كنسبة من الإجمالي) ٣٢
شكل ٢٥ معدلات النمو ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة..... ٣٤
شكل ٢٦ نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية)..... ٣٤
شكل ٢٧ توزيع الاستثمارات الكلية المنفذة (٪) ٣٥
شكل ٢٨ معدل التضخم العام- حضر- تغير شهري (٪) ٣٦
شكل ٢٩ معدل التضخم العام- حضر- تغير سنوي (٪) ٣٦
شكل ٣٠ معدل التضخم الأساسي - تغير شهري (٪)..... ٣٦
شكل ٣١ معدل التضخم الأساسي - تغير سنوي (٪) ٣٦
شكل ٣٢ معدل نمو الائتمان المحلي الحقيقي الموجه لقطاع الأعمال الخاص (٪) ٣٧
شكل ٣٣ التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص (٪) ٣٧
شكل ٣٤ الفائض الأولي والإيرادات الضريبية والعجز الكلي بالمليار جنيه..... ٣٧
شكل ٣٥ تطور العجز الكلي بالمليار جنيه مقابل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (٪)..... ٣٨
شكل ٣٦ هيكل الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات (٪) ٣٨

الملخــص التنفيــذي

يتسم المشهد الاقتصادي العالمي باضطرابات متلاحقة ترتبط بتزايد السياسات الحمائية والتوترات الجيوسياسية، وارتفاع مستويات الديون وتشديد الأوضاع المالية عالميًا، الأمر الذي يعيد تشكيل أنماط التجارة وسلاسل الإمداد ويولد صدمات ممتدة للاقتصادات الناشئة. وفي هذا السياق، تؤكد السردية الوطنية للتنمية الشاملة أن استقرار الاقتصاد الكلي يمثل ركيزة أساسية لقدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتحقيق نمو مستدام وشامل، من خلال تنسيق فعّال بين السياسات المالية والنقدية وحوكمة الاستثمارات لضمان الانضباط المالي والاستدامة على المدى المتوسط والطويل، ودعم النموذج الاقتصادي الجديد القائم على الإنتاجية والقطاع الخاص والتصدير.

الإطار الاستراتيجي لاستقرار الاقتصاد الكلي

يرتكز استقرار الاقتصاد الكلي على إطار استراتيجي متكامل يجمع بين التخطيط متوسط الأجل، وتخصيص الموارد، والتمويل والتنفيذ داخل منظومة مؤسسية موحدة توفر أرضية قوية لصياغة سياسات كلية واضحة الأهداف. ويتجسد هذا التحول في تطبيق قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، اللذين ينقلان عملية التخطيط والموازنة من نهج سنوي إلى إطار متوسط المدى حتى العام المالي ٢٠٢٩/٢٠٣٠، بما يعزز اتساق السياسات التنموية مع رؤية ٢٠٣٠ والاستراتيجيات القطاعية والمكانية. وتُعد حوكمة الاستثمارات العامة محورًا رئيسيًا داخل هذا الإطار، حيث تُوجَّه الاستثمارات وفق أولويات تنموية، وتُربط بنتائج قابلة للقياس، بما يرفع كفاءة الإنفاق ويفسح المجال للقطاع الخاص. ويتكامل هذا الإطار مع سياسة نقدية تستهدف استقرار الأسعار وفقًا لمستهدفات تضخم عند ٧٪ ±٢ نقطة مئوية للربع الرابع من عام ٢٠٢٦، و٥٪ ±٢ نقطة مئوية للربع الرابع من عام ٢٠٢٨، بما يعزز مصداقية السياسة النقدية وترسيخ توقعات الأسعار وتحسين مناخ الاستثمار.

النموذج الاقتصادي وفجوة الادخار والاستثمار

تعد معالجة فجوة الادخار والاستثمار محورًا رئيسيًا لبناء نموذج نمو أكثر توازنًا واستدامة، فتعزيز قدرة الاقتصاد على تمويل احتياجاته من موارد محلية يُسهم في دعم الاستقرار الكلي ويخفف من هشاشته أمام الصدمات الخارجية، ويتطلب ذلك الانتقال إلى نموذج نمو يرتكز على أنشطة قابلة للتبادل التجاري وتوسيع الصادرات، مما يدعم سد فجوة العجز التجاري ومعالجة فجوة الادخار والاستثمار بالتقليل من الاعتماد على التمويل الخارجي. كما يتسق هذا المسار مع هدف تعميق التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات، وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية مما يُحسّن العائد على الاستثمار ويجذب استثمارات خاصة ويدعم في معالجة فجوة الادخار والاستثمار. ويتكامل هذا التوجه مع إصلاحات المالية العامة التي ترفع كفاءة الإنفاق ليصبح أكثر دعمًا للنمو الإنتاجي والاستثمار الخاص.

السياسة المالية متوسطة المدى وإدارة الدين العام

ترتكز السياسة المالية على إطار متوسط المدى يهدف إلى ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي وتمكين نمو

يقوده القطاع الخاص، عبر أربع ركائز رئيسية. الركيزة الأولى تتمثل في تطوير المنظومة الضريبية والجمركية وتعزيز الثقة في التعامل مع المصالح الإيرادية من جانب مجتمع الأعمال والممولين، من خلال التحول الرقمي، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتسوية المنازعات، إلى جانب إصلاحات جمركية تقلل تكلفة التجارة وتعزز القدرة التنافسية للصادرات في إطار وثيقة للسياسات الضريبية. أما الركيزة الثانية فتركز على الحفاظ على الانضباط المالي ومساهمة السياسات المالية في دعم نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص والتصدير، من خلال خفض العجز دون زيادات ضريبية جديدة، واستمرار سقف الاستثمارات العامة و تفعيل مبدأ وحدة الموازنة، ودمج الهيئات الاقتصادية في مفهوم الحكومة العامة وربطها بسقف الدين، بما يعزز الشفافية ويرسّخ الاستدامة المالية. وترتكز الركيزة الثالثة على تنفيذ استراتيجية متكاملة لخفض الدين العام وأعباء خدمته، والتي تهدف إلى تقليص عبء خدمة الدين والمخاطر المرتبطة به من خلال استراتيجية منضبطة وشفافة تركز على الاستدامة وخفض التكلفة وتنويع الأسواق والأدوات، بما يشمل تطوير أدوات تمويل بديلة مثل الصكوك والسندات الخضراء والمستدامة، وخفض الدين الخارجي تدريجيًا، وتعزيز الاعتماد على التمويل الميسر، على أن تُصدر وزارة المالية تقريرًا عن استراتيجية إدارة الدين العام على المدى المتوسط يتضمن مزيدًا من التفاصيل حول التوجهات والمستهدفات والسياسات والإجراءات التي سيتم استخدامها لخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة وخدمته. أما الركيزة الرابعة فتركز على زيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية، من خلال إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام وتفعيل الإطار متوسط المدى للموازنة وموازنة البرامج والأداء لربط التمويل بالنتائج ورفع كفاءة الإنفاق. وبهذه المرتكزات، يُعاد توجيه السياسة المالية نحو دور أكثر دعمًا للنمو الإنتاجي والاستثمار الخاص، مع الحفاظ على الاستقرار الكلي وتعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل.

حوكمة الاستثمارات العامة

تمثل حوكمة الاستثمارات العامة إحدى ركائز استقرار الاقتصاد الكلي والنموذج الاقتصادي الجديد في مصر؛ إذ تُحوِّل دور الاستثمار العام إلى أداة استراتيجية لتوجيه الموارد نحو أولويات قومية ذات أثر اقتصادي واجتماعي مرتفع، وتقليل البنود ذات الجدوى المحدودة، بما يدعم الانضباط المالي ويفسح المجال للاستثمار الخاص. ويرتكز هذا التحول على إطار مؤسسي من خلال تحديد سقف سنوي للاستثمارات وتصنيف المشروعات وفقًا لمعايير الجدوى، مع إعطاء أولوية للمشروعات الإنتاجية عالية الأثر وربط المشروعات بقدرات التمويل الفعلية. ويسهم هذا النهج في خلق مساحة مالية للإنفاق الاجتماعي وتقليل تراكم المشروعات غير المكتملة وإفساح المجال للقطاع الخاص، بما يعزز دوره في قيادة الاستثمار والتشغيل وزيادة الصادرات.

إطار التمويل من أجل التنمية

جاء إطلاق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية (INFS) كأول وثيقة وطنية تتبنى النهج العالمي لتخطيط وتمويل أهداف التنمية المستدامة (INFF)، لتشكّل إطارًا تمويليًا داعمًا يهدف إلى تعبئة الموارد العامة والخاصة، المحلية والدولية، وتنسيقها داخل منظومة واحدة تعزز قدرة الدولة على تنفيذ برامجها التنموية. وتمثل هذه الاستراتيجية ركيزة محورية في بناء نموذج تمويلي مستدام يدعم استقرار الاقتصاد الكلي ويُعالج فجوة التمويل التنموي من خلال ربط مصادر التمويل بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية. ويمثّل التمويل التنموي الميسر أحد أهم عناصر هذا الإطار، حيث تم توجيه أكثر من ١٧ مليار دولار منذ عام ٢٠٢٠ للقطاع الخاص، بما يسهم في تمويل توسع الشركات وبناء سلاسل القيمة وتطوير قطاعات إنتاجية وتصديرية ودعم التحول الأخضر. كما يدعم الإطار توسّع التمويل

الأخضر مثل برنامج "نوفي" لمشروعات الطاقة المتجددة.كما تُدار الفجوة التمويلية من خلال حوكمة دقيقة للاقتراض الخارجي تعتمد على سقف سنوي للديون، وتقييم بدائل التمويل، وربط القروض بالمشروعات الإنتاجية، وإعطاء الأولوية للقروض الميسرة طويلة الأجل، إلى جانب تفعيل أدوات مثل مبادلة الديون بالاستثمار والتنمية، بما يقلل الاعتماد على الديون التجارية مرتفعة التكلفة ويعزز استدامة الدين العام ويخفض المخاطر المستقبلية. ويسهم هذا النهج المتكامل في تقليل المخاطر الخارجية، وتعزيز الاستقرار المالي، وإعادة توجيه الموارد نحو أولويات التنمية، بما يجعل التمويل أداة داعمة للنمو المستدام ودور القطاع الخاص والتحول الأخضر على المدى المتوسط.

إعادة تعريف دور الدولة

تعكس جهود إعادة تعريف دور الدولة انتقالًا مؤسسيًا نحو نموذج يركز على التمكين والتنظيم بدلًا من الملكية والإدارة المباشرة، مع إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص لقيادة الاستثمار والإنتاج والتشغيل. ويأتي هذا التحول في إطار رؤية أشمل لإعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة باعتبارها منظمًا للأسواق وميسّرًا للنشاط الاقتصادي، لا فاعلًا إنتاجيًا مباشرًا، بما يدعم توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر إنتاجية وذات القيمة المضافة العالية. وتشكل وثيقة سياسة ملكية الدولة المرجعية الأساسية لتنظيم وجود الدولة في النشاط الاقتصادي، بينما يقدم قانون الشركات المملوكة للدولة رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥ إطارًا يحكم الملكية والإدارة والتخارج ويعزز الحوكمة والشفافية وحياد الدولة بين المستثمرين. كما تضطلع وحدة الشركات المملوكة للدولة بدور محوري في تنفيذ برنامج التخارج والطروحات وتطوير قواعد الحوكمة بالتنسيق مع صندوق مصر السيادي، إلى جانب إصلاحات مكملة تشمل برنامج الطروحات الحكومية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المنافسة، وإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، بما يدعم كفاءة تخصيص الموارد والثقة الاستثمارية ويدفع نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي قائم على الابتكار والتصدير.

السياسات الداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلي

تتقدم السياسات الداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلي في مصر عبر حزمة إصلاحات مؤسسية ومالية متكاملة تعزز الانضباط والشفافية وترفع كفاءة إدارة الموارد العامة. وتشمل هذه الجهود توسيع نطاق الحكومة العامة والنشر المنتظم للبيانات، وتطوير الإدارة الحديثة للدين العام عبر استراتيجية متوسطة الأجل تعمّق سوق الدين المحلي وتوسّع قاعدة المستثمرين وتخفض تكلفة التمويل. وفي موازاة ذلك، تعمل الدولة على تعبئة الإيرادات المحلية من خلال إصلاحات ضريبية توسّع القاعدة الضريبية وتدمج الاقتصاد الرقمي وتبسط الإجراءات، إلى جانب دمج إدارة المخاطر في صنع السياسات المالية للحد من انتقال الصدمات إلى الموازنة والدين العام. كما تعزَّز استدامة الدين الخارجي من خلال إطار مؤسسي يحدد سقفًا سنويًا للاقتراض ويرتبط بالحدود الآمنة لنسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي، بينما تُرفع كفاءة الاستثمارات العامة عبر سقف سنوي للاستثمار العام وأدوات تخطيط متوسطة الأجل، بالتوازي مع تعزيز التمويل التنموي الميسر من خلال الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (INFS). وإلى جانب ذلك، يتقدم إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والصحة الشاملة لضمان شمولية الخدمات وتحسين جودتها وربط الدعم بالتمكين الاقتصادي، بما يعمق العدالة الاجتماعية ويعزز الاستدامة المالية. ويمثل هذا الإطار المتسق خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على الصمود وتهيئة بيئة مواتية لزيادة الاستثمار الخاص وتحسين جودة النمو.

المقدمـة

بينما يشـهد العالم اضطرابات متتالية، ويتجه نحو إعادة تشكيل النظام الاقتصادي خاصة مع تزايد حدة السياسات الحمائية التجارية، والتطورات الجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط والعديد من مناطق العالم، وما يتسبب فيه ذلك من ارتفاع مستويات الديون واختلال السياسات الاقتصادية.

ويمثل استقرار الاقتصاد الكلي ركيزة أساسية لبناء القدرة على مواجهة الصدمات وتعزيز معدلات النمو المستدام، ويتطلب ذلك مزيجًا متكاملاً من السياسات المالية والنقدية، يقوم على الانضباط المالي وتعبئة الموارد المحلية وتحسين كفاءة الإنفاق العام، بما يتيح توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والحماية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية حوكمة الاستثمارات العامة لرفع كفاءة تنفيذ المشروعات وتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب الدفع بأجندة التمويل من أجل التنمية لتوفير مصادر تمويل مستدامة ومنخفضة التكلفة وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وتوسيع الحيز المالي. كما تندرج ضمن هذه الجهود إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد من خلال التحول إلى دور منظم وممكّن ومحافظ على الأصول العامة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بما يسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد.

وتشكل هذه المحاور مجتمعة الأساس لبناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة، قادر على دعم الإنتاجية وتحفيز الاستثمار وتعزيز الاستقرار الكلي على المدى الطويل رغم المشهد العالمي المليء بالتحديات.

١. الإطـار الاستراتيجـي لتحقيـق استقـرار الاقتصـاد الكلـي والتمـويل مـن أجـل التنميـة

وتعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها، وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧) والذي يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلًا عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية

وفي إطار التزام الدولة المصرية بتطوير منظومة التخطيط المالي وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، جاء اعتماد قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ كخطوة محورية نحو ترسيخ ممارسات التخطيط الاستراتيجي وتعزيز فعالية الإنفاق العام، وربط السياسات التنموية بالموازنات العامة بشكل أكثر تكاملًا وشفافية. هذه الأطر التشريعية تُمثل ركيزة أساسية لتنفيذ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تعمل على ضمان التوافق بين خطط التنمية والموازنة، بما يتماشى مع البرامج الحكومية القطاعية والاستراتيجيات الوطنية، في ظل رؤية تشاركية متكاملة.

وفي ضوء التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي تبنّتها الحكومة المصرية ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، أصبح من الضروري تعزيز التكامل بين **خطة التنمية المستدامة والموازنة متوسطة الأجل**، لضمان توجيه الموارد العامة نحو الأولويات التنموية وتحقيق أقصى كفاءة في الإنفاق العام. وقد تم بالفعل تبنّي صياغة منهجية جديدة لإعداد الخطة في إطار متوسط الأجل يمتد حتى عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠. وجاري العمل على تنسيق مؤسسي متكامل بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ووزارة المالية، استنادًا إلى **قانون التخطيط العام للدولة وقانون المالية العامة الموحد**، وهو ما يعكس تحولًا مهمًا نحو ربط الاستراتيجيات التنموية بالإطار المالي للدولة. وتقوم هذه المنهجية على إعداد خطة تنموية تترجم أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرامج الحكومة، والاستراتيجيات القطاعية والمكانية، إلى سياسات ومشروعات قابلة للتنفيذ ضمن الإطار المالي متوسط الأجل، بما يرسخ الترابط بين التخطيط والتمويل على مستوى الدولة.

ويعتمد هذا الربط على عدة أدوات رئيسية، أهمها **موازنة البرامج والأداء**، التي تتيح توجيه الموارد نحو أولويات محددة قابلة للقياس، وتعزز من فاعلية الإنفاق العام في تحقيق النتائج التنموية المرجوة. كما تم تطوير دليل موحد لإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوي يشمل معايير اختيار المشروعات، وآليات تقويم السياسات، ومتابعة الأداء، إضافة إلى الاستفادة من منظومة المعلومات المكانية لدعم اتخاذ القرار. ويشمل ذلك أيضًا التزامًا واضحًا بحوكمة الإنفاق العام، وتطبيق معايير العائد والتكلفة لتعظيم الجدوى الاقتصادية للمشروعات المنفذة،

وربط مؤشرات الأداء في الخطة التنموية بمخصصات الموازنة، بما يسمح بقياس الأثر الفعلي للإنفاق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادهاالاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

استقرار الاقتصاد الكلي في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

وتسعى الدولة المصرية جاهدة إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تضافر جهود مختلف مؤسساتها وفقاً لرؤى وخطط استراتيجية متكاملة، وانطلاقاً من ذلك التوجّه تتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مسئولية متابعة تنفيذ الأجندة الوطنية للتنمية: رؤية مصر ٢٠٣٠ والبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وذلك بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات المعنيّة وبالتعاون مع شركاء التنمية الدوليين، للحصول علي تمويلات دَعم الموازنة لمساندة تنفيذ إصلاحات هيكلية من شأنها تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال والتعزيز من قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود أمام الصدمات الخارجية ودعم الانتقال الأخضر وفتح آفاق مستقبلية لتنمية شاملة ومستدامة، وذلك لتعظيم الاستفادة من الشراكات التنموية مالياً وفنياً.

وفي هذا الإطار، تضع الدولة المصرية **تحقيق «الاستقرار الكلي» على قائمة أولوياتها سعيًا للحفاظ على توازن المالية العامة**، وجذب الاستثمارات، ومواجهة الصدمات، وهو ما يتطلب **تعزيز إدارة المالية العامة من خلال ضبط عجز الموازنة، وخفض الدين العام، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي** لضمان قدرة الدولة على تمويل المشروعات القومية مع الحفاظ على استدامة الدين، وهو ما يُتيح فرصة أكبر للقطاع الخاص للحصول على التمويل اللازم للمشروعات القومية.

كما يساهم استقرار السياسات المالية في تعزيز ثقة المستثمرين، مما يشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية الضرورية لخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. **ومن ناحية أخرى**، يدعم الانضباط المالي استقرار سعر الصرف وتخفيف المخاطر التضخمية، ودعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

مستهدفات تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

وفي ضوء التوجه الاستراتيجي للدولة المصرية نحو تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، تستند جهود الدولة إلى أجندة إصلاح اقتصادي تتكامل فيها السياسات

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

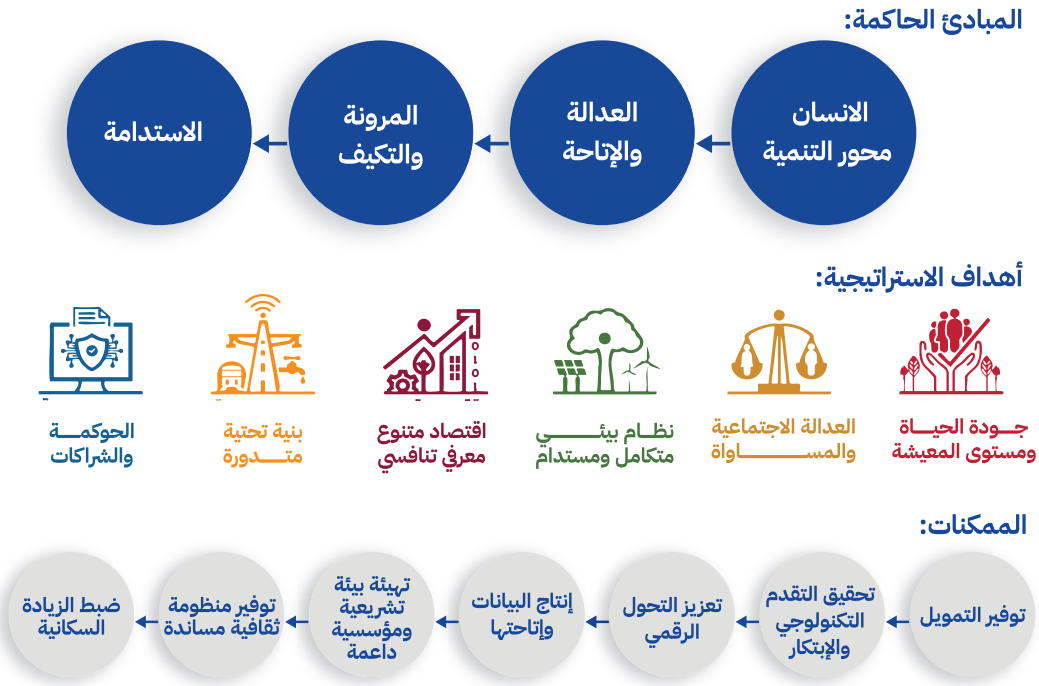

المالية والنقدية والهيكلية، بما يُعزز الاستدامة المالية، ويمكّن القطاع الخاص، ويرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتتبنى الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ هدف «اقتصاد متنوع وتنافسي ومعرفي» ضمن أهدافها الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، أكدت الرؤية على أهمية «**تحقيق الاستدامة المالية**»، والذي يُمثل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الكلي، وذلك من خلال اتباع سياسات مالية تضمن التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتحديد الأولويات لرفع كفاءة الاستثمار والإنفاق الحكومي الذي يُمثّل المصدر الأول لتمويل الإنفاق على مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية وشبكات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى حشد الموارد المحلية.

وفي هذا السياق، تستهدف «**الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠**» تطوير منظومة الإدارة الضريبية الحالية ورفع كفاءتها، وزيادة نصيب الموارد الحقيقية من إجمالي الموارد الحكومية والحدّ من التهرب الضريبي، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، واستحداث مصادر إيرادات جديدة، بالإضافة إلى إيلاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتبسيط القواعد لجذب مزيد من المنشآت الصغيرة للعمل في القطاع الرسمي. ويُمكن تحقيق ذلك من خلال تبني السياسات والإصلاحات التي تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية وتبسيط النظام الضريبي، وتطوير منظومة التحصيل الإلكتروني للضرائب للحد من التهرب الضريبي، فضلًا عن تنويع مصادر التمويل وتشجيع وسائل التمويل المبتكرة، بالإضافة إلى التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء لضمان كفاءة الإنفاق العام.

كما تهدف إلى تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة وتحفيز التصنيع حيث تسعى الرؤية إلى خلق اقتصاد متنوع لا يعتمد على قطاع واحد، بل يرتكز على قطاعات إنتاجية متنوعة، خاصة تلك التي تتمتع مصر بمزايا تنافسية بها، لما له من دور في تنويع مصادر الإنتاج والدخل ورفع مستوى الإنتاجية، فضلًا عن زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وكذا تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية لتمكين القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات الخاصة، وزيادة فرص العمل اللائق بما يُسهم في زيادة الدخول، مما يعزز الطلب الداخلي، ويرفع من معدلات الادخار والاستثمار، والتحول نحو الشمول المالي لتقليص القطاع غير الرسمي.

فضلاً عن مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال توفير بيئة تمكينية داعمة لهذه المشروعات وتيسير حصولها على الائتمان وضمانات التمويل، لما له من أهمية في زيادة مساهمة تلك المشروعات في الحصيلة الضريبية وتعبئة الموارد المحلية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار الكلي.

الانضباط المالي والاستدامة المالية وزيادة القدرة التنافسية في برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٤-٢٠٢٧/٢٦)

بينما على صعيد برنامج الحكومة المصرية، فإن مستهدفات وزارة المالية تتسق مع ٣ برامج فرعية من برنامج الحكومة، هي (الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية، مواصلة تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الأعمال التجارية، زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية)، ضمن ٢ هدف استراتيجي هما (ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم القدرات الاقتصادية الوطنية، تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية)، في إطار المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات. كما يتضمن برنامج عمل الحكومة، حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية، بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته، بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات، تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني.

مستهدفات الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية في برنامج عمل الحكومة

يهدف برنامج عمل الحكومة إلى الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية في إطار الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ حيث تستهدف وزارة المالية وصول دين أجهزة الموازنة العامة إلى أقل من ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يصل متوسط عمر الدين إلى ٤,٨ عام، بما يعزز من إدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة، ، وإعداد الموازنة متوسطة الأجل من خلال تعزيز شفافية الموازنة والإطار الموازني متوسط المدى و إدراج اعتمادات مالية لمساندة النشاط الاقتصادي

وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية وزيادة الإنفاق على التنمية البشرية ودعم تنشيط الصادرات وغيرها من المستهدفات التي من شأنها دعم النمو الاقتصادي.

كما يستهدف البرنامج تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الأعمال التجارية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، باعتبارها أحد العوامل الحيوية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الخدمات الضريبية المقدمة لمجتمع الأعمال والممولين التابعة الي مصلحة الضرائب المصرية والضرائب العقارية، فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية وتعزيز برنامج المساندة التصديرية، بهدف تشجيع المصدرين خاصةً في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وكذلك السداد الفوري للمساندة، وتحسين منظومة التصدير وتيسير الإجراءات، ودعم نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية من خلال تبسيط الدورة المستندية الخاصة بعملية التصدير، تقليص زمن الإفراج الجمركي للواردات، تحسين كفاءة الموارد البشرية.

فضلًا عن دعم القطاع الخاص من خلال وثيقة ملكية الدولة وإصدار قانون المنافسة، مع التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفئات محدودة الدخل، وتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أدوات التخطيط

في إطار الحرص على رفع كفاءة الاستثمار العام وتعزيز فعالية الإنفاق التنموي، تتبنى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أدوات تخطيطية مُتطورّة تستهدف رفع كفاءة الاستثمار العام ومتابعة الخطط التنموية ومُتابعة التمويلات الدوليّة والاستثمارات العامة، ومُتابعة وتقويم الأداء، والتنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات ذات الصلة لتحسين جودة الخطط التنمويّة من خلال إمداد كافة جهات الإسناد بدليل إعداد الخطة، والذي يُقرر معايير اختيار المشروعات ومعايير إجراء وتقويم دراسات الجدوى الاقتصاديّة ومعايير تقويم الاستثمار العام لكل جهة إسناد، وآليات التحوّل من التركيز على جودة المشروعات إلى جودة السياسات، هذا بالإضافة إلى قيام الوزارة بتوفير معلومات داعمة لعملية التخطيط التنموي من خلال منظومة بنية المعلومات المكانية بالوزارة.

وفي إطار تفعيل المادة (٤) من قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بتشكيل **المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة** وتنظيم عمله، ليكون أحد الأدوات الرئيسية لدعم عملية التخطيط. يترأس المجلس السيد رئيس الجمهورية، ويضم في عضويته عددًا من كبار المسؤولين، من بينهم رئيس مجلس الوزراء، محافظ البنك المركزي، الوزراء المعنيون بالتخطيط والمالية، بالإضافة إلى وزراء مختارين من قبل رئيس مجلس الوزراء، وأربعة من ذوي الخبرة يُرشّحهم الوزير المختص بالتخطيط. ويتولى الوزير المعني بشؤون التخطيط مهمة مقرر المجلس.

تُعد قرارات المجلس ملزمة لكافة جهات الدولة، بما في ذلك الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وشركات القطاعين العام والأعمال العام، وتلتزم هذه الجهات بتقديم ما تطلبه الأمانة الفنية من تقارير وبيانات ودراسات لدعم تنفيذ قراراته.

ويُعد المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة أداة أساسية لتوجيه جهود التخطيط من خلال رسم السياسات العامة للتنمية المستدامة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية والقطاعية، ومراجعة وإقرار الخطة القومية للتنمية المستدامة، وضمان تكاملها مع المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية. كما يختص بتحديد مواعيد وآليات إعداد وتحديث الوثائق التخطيطية، وإبداء الرأي في التشريعات ذات الصلة، بما يعزز من اتساق السياسات العامة ويضمن توجيه الموارد نحو أولويات التنمية.

ويُوضح الشكل التالي الأدوات الرئيسية المُستخدمة في عملية التخطيط وصياغة السياسات التنموية الاقتصادية القائمة على الأدلة والتي تشمل الاستراتيجيات والخطط، ومصادر البيانات والنشرات الدورية، والتقارير والدراسات التشخيصية، والأدلة والمنهجيات، ونظم إدارة المعلومات والمنصات الإلكترونية، بالإضافة إلى المجالس واللجان والمجموعات الفنية الرئيسية المعنية بالتنفيذ.

أدوات التخطيط

القوانين والاستراتيجيات والخطط

- قانون التخطيط وقانون المالية الموحد
- رؤية مصر ٢٠٣٠
- الاستراتيجيات القطاعية
- الاستراتيجية الوطنية لتمويل التنمية
- استراتيجيات التعاون مع شركاء التنمية
- الخطة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- وثيقة سياسة ملكية الدولة
- برنامج عمل الحكومة
- خطة المواطن

النشرات الدورية

- النشرات الدورية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- النشرة الدورية للناتج المحلي الإجمالي

التقارير والدراسات

- التقارير التشخيصية والدراسات مع شركاء التنمية
- الدراسات الصادرة عن معهد التخطيط القومي
- التقرير السنوي للوزارة
- تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة
- التقرير الوطني الطوعي
- تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي
- تقرير تنافسية المحافظات

المنصات الإلكترونية

- المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية
- منظومة بنية المعلومات المكانية
- منظومة أداء
- بيان
- مرصد
- آفاق المهن والتوظيف
- المنظومة الإلكترونية لمتابعة التمويلات التنموية الميسرة
- المرصد الديمغرافي
- منظومة المواليد والوفيات
- منصة حافز

الأدلة

- دليل شرم الشيخ للتمويل العادل (التحول الأخضر)
- دليل إعداد الخطة
- دليل الخطة المستجيبة للنوع الاجتماعي
- دليل معايير الاستدامة البيئية (التحول الأخضر)

المجالس واللجان الفنية

- اللجنة الوزارية الاقتصادية
- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة
- لجنة إدارة الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي
- اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- اللجان المشتركة الثنائية
- لجنة حوكمة الاستثمارات العامة
- المجموعة الوزارية لريادة الأعمال
- المجموعة الفنية لإعداد إطار الاقتصاد الكلي
- مجموعة عمل تمويل التنمية

البرامج والمشروعات القومية

- البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- المنصة الوطنية لبرنامج نوفي
- المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية
- المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري حياة كريمة

لماذا جودة النمو؟

في ظل التحديات التي يشهدها العالم، لم يعد من الممكن الاكتفاء بقياس النمو الاقتصادي من خلال مؤشرات كمية تقليدية، وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من أهمية هذا المؤشر كمقياس لحجم النشاط الاقتصادي، إلا أنه لا يُعبّر بالضرورة عن جودة هذا النشاط.

انطلاقًا من ذلك، يعبر مفهوم «جودة النمو» عن هذا التوجه الجديد، حيث يشير إلى النمو الاقتصادي الذي يُفضي إلى رفاه اجتماعي وبيئي طويل الأجل، ويُعزز العدالة الاجتماعية، ويضع المواطن والبيئة في صميم العملية التنموية (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٩)، وهو النمو الذي تستدعيه المرحلة القادمة، بكل ما تحمله من تحوّلات وفرص وتحديات.

ويرتكز هذا المفهوم على ثلاثة عناصر رئيسة:

- توزيع الفوائد: ضمان وصول مكاسب النمو إلى مختلف فئات المجتمع، مما يقلل من عدم المساواة.
- الاستدامة: الحفاظ على النمو على المدى الطويل دون التسبب في تدهور البيئة أو استنزاف الموارد.
- التنمية البشرية: تحسين جودة الحياة، بما في ذلك الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، مع حماية البيئة.

إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية

وفي ضوء بيئة إقليمية ودولية يشوبها قدرٌ كبيرٌ من عدم اليقين، إن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، لن يتأتى بدون التكامل بين عناصر المنظومة الاقتصادية، ووجود نهج وسياسات قائمة على الأدلة، ولذلك وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية الذي يعمل على تحقيق **«جودة النمو»** ، وذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز التنمية الصناعية، وتوطين الصناعة، وتطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل، ودعم ريادة الأعمال والابتكار، والتوسع في المشروعات الخضراء، وتحسين بيئة الأعمال بما يُمكّن القطاع الخاص من أداء دور أكبر في التنمية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز التحول الرقمي.

وتعد الدبلوماسية الاقتصادية لدفع التمويل من أجل التنمية ركيزة رئيسية في إطار التنمية الاقتصادية، حيث تلعب دورًا حيويًا في حشد الموارد المحلية والخارجية اللازمة وتخصيصها للقطاعات ذات الأولوية، ولكن كل هذه الجهود تعتمد بشكل أساسي على **استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ إصلاحات هيكلية** من شأنها تحفيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم الانتقال الأخضر، وتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري، ورفع كفاءة ومرونة سوق العمل، بما يفتح آفاقا مستقبلية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

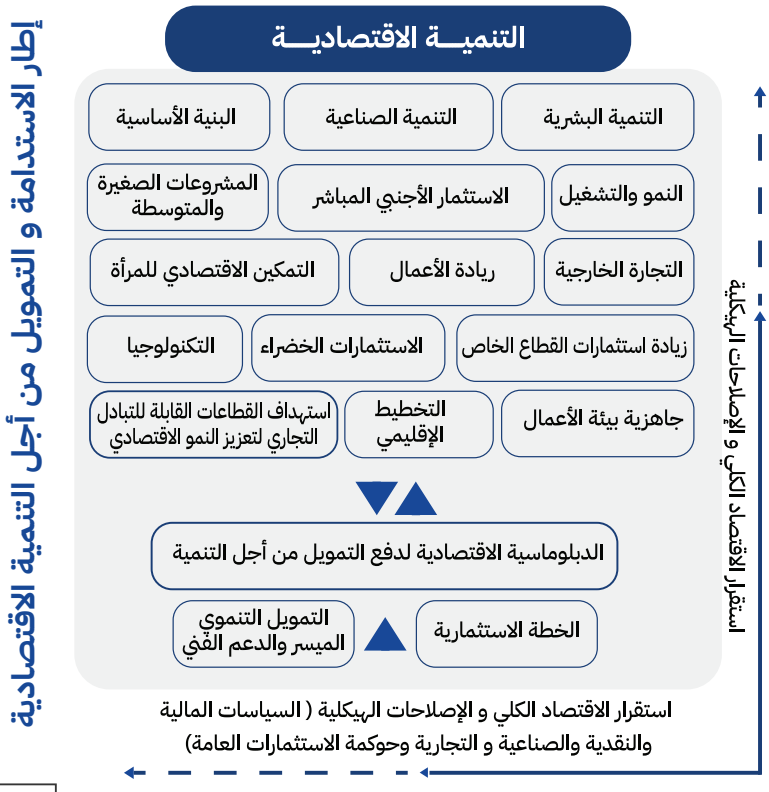

ومن ناحية أخرى، جودة النمو في النموذج الاقتصادي الجديد لا تُقاس فقط على المستوى القومي، بل تمتد أيضًا إلى المستوى الجغرافي من خلال تبنّي نهج **«أقطاب النمو Growth Poles»** الذي يركز على خلق مراكز اقتصادية متخصصة ذات مزايا تنافسية واضحة. هذا النهج يهدف إلى توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو مناطق تمتلك مقومات طبيعية وبشرية وبنية تحتية قادرة على استيعاب أنشطة إنتاجية قابلة للتجارة والتصدير. وبدلاً من الاعتماد على نمو واسع لكن منخفض الإنتاجية، يسهم التركيز على الأقطاب في تكوين تجمعات صناعية ولوجستية وخدمية متصلة بشبكات الموردين والأسواق، بما يسمح بزيادة القيمة المضافة المحلية ورفع إنتاجية العمل والمؤسسات. كما يُسهم في تعميق دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو من خلال تحسين بيئة الأعمال في هذه الأقطاب، وتسهيل النفاذ إلى الأراضي والخدمات، وبناء شراكات بين المستثمرين المحليين والدوليين. وبهذا، يصبح النمو أكثر توازناً بين المناطق، أكثر ارتباطاً بالأسواق العالمية، وأكثر قدرة على خلق فرص عمل ذات جودة، مما يترجم السردية الاقتصادية لمصر إلى نموذج نمو قائم على الإنتاجية والتنافسية والشمول.

دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية

يُعد القطاع الخاص قاطرة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو المستدام، وشريكًا استراتيجيًا للدولة في تنفيذ مستهدفات التنمية على المستويين القطاعي والمكاني، من خلال دوره المحوري في دفع عجلة الإنتاج وخلق فرص عمل ذات جودة. وفي هذا السياق، تحرص الحكومة على تمكين القطاع الخاص باعتباره ركيزة أساسية في خطة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ورفع النمو الاقتصادي، وذلك عبر تبني سياسات داعمة تُحفز بيئة الأعمال، وتُعزز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتُهيئ مناخًا استثماريًا جاذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتُكثّف الدولة جهودها لتنسيق السياسات بين المجموعة الوزارية الاقتصادية والمجموعات المتخصصة الأخرى، مع العمل المتواصل على إزالة المعوقات البيروقراطية وتيسير الإجراءات، بما يُمكّن القطاع الخاص من التوسع والمشاركة الفعالة في تنفيذ المشروعات القومية الكبرى وتحقيق نقلة نوعية في الأداء الاقتصادي.

فرصة الاقتصاد المصري لتخطي «فخ الدخل المتوسط»

واستمرارا لمسار إصلاح الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته، تتجه الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر

القطاع الخاص: المحرك الرئيسي لتحقيق «جودة النمو»

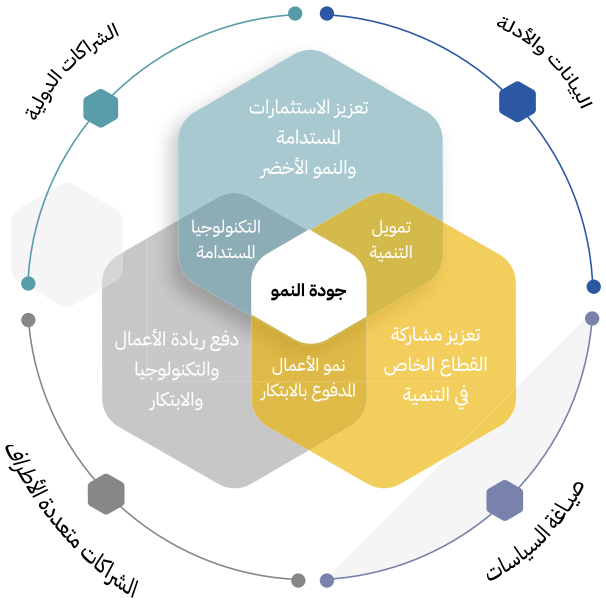

قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية **مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار. ويترجم هذا التوجه من خلال:**

- **التركيز على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية:** مثل الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والتكنولوجيا، مما يعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد ويخلق فرص عمل مستدامة.
- **تبني التكنولوجيا ودمجها في الأنشطة الاقتصادية:** يعتبر تبني التكنولوجيا الحديثة ودمجها في مختلف الأنشطة الاقتصادية أحد المفاتيح الرئيسية لتحسين الإنتاجية وزيادة التنافسية. تساهم التكنولوجيا في تسريع العمليات وتقليل التكاليف، مما يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام.
- **الابتكار كمحرك مستدام للنمو:** يعد الابتكار من العوامل الحيوية لدفع النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يجب تعزيز بيئة تشجع على البحث والتطوير والابتكار، مما يؤدي إلى إنتاج حلول جديدة تلبي احتياجات السوق وتفتح آفاقا جديدة للتوسع والنمو بتبني هذه السياسات.

وتعتبر مشاركة القطاع الخاص والتكنولوجيا والابتكار عناصر أساسية للوصول إلى نمو اقتصادي مرن ومتسارع، حيث تحتاج الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى تكثيف جهودها في زيادة الاستثمار من خلال إصلاح الأطر التنظيمية لجذب الاستثمار الخاص وضمان المنافسة العادلة، توفير فرص متساوية للنساء والشباب، بالإضافة إلى الاهتمام بالتكنولوجيا من خلال اكتساب أفكار منتجات وطرق إنتاج جديدة ونشرها في السوق المحلي (ابتكار على المستوى المحلي).

كما وضح البنك الدولي كيفية تجنب الاقتصادات النامية الوقوع في فخ الدخل المتوسط. وتبعا لمرحلة تطورها المختلفة، تحتاج الدول إلى اعتماد مزيج من السياسات المتسلسلة والأكثر تطورا تدريجياً:

النهج الأول: يمكن للبلاد منخفضة الدخل التركيز فقط على السياسات المصممة لزيادة الاستثمار.

النهج الثاني: يجب على البلاد ذات الدخل المتوسط الأدنى أن تغير اتجاها وأن توسع مزيج السياسات إلى الاستثمار والتكنولوجيا.

النهج الثالث: تحتاج البلاد ذات الدخل المتوسط الأعلى إلى تغير مسارها مرة أخرى – إلى الاستثمار، التكنولوجيا والابتكار.

يتبنى البنك الدولي استراتيجية 3I للدول ذات الدخل المتوسط، والتي تقوم على ثلاث ركائز مترابطة: الاستثمار INVESTMENT، الضخ INFUSION، والابتكار INNOVATION. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مساعدة هذه الدول على تجاوز «فخ الدخل المتوسط» والتحول إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع. وفي هذا السياق، فإن تعزيز قوى الإبداع والتجديد المستمر يفتح المجال أمام رفع الإنتاجية وتوسيع الفرص الاقتصادية، فيما يساعد ترسيخ المؤسسات القوية على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار والابتكار. كما أن الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية يعزز تنافسية الأسواق، بينما يساهم تحسين جودة التعليم وتوسيع الحراك الاجتماعي في بناء قاعدة بشرية قادرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة. ويمثل هذا المسار المتدرج مدخلًا واعدًا لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام يقود إلى مستويات دخل أعلى ويعزز مكانة الدولة في الاقتصاد العالمي.

وقد قطعت مصر بالفعل شوطًا مهمًا بالمرحلة الأولى، المتمثلة في تكثيف الاستثمارات العامة والخاصة Investment في البنية التحتية، ورأس المال البشري، والمؤسسات، وهو ما أسهم في تطوير القدرات التصديرية وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتهيئة بيئة مواتية للنمو المستدام. وتدخل مصر حاليًا المرحلة الثانية، وهي مرحلة الضخ Infusion، التي تركز على نقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة بشكل منهجي في مختلف القطاعات الإنتاجية، بما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Total Factor Productivity). أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الابتكار Innovation، حيث يتوسع الاقتصاد في إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا من الداخل، بما يعزز من قدرته التنافسية على المستوى الدولي ويدعم تحقيق نمو نوعي ومستدام.

تحقيق التوازن بين الإبداع، والاستدامة، والتجديد المستمر في الدول متوسطة الدخل

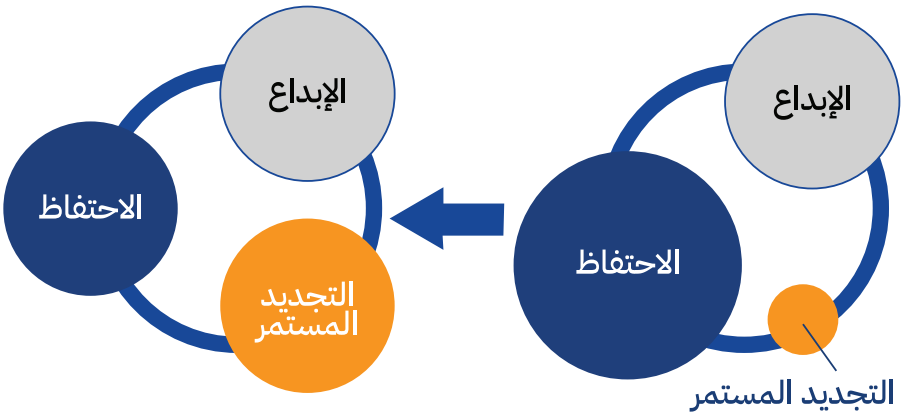

المصدر: تقرير التنمية الدولية - البنك الدولي (٢٠٢٤)

أبرز مقومات الاقتصاد المصري

وتُعد مقومات الاقتصاد المصري الفريدة، عنصرًا أساسيًا في دعم أهداف السردية الوطنية للتنمية الشاملة، وعاملًا مؤثرًا في تمكين الدولة من **الانطلاق نحو نموذج اقتصادي** يركز على القطاعات القابلة للتبادل التجاري مدفوعاً بتعزيز الانتاجية وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة. حيث يتميز الاقتصاد المصري بكونه واحدًا من أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة، من حيث امتلاكه قاعدة إنتاجية متنوعة تشمل الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب بنية تحتية متطورة، فضلًا عن سوق محلي ضخم وموارد طبيعية وقوى بشرية مؤهلة يتصدرها شباب نابض بروح الابتكار وريادة الأعمال. فضلاً عن تراثها السياحي والثقافي الاستثنائي.

ويعزز هذا التوجه ما شهدناه خلال العقد الماضي من تطور في مشروعات البنية التحتية، إلى جانب نمو الاقتصاد الرقمي المصري بشكل متسارع في مجالات التكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، مما يعزز من قدرتنا على مواكبة التغيرات العالمية ودعم استدامة النمو الاقتصادي.

وقد أثبتت مصر قدرتها على تحقيق نماذج ناجحة للتكامل الإقليمي، مثل منتدى غاز شرق المتوسط، الذي يُجسد نهج الاستفادة من الموارد الوطنية ضمن إطار إقليمي متكامل. واليوم، تعمل الدولة على ترسيخ هذا النهج من خلال تعزيز موقعها كمركز إقليمي رائد في عدة مجالات استراتيجية:

- **الطاقة الخضراء:** عبر تبني سياسات طموحة للتحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون، ومشروعات الهيدروجين الأخضر والتوسع في الطاقة المتجددة، وتنفيذ مشروعات الربط مع الدول المجاورة.
- **الأمن الغذائي:** من خلال تطوير سلاسل الإمداد، وزيادة الإنتاج الزراعي المستدام، والتوسع في صوامع تخزين الغلال والحبوب.
- **التجارة والخدمات:** بفضل الموقع الجغرافي الفريد والبنية التحتية اللوجستية الحديثة، خاصة مع تشغيل الموانئ والمحاور التجارية الجديدة.

وتكمن إحدى أهم المزايا التنافسية لمصر في موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط قارات العالم، والذي يسهم في رسم ملامح الاقتصاد المصري وتعزيز مكانته على الخريطة الاقتصادية الدولية. وتدعم الدولة ذلك بأنظمة استثمارية متنوعة تشمل الاستثمار الداخلي، والمناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية، والمناطق الاستثمارية والتكنولوجية فضلاً عن منظومة متكاملة من ضمانات الاستثمار و الحوافز والتيسيرات الضريبية وغير الضريبية. كما أبرمت مصر شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة مع أكثر من ٧٠ دولة، ما يمنح المستثمرين قدرة مباشرة على النفاذ إلى أسواق تضم نحو ملياري نسمة وتساهم بنحو ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ويعزز فرص التصدير والتكامل الصناعي والإقليمي، فضلًا عن السوق الاستهلاكي الضخم في مصر الذي يتجاوزه قوامه ١٠٠ مليون نسمة.

التعقيد الاقتصادي

يُعد تعزيز التعقيد الاقتصادي عنصرًا محوريًا في النموذج الاقتصادي الجديد، لما له من دور مباشر في رفع الإنتاجية، وتحسين جودة النمو، وتعزيز القدرة التنافسية على المدى المتوسط والطويل. ويعكس التعقيد الاقتصادي قدرة الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، اعتمادًا على قاعدة إنتاجية أكثر تنوعًا وتكاملًا، وما يرتبط بها من مهارات ومعرفة وتكنولوجيا. ومن هذا المنظور، فإن الانتقال نحو أنشطة أكثر تعقيدًا يُمثل أحد المسارات الأساسية للتحول الهيكلي، بما يدعم النمو القائم على التصدير، ويحد من الاختناقات الهيكلية، ويعزز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية.

ويتسق هذا التوجه مع هدف النموذج الاقتصادي الجديد المتمثل في التحول من نمو مدفوع بعوامل الطلب إلى نمو قائم على الإنتاجية، من خلال تعميق التصنيع، وتوسيع قاعدة الأنشطة القابلة للتبادل التجاري، وزيادة اندماج الاقتصاد في سلاسل القيمة العالمية. كما يتيح رفع مستويات التعقيد الاقتصادي فرصًا أكبر لخلق وظائف أكثر استدامة وجودة، وتحسين استخدام رأس المال، وتعظيم العائد من الاستثمار العام والخاص. وفي ظل التحولات العالمية الجارية ولا سيما التحول الأخضر وتسارع التقدم التكنولوجي، يمثل تعزيز التعقيد الاقتصادي إطارًا عمليًا لتوجيه السياسات والاستثمارات نحو أنشطة ذات إمكانات نمو مرتفعة، بما يدعم تحقيق نمو مستدام وشامل، ويعزز موقع مصر في الاقتصاد العالمي.

تطور فضاء المنتجات المصرية (٢٠٢٣) Egypt in the Product Space

يُعد الفضاء الإنتاجي أداة تحليلية توضح الروابط بين المنتجات المختلفة، بناءً على المعرفة والقدرات اللازمة لإنتاجها. وتشير نتائج مختبر النمو بجامعة هارفرد إلى أن الدول عادة ما تتجه لتنويع أنشطتها الإنتاجية بالانتقال إلى منتجات مرتبطة أو متقاربة من حيث المهارات والمعرفة المطلوبة، مما يتيح لها البناء على القدرات المتوافرة لديها. ويربط الفضاء الإنتاجي أكثر من ٨٠٠ سلعة باستخدام بيانات التجارة العالمية، فعلى سبيل المثال، الدول التي تنتج نوعًا من المنسوجات تكون قادرة في الغالب على إنتاج منسوجات أخرى مشابهة.

يوضح فضاء المنتجات المصرية (شكل ١) ترابط صادراتها الحالية مع المسارات الممكنة لتنويع الاقتصاد. فتحتل

شكل ١ تطور فضاء المنتجات المصرية Egypt's Product Space

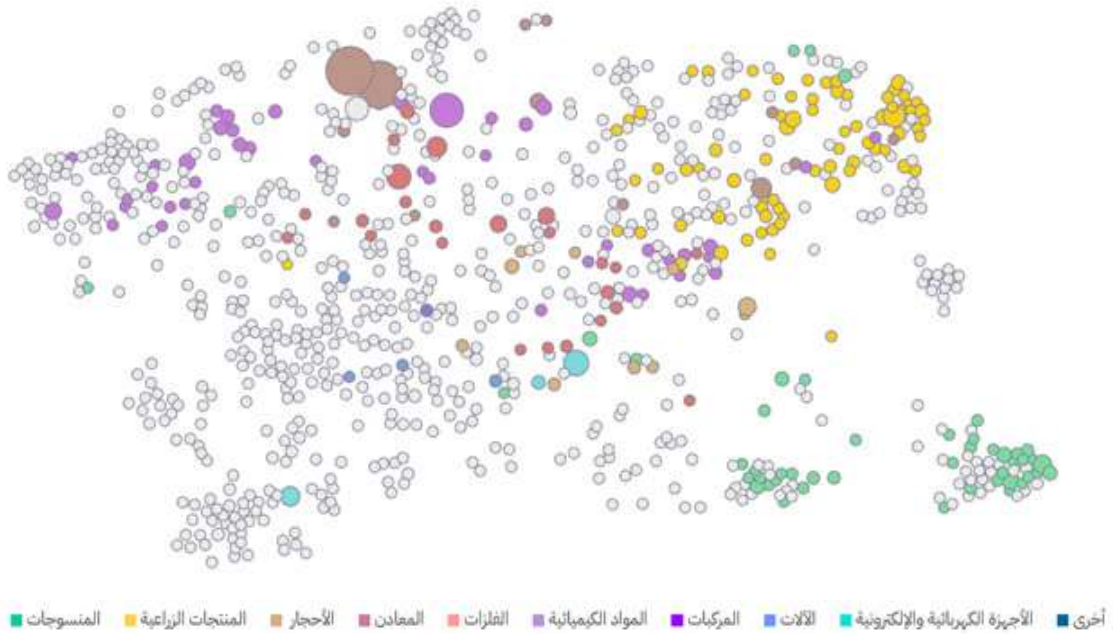

المصدر: مختبر النمو بجامعة هارفارد، أطلس التعقيد الاقتصادي

مصر المرتبة الخامسة من بين ١٤٥ دولة في مؤشر آفاق التعقيد (Complexity Outlook Index) لعام ٢٠٢٣ حيث تأتي بعد تركيا التي جاءت في المرتبة الأولى، والهند التي حلّت في المرتبة الثانية، وهو ما يعكس إمكانات قوية لتنويع صادراتها نحو منتجات أكثر تعقيدًا. يقيس هذا المؤشر مدى قرب المنتجات المعقدة من القدرات الإنتاجية الحالية للدولة، حيث يشير الترتيب المرتفع إلى أن الاقتصاد يمتلك قاعدة إنتاجية مترابطة تتيح له التوسع في صناعات ذات قيمة مضافة عالية تتطلب معارف ومهارات مشابهة. ويُظهر موقع مصر في هذا المؤشر أنه رغم التحديات المرتبطة بعملية التحول الهيكلي، فإن قاعدة الإنتاج الحالية توفر منصة واعدة للانتقال إلى منتجات أكثر تطورًا. ومن خلال الاستثمار المستهدف في المهارات والتكنولوجيا وتعزيز القدرات المؤسسية، تستطيع مصر الاستفادة من هذه الميزة لدفع التنويع الاقتصادي وتعزيز تعقيدها الاقتصادي بشكل ملموس.

فمنذ عام ٢٠٠٨ أضافت مصر ٣٠ منتجًا جديدًا إلى سلة صادراتها، وساهمت هذه المنتجات في رفع دخل الفرد بنحو ٢٧ دولارًا في عام ٢٠٢٣. ورغم أن حجم هذه المنتجات لا يزال محدودًا، فإن التجربة المصرية تؤكد قدرتها على دخول منتجات جديدة وبناء مسار تنويع تدريجي. وتشير المؤشرات الحالية إلى وجود فرص واعدة للتوسع في منتجات أكثر تعقيدًا. ومن أبرز القطاعات التي تحمل إمكانات كبيرة للتنويع استنادًا إلى الصادرات القائمة: الحديد والصلب، والمنتجات البلاستيكية.

ومن جانب آخر، شهدت مصر أداءً لافتًا خلال السنوات الخمس المنتهية في عام ٢٠٢٣، إذ حققت صادرات الخدمات خاصة السياحة والنقل عبر قناة السويس قفزة نوعية ساهمت في زيادة حصتها من السوق العالمية. ويعكس ذلك قدرة مصر على التركيز على قطاعات عالية متنامية وتعزيز موقعها فيها وهو ما يتيح قاعدة مناسبة نحو تنويع أكثر عمقًا وتعقيدًا في المرحلة المقبلة. ولتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل والوصول إلى المستهدفات المقترحة للصادرات، تبرز الحاجة إلى مواصلة التركيز على المنتجات ذات التعقيد العالي مثل الإلكترونيات والمواد الكيميائية المتخصصة، والاستفادة من تحليل الفضاء الإنتاجي لتحديد المنتجات الجديدة القريبة من القدرات الحالية، إلى جانب دعم التحول الهيكلي نحو الصناعات والتقنيات الأكثر تقدمًا مع بناء المهارات والمعرفة اللازمة. كما أن تعزيز حصة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في الصادرات والاستثمار في البحث والتطوير والابتكار يمثلان ركيزة أساسية لزيادة القدرة التنافسية ودعم مسار التنويع المستقبلي.

آفاق التعقيد الأخضر Green Complexity Potential Index

وفي ظل التوجه العالمي المتسارع نحو التحول الأخضر وخفض الانبعاثات الكربونية، يشير تقرير التنمية العالمية للبنك الدولي ٢٠٢٤ إلى أن مصر تُعد من بين الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات على مؤشر آفاق التعقيد الأخضر. ويعكس ذلك قدرتها على تنويع قاعدتها الإنتاجية وتطوير قطاعات وصناعات أكثر استدامة، بما يتيح فرصًا واسعة لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الخضراء. ويُعد هذا التصنيف مهمًا في دعم مسار مصر نحو الاقتصاد الأخضر، مستفيدة من ما تحقق في مجالات الطاقة المتجددة، بما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للتحول المستدام وكمحرك رئيسي لخلق فرص عمل نوعية في المستقبل.

شكل ٢ الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات وفقا لمؤشر آفاق التعقيد الأخضر Green Complexity Potential Index

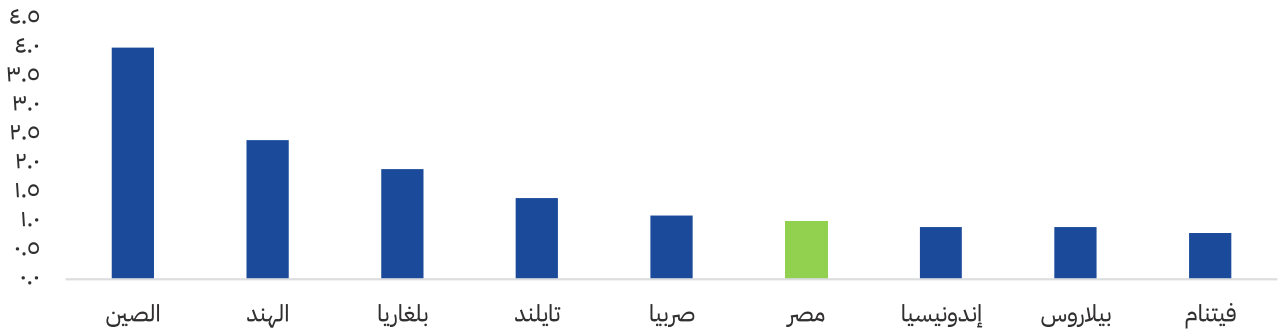

المصدر: تقرير التنمية العالمية التابع للبنك الدولي

٢. سياق وآفاق الاقتصاد الكلي العالمي

يشهد الاقتصاد العالمي تحولًا هيكليًا واسعًا يعيد تشكيل بيئة النمو والتنمية في الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك الاقتصاد المصري. فمع تباطؤ النمو العالمي وتراجع الديناميكيات التقليدية للإنتاجية، تواجه الدول النامية تحديات متزايدة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق مسارات تنموية مستدامة. وتُظهر الاتجاهات العالمية الراهنة أن بيئة الاقتصاد الكلي أصبحت أكثر تعقيدًا وتقلبًا، مما يتطلب من الدول إعادة النظر في نماذجها التنموية واستراتيجيات النمو، مع السعي في الوقت ذاته إلى اقتناص الفرص الناشئة عن هذه التحولات.

فيشهد الوضع المالي العالمي بالأخص ضغوطًا متزايدة بشكل ملحوظ. حيث تعاني معظم الدول، سواء المتقدمة أو الاقتصادات الناشئة، من ارتفاع مستويات الدين العام التي تصاعدت خلال جائحة كوفيد-١٩، ولا يُتوقع أن تنخفض في المدى القريب. وفي الوقت نفسه، يتباطأ النمو الاقتصادي، حيث انخفضت التوقعات المتوسطة الأجل إلى نحو ٣٪، وهو تراجع واضح مقارنة بالعقود السابقة، ويتفاقم هذا التباطؤ بسبب التوترات الجيوسياسية وتفكك النظام التجاري العالمي. بينما أدّى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية إلى زيادة تكلفة خدمة الدين، مما أسفر إلى تدهور كبير في استدامة الدين العام عالمياً.

آفاق النمو الاقتصادي العالمي واتجاهات الإنتاجية

تبدو آفاق النمو العالمي على المدى القصير مستقرة لكنها دون المستوى المنشود، إذ من المتوقع أن يتراجع معدل النمو إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٥ ثم إلى ٣,١٪ في عام ٢٠٢٦ بعد أن بلغ ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤. ورغم هذا الأداء، يظل النمو العالمي أقل بكثير من متوسط ما قبل الجائحة البالغ ٣,٧٪.

وفي هذا السياق، تُشير التقديرات إلى أن تباطؤ نمو الإنتاجية يُعدّ أحد أبرز العوامل الهيكلية التي تحد من النمو العالمي، حيث يُفسّر أكثر من نصف التراجع في وتيرة النمو خلال العقدين الماضيين. فقد انخفض متوسط نمو الإنتاجية السنوي بشكل حاد في الاقتصادات المتقدمة من ١,٤٪ إلى ٠,٤٪، وفي الأسواق الناشئة من ٢,٥٪ إلى ٠,٨٪، في حين اقترب من الصفر في الدول منخفضة الدخل. ويُضاف إلى ذلك أن سوء تخصيص رأس المال والعمالة يحدّ من النمو العالمي بنحو ٠,٦ نقطة مئوية سنويًا، مما يسلّط الضوء على أهمية الإصلاحات الهيكلية لتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز إمكانات النمو. ويُقدّر صندوق النقد الدولي أن تحسين كفاءة تخصيص الموارد يمكن أن يؤدي إلى زيادة نمو الإنتاجية بنسبة تصل إلى ٥٠٪.

شكل ٣ آفاق نمو الاقتصاد العالمي

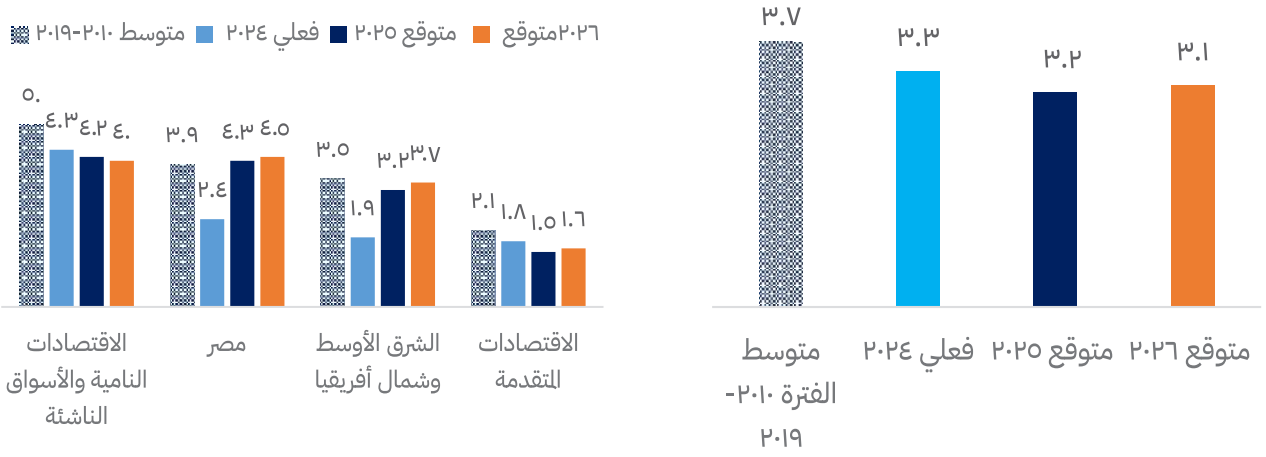

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر ٢٠٢٥).

ورغم هذه التحديات، فإن تبني التكنولوجيا يقدّم فرصة حقيقية لتعزيز الإنتاجية إذا ما تم استغلاله بالشكل المناسب. فتقليص الفجوة في جودة السياسات الاقتصادية – مثل مرونة أسواق العمل، وتحرير الأسواق المالية، والانفتاح التجاري - بنحو ١٥٪ مقارنة بأفضل الممارسات العالمية يمكن أن يرفع نمو الإنتاجية العالمي بنحو ١,٢ نقطة مئوية سنويًا. في هذا السياق، تبرز التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي التكنولوجيا الخضراء كأدوات واعدة لتحفيز الإنتاجية، شريطة تهيئة بيئة داعمة للابتكار، وتسهيل انتقال الموارد البشرية والمالية إلى الأنشطة الأعلى إنتاجية. وباختصار، فإن رفع إنتاجية العمل يُعد مهمة مركزية أمام الاقتصادات الناشئة، كونه ضروريًا لزيادة الدخول وتعويض التحديات الديموغرافية، وسيتطلب ذلك مزيجًا من الإصلاحات التي تعزز الكفاءة والتبني الفعّال للتكنولوجيا الحديثة.

مسارات التضخم والسياسة النقدية في ظل التوترات التجارية وارتفاع حالة عدم اليقين العالمي

وتُضاف إلى ذلك ضغوط التضخم التي رغم تراجعها التدريجي بعد ذروتها في ٢٠٢٢–٢٠٢٣، لا تزال تمثل تحديًا حقيقيًا في الأسواق الناشئة، خاصة في ظل استمرار تقلب أسعار الصرف والسلع الأولية. فبالرغم من أن التضخم يسير على مسار تنازلي على المستوى العالمي، إلا أن هذا التراجع يتفاوت بين الاقتصادات المتقدمة وتلك الناشئة. فمن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي إلى نحو ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٥، مقارنة بحوالي ٦٪ في عام ٢٠٢٣، ليقترب تدريجيًا من أهداف البنوك المركزية. في الاقتصادات المتقدمة، ساعدت السياسات النقدية التشددية القوية على كبح الطلب وكبح الضغوط السعرية، ومن المتوقع أن يعود التضخم إلى المستويات المستهدفة في وقت أقرب (بحلول عامي ٢٠٢٥–٢٠٢٦) مقارنة بالأسواق الناشئة. أما الاقتصادات الناشئة، فبينما تشهد هي الأخرى تراجعًا في التضخم، إلا أن عودتها إلى الاستقرار السعري ستكون أكثر بطئًا، نتيجة استمرار الضغوط التضخمية الأساسية وتأثيرات تقلبات أسعار الصرف.

إلا أن المرحلة القادمة تمثل نقطة تحول دقيقة في السياسة النقدية. حيث تواجه البنوك المركزية مهمة خفض التضخم إلى المستويات المستهدفة دون التأثير سلبًا على تعافي النمو. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في ظل تصاعد التوترات التجارية العالمية وعدم اليقين الجيوسياسي، بما في ذلك النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وما يترتب عليه من اضطرابات في سلاسل التوريد وفرض تعريفات جديدة. فمثل هذه التطورات قد تخلق ضغوطًا تضخمية جديدة من خلال ارتفاع تكاليف الواردات والسلع الوسيطة، كما قد تضعف ثقة الأسواق وتزيد من تقلبات أسعار الصرف، وهو ما يؤثر بدوره على استقرار الأسعار في الاقتصادات الناشئة.

شكل ٤ معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة

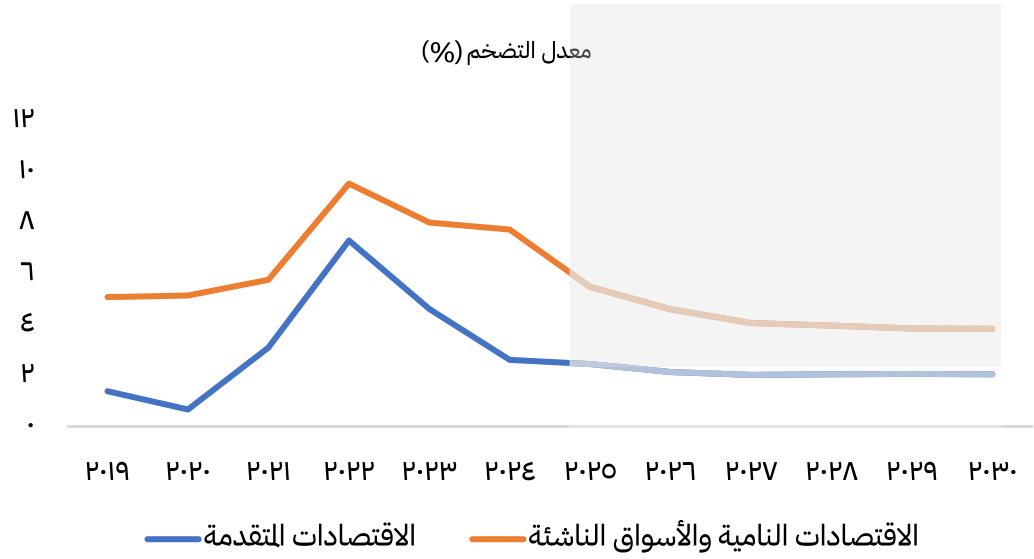

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وباختصار، تشير آفاق التضخم في الاقتصادات الناشئة إلى تحسن تدريجي خلال عام ٢٠٢٥، لكن المسار لا يخلو من المخاطر. وستظل البنوك المركزية في حاجة إلى موازنة دقيقة بين أهداف استقرار الأسعار ومتطلبات دعم النمو، وسط مشهد عالمي يتسم بعدم اليقين وتصاعد الحمائية التجارية، بما قد يغير من مسار التضخم في أي وقت.

شكل ٥ الدين العام العالمي قبل وبعد جائحة كوفيد-١٩

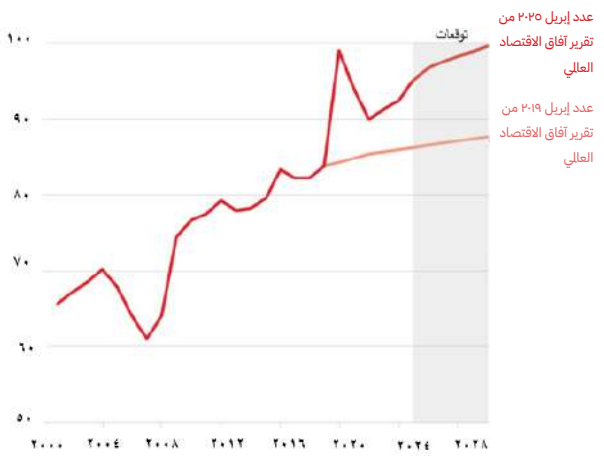

المصدر: صندوق النقد الدولي.

الدين العام واستدامة المالية العامة

وتنعكس هذه التحديات أيضًا في مسارات المالية العامة، حيث شهدت مستويات الدين العام في الاقتصادات الناشئة ارتفاعًا كبيرًا خلال أوائل العقد الحالي، ولا تزال تمثل تحديًا جوهريًا في المستقبل. فقد زادت الحكومات من وتيرة الاقتراض خلال أزمة كوفيد-١٩، ورغم تراجع العجز المالي في السنوات التالية، إلا أن مستويات الدين لا تزال مرتفعة - بل إنها في كثير من الحالات آخذة في الارتفاع مجددًا. ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، يبلغ متوسط الدين العام في الاقتصادات الناشئة والنامية حوالي ٦٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٨٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠ إذا استمرت السياسات الحالية على حالها. وعلى المستوى العالمي، من المتوقع أن يصل الدين العام إلى نحو ٩٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥، وأن يواصل الارتفاع ليتجاوز ١٠٠٪ بحلول ٢٠٣٠، متخطّيًا حتى المستويات المسجلة أثناء الجائحة. ويعكس هذا المسار التصاعدي غير المستدام مزيجًا من العوامل، أهمها ضعف النمو الاقتصادي مقارنة بوتيرة الاقتراض، وارتفاع تكاليف الفائدة، وتزايد الضغوط على الإنفاق العام.

وفي المجمل، تبقى مستويات الدين العام في الاقتصادات الناشئة مرتفعة في مرحلة ما بعد الجائحة، وتشكل تهديدًا لاستدامة المالية العامة. وعلى الرغم من أن

هناك جهودًا حثيثة لضبط الأوضاع المالية، فإن نجاحها يتطلب تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الاستقرار المالي والحاجة الملحة للإنفاق التنموي. وفي غياب تحسّن في النمو الاقتصادي أو ظروف تمويل أكثر مرونة، ستظل العديد من الدول تواجه **ضغوطًا مالية شديدة**، وهي تحاول جاهدة **الحفاظ على توازن دقيق** لتفادي تفاقم الدين العام وخروجه عن السيطرة.

تشير بيانات الأونكتاد إلى أنه منذ عام ٢٠٢٠ تقترض الدول النامية بأسعار فائدة تفوق نظيراتها في الولايات المتحدة بما يتراوح بين ضعفين إلى أربعة أضعاف. وفي عام ٢٠٢٣، دفعت هذه الدول نحو ٤٨٧ مليار دولار إلى الدائنين في الخارج، حيث أن ما يقرب من نصف الاقتصادات النامية أنفقت ما لا يقل عن ٦,٥٪ من عائدات صادراتها لسداد ديونها الخارجية العامة. كما سجلت ٦١ دولة نامية رقمًا قياسيًا بإنفاق ما لا يقل عن ١٠٪ من إيراداتها الحكومية على مدفوعات الفائدة وحدها، وهو ما يحدّ من الموارد المتاحة لقطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والعمل المناخي.

ويُهدد هذا الواقع بمفاقمة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تُقيّد **ارتفاعات تكلفة خدمة الدين، وتراجع الإنفاق التنموي، وضعف النمو، والتقلبات العالمية** قدرة هذه الدول على تحقيق الاستدامة المالية والتنموية، ما يجعل مسار الخروج من دائرة المديونية أكثر صعوبة دون حلول دولية جذرية ومنسقة.

ديناميكيات التجارة والاستثمار

أما على صعيد التجارة والاستثمار، فتشير المؤشرات إلى حالة من التفكك في النظام التجاري العالمي، وسط تصاعد الحمائية التجارية وتزايد مخاطر التجزئة الجيو-اقتصادية. فتشهد أنماط التجارة العالمية حالة من التحول مع بداية عام ٢٠٢٥، إذ يتباطأ نمو التجارة وتتقلب التوجهات وسط تحديات وفرص متباينة للأسواق الناشئة. ووفقًا لأحدث توقعات منظمة التجارة العالمية، يُتوقع أن يتباطأ نمو حجم التجارة العالمية في السلع إلى درجة الركود أو حتى الانكماش الطفيف خلال عام ٢٠٢٥، وهو تراجع حاد مقارنة بالتوسع البالغ ٢,٩٪ المسجل في ٢٠٢٤.

ويُعزى هذا الانخفاض بدرجة كبيرة إلى تصاعد التوترات التجارية وتصاعد السياسات الحمائية، إلى جانب حالة عدم اليقين المصاحبة لها من شأنه أن يضعف تدفقات التجارة. وتشير منظمة التجارة العالمية إلى أنه في حال تطبيق هذه الرسوم بالكامل، قد تنخفض التجارة العالمية بما يصل إلى ١,٥٪ في ٢٠٢٥، وهو أسوأ انكماش منذ عام ٢٠٢٠. وسيكون لهذا الانكماش التجاري تداعيات واسعة على النمو الاقتصادي العالمي.

بالنسبة للأسواق الناشئة، فإن هذه الديناميكيات تخلق صورة مزدوجة. فمن جهة، يشكل ضعف الطلب من الاقتصادات المتقدمة وارتفاع الحواجز التجارية تحديات كبيرة للدول التي تعتمد على الصادرات. إذ تعتمد العديد من هذه الدول على تصدير السلع الأساسية أو المنتجات المصنعة أو الخدمات إلى أسواق رئيسية مثل الولايات المتحدة وأوروبا والصين فإن تباطؤ هذه الأسواق أو فرض قيود جديدة يؤثر سلبًا على الطلب على صادرتها.

شكل ٦ آفاق التجارة السلعية العالمية

المصدر: منظمة التجارة العالمية

وعلى صعيد آخر، يمكن لبعض الأسواق الناشئة الاستفادة من إعادة تشكيل التجارة العالمية. فمع تراجع التدفقات التجارية المباشرة بين الولايات المتحدة والصين نتيجة الرسوم الجمركية، ظهرت فرص أمام دول أخرى لملء هذه الفجوات. وتشير منظمة التجارة العالمية إلى أن إعادة توجيه الصادرات الصينية يمكن أن تزيد من صادراتها إلى مناطق خارج أمريكا الشمالية بنسبة ٤-٩٪، بينما قد تتمكن دول أخرى من كسب حصة من السوق الأمريكية في قطاعات مثل النسيج والملابس والإلكترونيات.

شكل ٧ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)

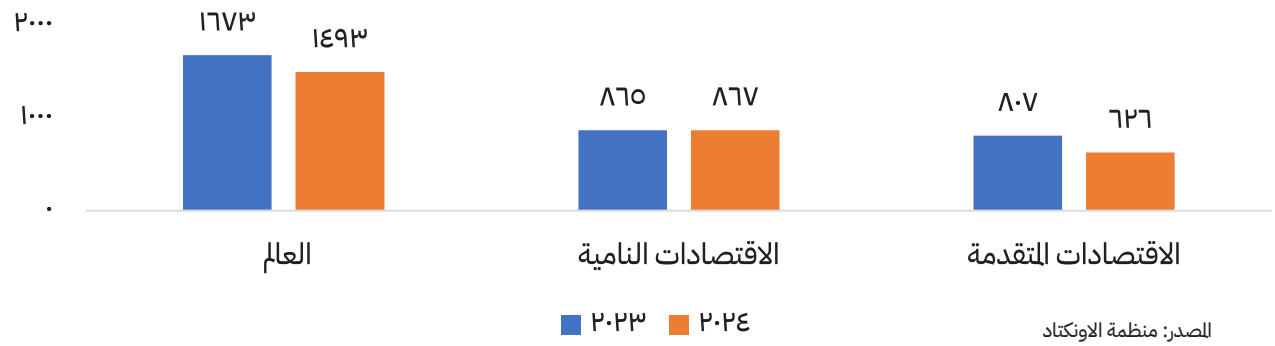

المصدر: منظمة الاونكتاد

وفي السياق ذاته، بدأت هذه التحولات تنعكس تدريجيًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ظل الاستثمار الموجّه إلى الدول النامية مستقرًا عند نحو ٨٦٧ مليار دولار، بما يمثل ٥٧٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية، على الرغم من تشدد أوضاع التمويل وتصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي. ويعكس هذا الأداء المرن استمرار جاذبية الاقتصادات النامية للمستثمرين، فضلاً عن تنامي دور التدفقات الرأسمالية بين دول الجنوب كأحد محركات النمو المستقبلية.

تحوّلات التدفقات المالية الدولية

في ظل تباطؤ التجارة العالمية وتصاعد التوترات الجيوسياسية، لم تقتصر آثار هذا التحول على سلاسل الإمداد والتكامل التجاري فحسب، بل امتدت أيضًا إلى **التدفقات المالية الدولية** نحو الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث بدأت ملامح مرحلة جديدة تتشكل في مصادر التمويل الخارجي. شهدت التدفقات المالية الخارجية إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تحولات بارزة خلال العقدين الماضيين، حيث تغير ترتيب وأهمية مصادر التمويل بشكل لافت. فقد أصبحت تحويلات العاملين بالخارج المصدر الأكبر والأكثر استقرارًا، إذ بلغت ٦٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، متجاوزة بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي شهد تقلبات حادة وتراجعًا في بعض الفترات نتيجة الأزمات العالمية والتوترات الجيوسياسية وارتفاع تكاليف التمويل. أما المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) فظل حجمها محدودًا نسبيًا، حيث سجلت حوالي ٢٥٦ مليار دولار، واتجه جزء كبير منها نحو الأزمات الإنسانية بدلاً من تمويل التنمية طويلة الأجل.

شكل ٨ التدفقات المالية الخارجية إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل

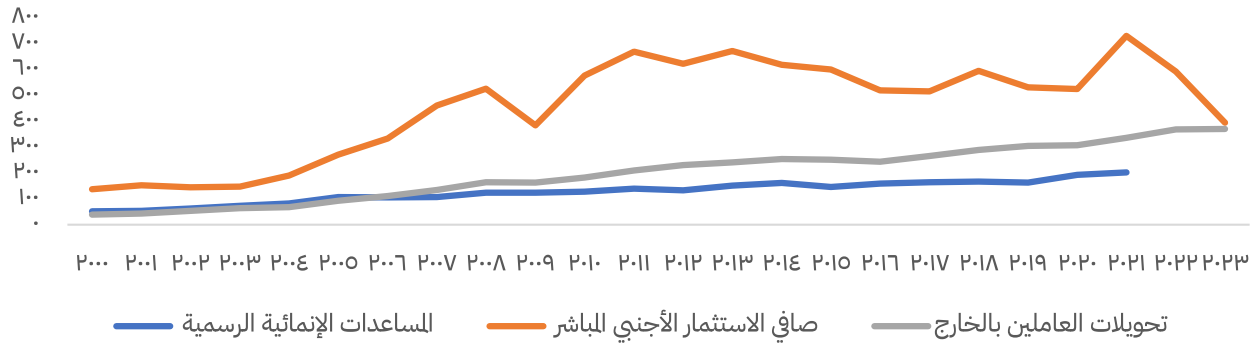

المصدر: البنك الدولي – تقرير الهجرة والتنمية – عدد ٤٠.

تعكس هذه الاتجاهات تراجع دور الاستثمار الأجنبي كمحرك رئيسي للتمويل التنموي، لا سيما في ظل التحولات العالمية التي تحدّ من تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية، مثل صعود سياسات الحماية الاقتصادية، وارتفاع المخاطر، والتشدد النقدي في الأسواق الكبرى. في المقابل، أظهرت تحويلات العاملين مرونة ملحوظة حتى خلال الأزمات الكبرى، ما يجعلها عنصرًا أساسيًا في دعم موازين المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في كثير من الدول.

وبالنظر إلى المستقبل، يُتوقع أن تواصل التحويلات نموها التدريجي مدفوعة باستمرار الفجوة الديموغرافية والهجرة، بينما يبقى مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر رهينًا بتحسن بيئة الاقتصاد العالمي. ومن المرجح أن تشهد المساعدات الإنمائية تطورًا نوعيًا، من حيث التركيز المتزايد على تمويل المناخ والبنية التحتية المستدامة، خاصة في ضوء الالتزامات الدولية الجديدة ومبادرات التمويل المبتكر مثل مبادلات الدين مقابل المناخ.

في ظل هذه البيئة العالمية المتغيرة والمعقدة، **تبرز أهمية استقرار الاقتصاد الكلي** كشرط أساسي لإعادة بناء مسارات النمو وتعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق التحول نحو نموذج تنموي أكثر مرونة وإنتاجية. ومن هنا، تأتي ضرورة النظر لتحول الاقتصاد المصري من خلال عدسة هذه التحولات العالمية، ليس فقط لفهم التحديات المشتركة التي تواجه الاقتصادات الناشئة، ولكن أيضًا لرصد الفرص التي تتيحها إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. ويُعد النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة المصرية – والمبني على تعزيز دور القطاع الخاص، وتحفيز التصدير، وتوسيع القاعدة الإنتاجية – بمثابة استجابة استراتيجية لهذه المستجدات، شرط مواءمته مع متطلبات الاستقرار المالي والنقدي، وتهيئة بيئة الأعمال، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر ارتباطًا بالطلب العالمي.

٣. نبـــذة عـن أداء الاقتصـاد المصـــري (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣)

أنماط النمو والإنتاجية والتشغيل

لقد نما الاقتصاد المصري خلال العقدين الماضيين بوتيرة معتدلـة، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي نحو ٤,٤٪ ومتوسط نمو نصيب الفرد ٢,٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٢. ويعكس هذا الأداء مسارًا مستقرًا يتيح فرصة للبناء عليه عبر تعزيز الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام الموارد. فعلى الرغم من أن نمو إنتاجية العمل كان متواضعًا بمتوسط ٢,٥٪ خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢١، إلا أن ذلك يفتح المجال أمام تسريع الإصلاحات الهيكلية وتبني سياسات داعمة للابتكار والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي، بما يعزز من إمكانات النمو المستقبلي.

شكل ٩ متوسط النمو في مصر مقارنة بمتوسطات النمو في البلدان متوسطة الدخل (السنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٢٣)

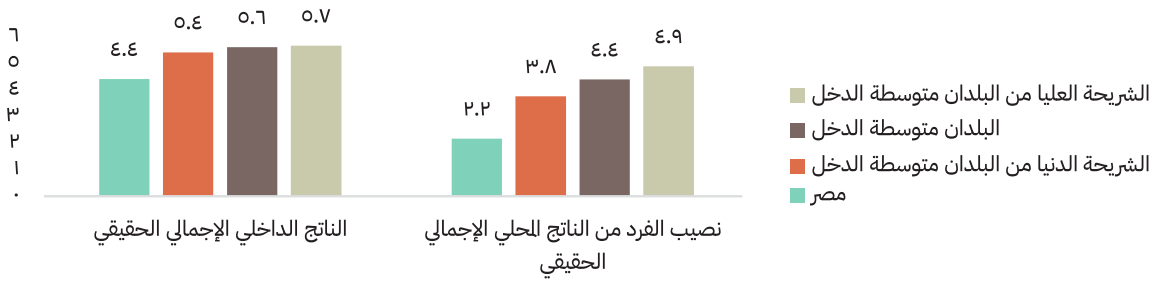

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية.

كما يعكس نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) وكفاءة توظيف كل من العمالة ورأس المال الحاجة إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وتعزيز كفاءتها لتحقيق قفزات نوعية في النمو.

شكل ١٠ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، رأس المال، العمالة؛ بالأسعار الثابتة (بالدولار الأمريكي)

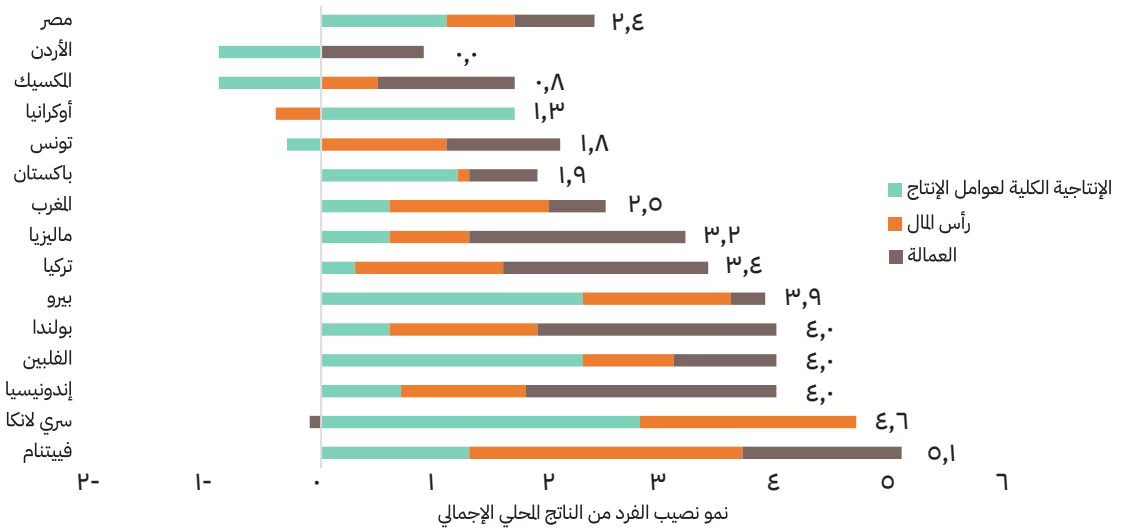

المصدر: الدراسة التشخيصية الإستراتيجية القُطرية للبنك الدولي.

شكل ١١ تطوّر الهيكل الاقتصادي

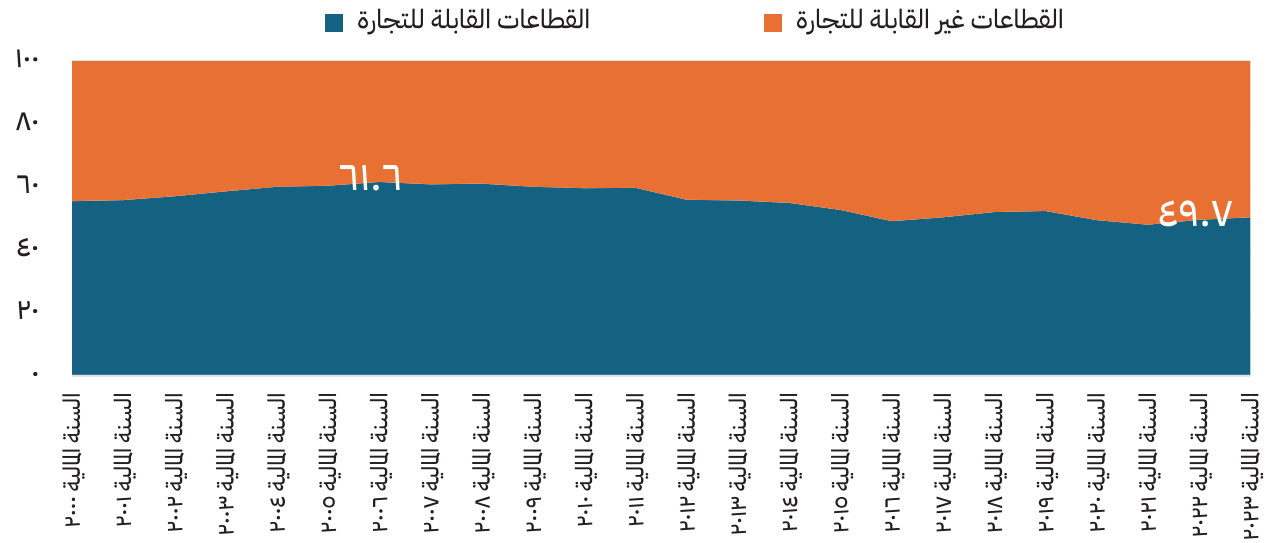

المصدر: تقديرات البنك الدولي وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

والجدير بالذكر أن الاقتصاد المصري قد شهد تحولًا تدريجيًا نحو قطاعات مثل العقارات والتمويل والنقل، مما ساهم في ارتفاع حصة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٠ نقاط مئوية، وعلى الرغم من أن تلك القطاعات لم تكن موجهة للتصدير، إلا أنها ساهمت بشكل إيجابي في تطوير البنية التصديرية. واستمرارا لمسار إصلاح الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته، تتجه الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية مثل الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات لما تتمتع به من قدرة على خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وخاصة في الأنشطة كثيفة التشغيل والموجهة للنساء، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار.

تعزيز أنماط التشغيل المنتجة وزيادة مشاركة المرأة يمثلان فرصة رئيسية لدعم النمو الشامل

ورغم أن مشاركة المرأة في سوق العمل ما زالت محدودة نسبيًا (١٨٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ٢٣٪ في ٢٠١٢ و٢٧٪ في ٢٠٠٦) وفقًا لمسح سوق العمل المصري (ELMPS) ، فإن هذا الواقع يعكس في الوقت ذاته فرصة واعدة لتعظيم دور المرأة اقتصاديًا، خاصة في ظل تفوقها الملحوظ في التحصيل العلمي. فبينما يبلغ متوسط مشاركة الإناث في سوق العمل نحو ٣٨٪ في الدول متوسطة الدخل و٦١٪ في الدول متوسطة الدخل الأعلى بحسب مؤشرات البنك الدولي، تظل الفجوة في مصر مؤشراً على الإمكانات غير المستغلة. إلا أن هناك تطورًا إيجابيًا تمثل في زيادة إقبال النساء على العمل الحر. كما تكشف بيانات عام ٢٠٢٣ أن معدل البطالة بين الإناث الحاصلات على التعليم الجامعي وفوق الجامعي بلغ ٢٦,٥٪، مقارنة بـ١٧٪ للحاصلات على التعليم الفني المتوسط وفوق المتوسط، وهو ما يعكس وجود طاقات بشرية مؤهلة يمكن استثمارها بشكل أفضل عبر سياسات تستهدف التوظيف النوعي وتمكين المرأة، بما يسهم في تعزيز النمو الشامل. وفي هذا السياق، يشير البنك الدولي إلى أن رفع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل ليوازي معدل مشاركة الذكور يمكن أن يسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٣٤٪ في مصر. ولتحقيق هذا التحول النوعي، لا بد من تبني حزمة من السياسات والإصلاحات الهيكلية التي تشمل: تعزيز الشمول المالي للنساء، تنظيم القطاع غير الرسمي، وتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وفقًا لاحتياجات سوق العمل وبما يراعي خصوصية النوع الاجتماعي، سواء في فرص العمل بأجر أو ريادة الأعمال والعمل الحر.

شكل ١٢ معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة عالميا

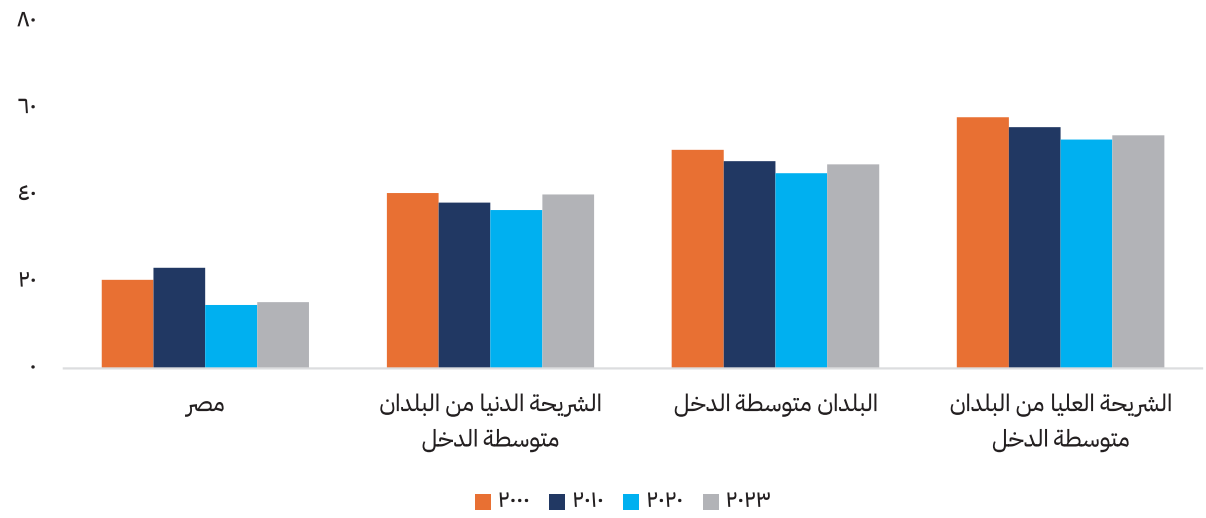

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

المالية العامة

على مدار السنوات الماضية، تبنت الدولة مسارًا تنمو يًا يرتكز على إعادة البناء، من خلال الاستثمار المكثف في البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة، بالتوازي مع جهود توفير الموارد التمويلية اللازمة، سواء عبر تحسين إدارة المالية العامة وتوسيع قاعدة الإيرادات العامة، أو من خلال تنويع مصادر التمويل الخارجية، وذلك بهدف دعم مسار النمو وتعزيز ركائز التنمية المستدامة.

على الرغم من الجهود والإصلاحات التي تبنتها الدولة على مدار العقدين الماضيين لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، إلا أن الاقتصاد المصري مازال يواجه عدة تحديات مالية وتمويلية، والتي زادت من وطأتها الأزمات المحلية والعالمية التي تعرض لها الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، مما أدى إلى تزايد الضغط على الموازنة العامة التي سجلت عجزًا يناهز في المتوسط على مدى العقدين الماضيين ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز تعبئة الموارد التمويلية المحلية، وتمكين القطاع الخاص، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، لا يمثل فقط محركًا للنمو، بل يعد أيضًا ضرورة أساسية لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وضمان استدامة النمو على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، يمثل تعزيز الإنتاجية ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي أكثر كفاءة واستدامة. فإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات القابلة للتصدير، وتمكين القطاع الخاص، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، تفتح المجال لتوسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية وتعزيز الادخار والاستثمار، بما ينعكس إيجابًا على توفير موارد متزايدة للإنفاق الاجتماعي وضمان الاستقرار المالي والاقتصادي. كما يسهم ذلك في تعزيز استدامة مستويات دين أجهزة الموازنة العامة وخفض أعباء خدمة الدين، بما يتيح مساحة مالية كافية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. ومن ثم، يُرسخ هذا التوجه الانضباط المالي ويُقلّص الاعتماد على التمويل بالعجز، بما يوفر قاعدة قوية لنمو مستدام ينعكس أثره الإيجابي على مختلف جوانب الاقتصاد.

تعزيز استدامة المالية العامة يفتح المجال لتخفيف القيود الهيكلية وتمكين القطاع الخاص في دفع نمو إنتاجي وشامل

على صعيد الإيرادات العامة، ورغم التحديات الهيكلية في تعبئة الموارد، فقد نجحت الدولة في خفض مستويات العجز الكلي عبر ضبط الإنفاق وتعزيز كفاءة الإدارة المالية، مع العمل على توسيع القاعدة الضريبية

وتعزيز الإيرادات غير الضريبية. وتشير البيانات للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣) إلى أن نسبة الإيرادات الضريبية قد بلغت نحو ١٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، وهي نسبة تمثل قاعدة يمكن البناء عليها للانتقال تدريجيًا نحو المستويات الدولية، على غرار دول مثل المغرب وتركيا، بما يعزز قدرة مصر التمويلية ويدعم مسارها نحو التنمية المستدامة.

شكل ١٣ عجز الموازنة والنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

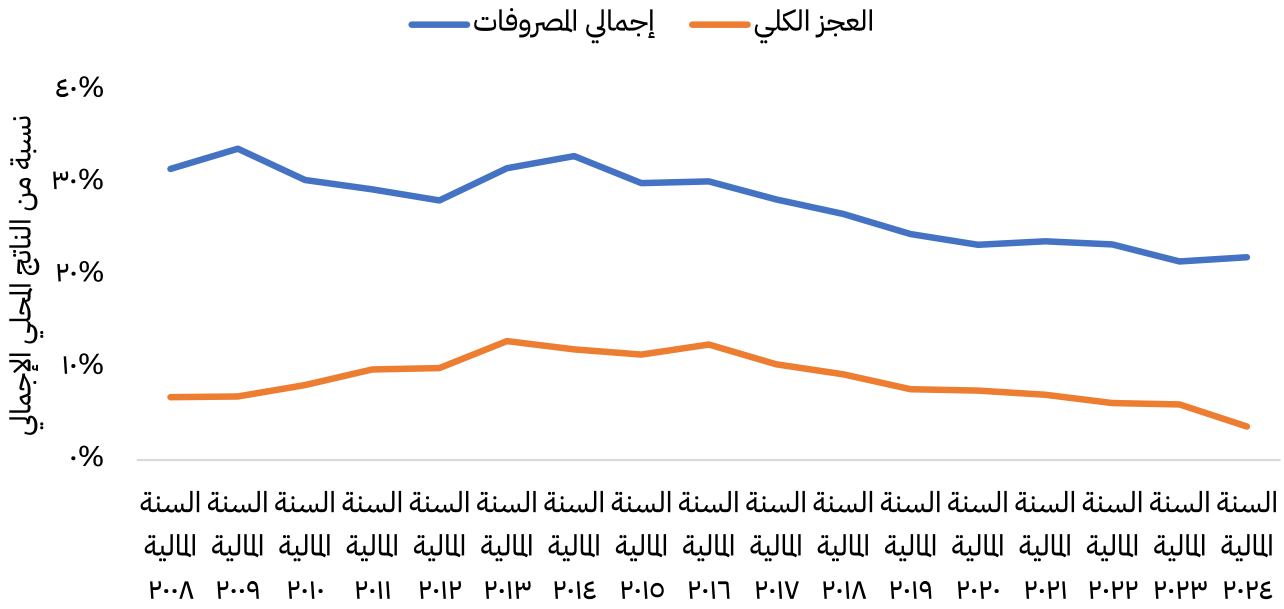

المصدر: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ١٤ الإيرادات الضريبية وغير الضريبية

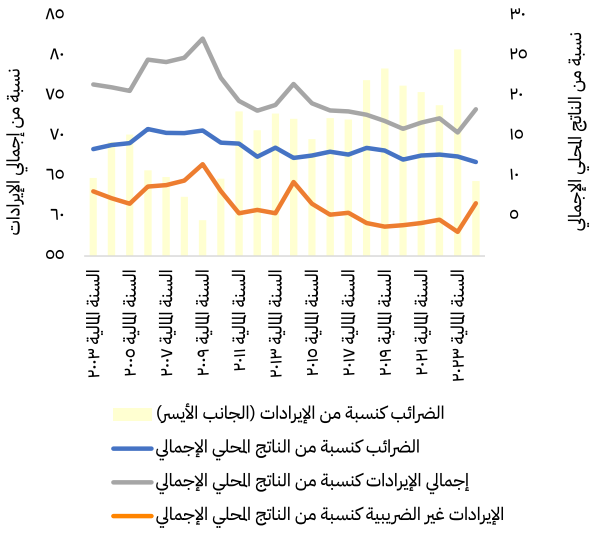

المصدر: وزارة المالية، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ١٥ الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

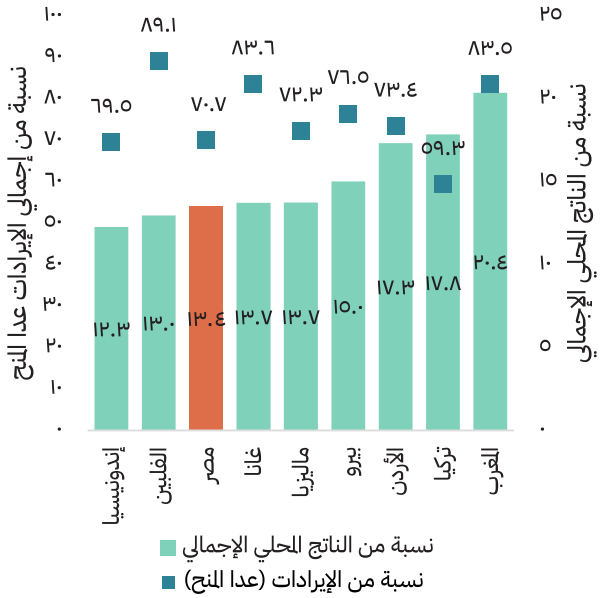

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي واستنادًا إلى بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (لبيانات مصر)

شكل ١٦ معدلات كفاءة ضريبة القيمة المضافة في مصر منذ قانون ضريبة القيمة المضافة لعام ٢٠١٦

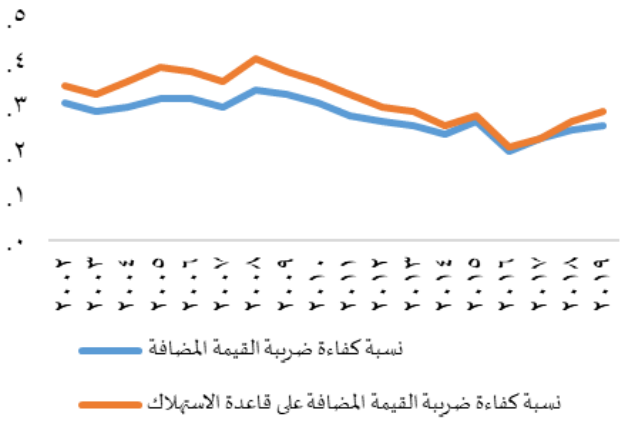

المصدر: قاعدة بيانات جمع الضرائب، تقرير دولي.

تحسن كفاءة ضريبة القيمة المضافة في مصر بعد قانون ضريبة القيمة المضافة لسنة ٢٠١٦٥. لا يزال هناك

مجال لمزيد من التحسين، خاصة فيما يتعلق بتوسيع القاعدة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي لزيادة العوائد الضريبية بشكل أكثر استدامة.

وفي ضوء ما سبق، تركز السياسة المالية الحالية على تحقيق التوازن بين الانضباط المالي ودفع النمو الاقتصادي بشكل قوي ومستدام، إدراكًا لأهمية توفير بيئة أعمال مستقرة وآمنة للمستثمرين، مع تقديم المساندة الكافية للقطاعات الإنتاجية والصناعية. وفي هذا الإطار، تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار، استنادًا إلى شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية ووزارة المالية ومجتمع الأعمال، من أبرزها:

- وضع نظام مبسط ومتكامل ومحفز للممولين الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم السنوي ٢٠ مليون جنيه، يشمل جميع الأوعية الضريبية (ضريبة الدخل – القيمة المضافة – الدمغة – رسم تنمية موارد الدولة).
- تعديل تشريعي يتيح حل وإنهاء النزاعات لكافة الملفات الضريبية للأعوام السابقة بشكل سهل ومرن وسريع.
- تحديد حد أقصى للغرامات الضريبية بحيث لا يتجاوز ١٠٠٪ من أصل الضريبة، بهدف إنهاء أكبر قدر من المنازعات.
- تشجيع غير المسجلين ضريبيًا – سواء أشخاص طبيعيون أو اعتباريون – على التسجيل بمصلحة الضرائب المصرية عبر فتح صفحة جديدة معهم بعدم مطالبتهم بأي مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة لتسجيلهم، تأكيدًا لمبدأ الثقة والشراكة.
- تبسيط وزيادة فاعلية منظومة رد الضريبة بما يرفع قيمة وأعداد المستفيدين أربعة أضعاف.
- تبسيط الإقرارات الضريبية وتخفيض عدد صفحاتها، مع النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبي تيسيرًا على الممولين.
- وسوف تصدر وزارة المالية وثيقة للسياسات الضريبية على المدى المتوسط تتضمن مزيد من التفاصيل حول التوجهات والمستهدفات والسياسات الضريبية على المدى المتوسط.

شكل ١٧ مستويات دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣)

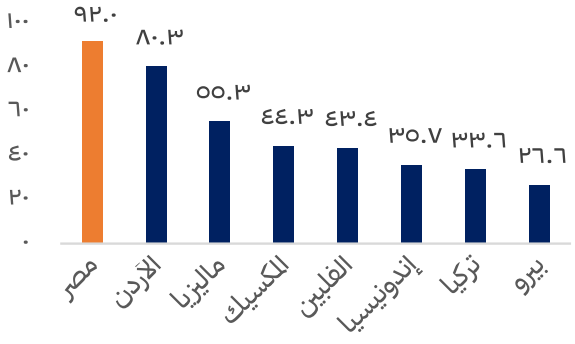

المصدر: حسابات البنك الدولي وفقاً لبيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ١٨ الأوراق المالية (بما في ذلك أذون الخزانة) كنسبة من أصول البنوك

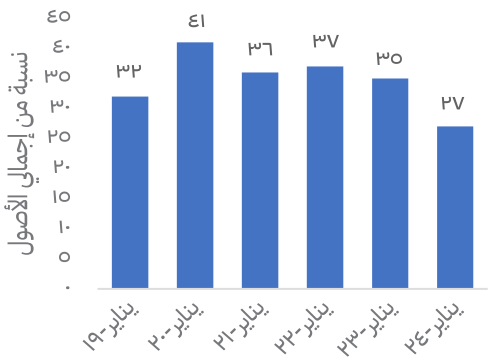

المصدر: البنك الدولي استناداً إلى بيانات البنك المركزي المصري.

الاحتياجات التمويلية الكبيرة أدت إلى ارتفاع مستويات دين أجهزة الموازنة

تُبرز الاحتياجات التمويلية المتزايدة أهمية تسريع جهود الإصلاح لتعزيز كفاءة القطاع المالي وتوسيع دوره في دعم النمو الاقتصادي. ويُسهم توسيع نطاق القطاع المالي غير المصرفي وتنويع مصادر التمويل في زيادة الموارد المتاحة للاستثمار المحلي، بما يعزز قدرة القطاع الخاص على التوسع ويحفّز الاستثمارات الإنتاجية. كما أن تعزيز التوازن بين تمويل القطاعين العام والخاص يفتح آفاقًا أوسع لتحقيق نمو أكثر استدامة وديناميكية. والجدير بالذكر أن نسبة دين أجهزة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت تراجعاً خلال العامين السابقين نتيجة لإصلاحات المالية العامة وهو ما سيتم تناوله بمزيد من التفصيل في الفصل لاحقًا.

الفجوة بين الادخار والاستثمار

إن توافر الموارد التمويلية المحلية من الركائز الأساسية لتمويل خطط التنمية وضمان استدامتها، إذ يتيح للدولة تقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي والحد من مخاطره وآثاره السلبية. غير أن ضعف الادخار المحلي يُشكل أحد أبرز التحديات التي قيدت قدرة الدولة على تمويل استثماراتها من مواردها الذاتية، حيث بلغ متوسط معدل الادخار المحلي نحو ١٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين.

وقد بلغ متوسط العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات للاقتصاد المصرى نحو ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين. وتجدر الإشارة إلى أن العجز في الحساب الجاري لا يعد مؤشرًا سلبيًا في حد ذاته، لا سيما في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث يمكن أن يعكس تمويلاً خارجيًا موجهًا نحو الاستثمار. إلا أن تقييم أثر هذا العجز يعتمد بشكل أساسي على مدى إنتاجية الاستثمارات الممولة. فإذا تم توجيه التدفقات الرأسمالية إلى قطاعات ذات قدرة عالية على خلق القيمة المضافة، فإن ذلك يسهم في دعم النمو الاقتصادي ويعزز من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

تأثير التضخم على الادخار والاستثمار

يُشكل ارتفاع معدل التضخم أحد التحديات التي واجهت الاقتصاد المصري، حيث انعكس

شكل ١٩ رصيد المدخرات والاستثمار الحكومي والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

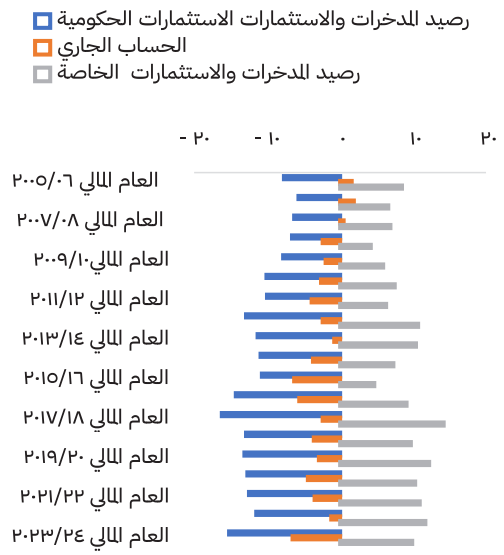

المصدر: حسابات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي استنادًا إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

شكل ٢٠ معدل التضخم السنوي ومعدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

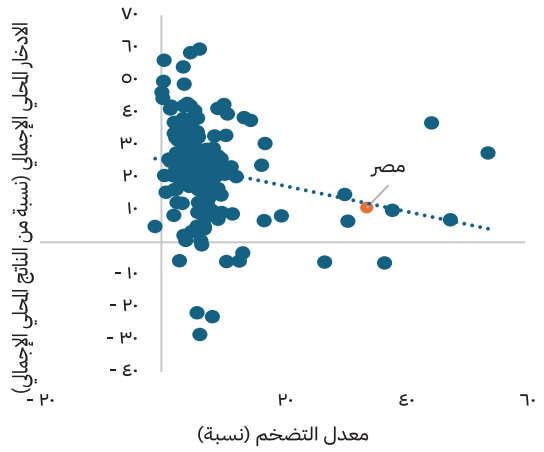

المصدر: تقديرات البنك الدولي استنادًا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

على الادخار والاستثمار من خلال تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات وزيادة تقلبات الأسعار. ويجري التعامل مع هذا التحدي حاليًا من خلال تطبيق إطار مرن لاستهداف التضخم التي يتبناها البنك المركزي المصري، بهدف خفض معدلات التضخم تدريجيًا واستعادة استقرار الأسعار. ومن شأن هذه الجهود أن تعزز الثقة في بيئة الأعمال، وتزيد من قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات وتوظيف المدخرات بكفاءة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

الاستثمارات

تحوّلات في دور الدولة والسياسات المالية تمهّد الطريق لتمكين القطاع الخاص وتعزيز الإنتاجية

الاستثمار الخاص يعد محركًا رئيسيًا لنمو الإنتاجية، حيث تستقطب الدول الشبيهة بمصر استثمارًا خاصًا يفوقها بمعدل أربع مرات. ومع ذلك، **يشهد هذا الاتجاه انعكاسًا بفضل الحوكمة الصارمة على الاستثمارات العامة، مما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. كما تمثل سياسة ملكية الدولة ولجنة «الحياد التنافسي» خطوات أساسية في توضيح دور الدولة وتحقيق تكافؤ الفرص.**

وتجدر الإشارة إلى أن توجهات المالية العامة والاستثمارات الحكومية في السابق أسهمت في الحد من حجم الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص وأثرت على نمط توزيع الائتمان بين القطاعات، مما أدى إلى انخفاض التمويل الموجه إلى القطاعات القابلة للتبادل التجاري مثل الصناعة والخدمات. **ومع ذلك، بدأت هذه الاتجاهات تشهد تحسنًا مؤخرًا، مع بوادر تحول نحو تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة الائتمان الموجه إلى القطاعات الإنتاجية، وهو ما سيتم تناوله بمزيد من التفصيل في القسم التالي.**

ويعكس هذا التوجه الإيجابي أهمية مواصلة الإصلاحات المالية والضريبية كأداة استراتيجية لتعزيز الإيرادات، وتقليص فجوة الادخار، وتحفيز النمو القائم على الاستثمار، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي على أسس أكثر توازنًا واستدامة. وفي هذا الإطار يُشكل توافر الحيز المالي عنصرًا محوريًا في تعزيز قدرة الاستثمار العام على دعم أنشطة القطاع الخاص، من خلال توجيه موارد إضافية إلى القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، بما يضاعف من الأثر التنموي للاستثمارات العامة ويعزز كفاءتها.

شكل ٢١ الاستثمارات الكلية

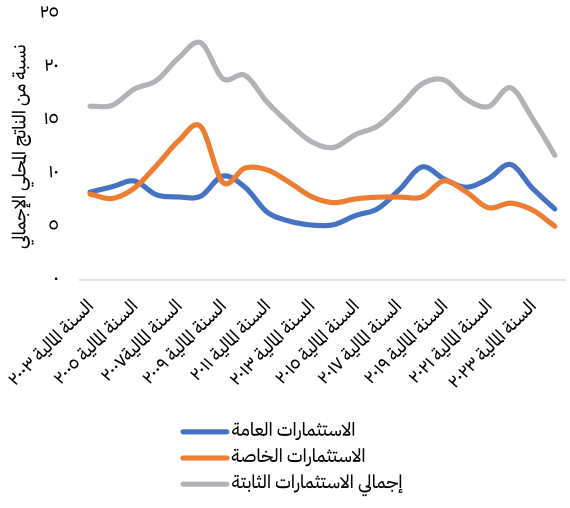

المصدر: تقديرات البنك الدولي وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٢٢ حصة استثمارات القطاع الخاص خلال العقدين

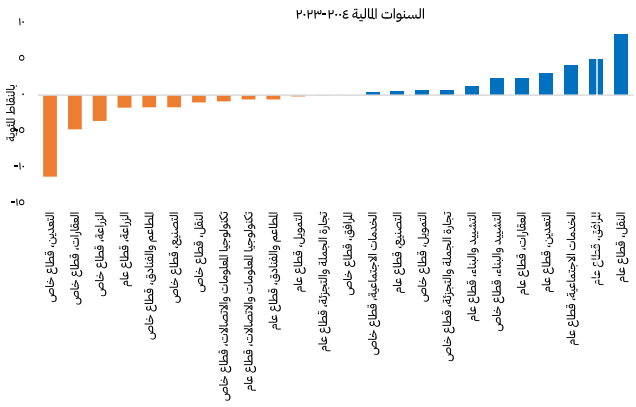

المصدر: تقديرات البنك الدولي وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٢٣ معدلات الاستثمار الخاص في العالم وفقًا لمتوسطات الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٢

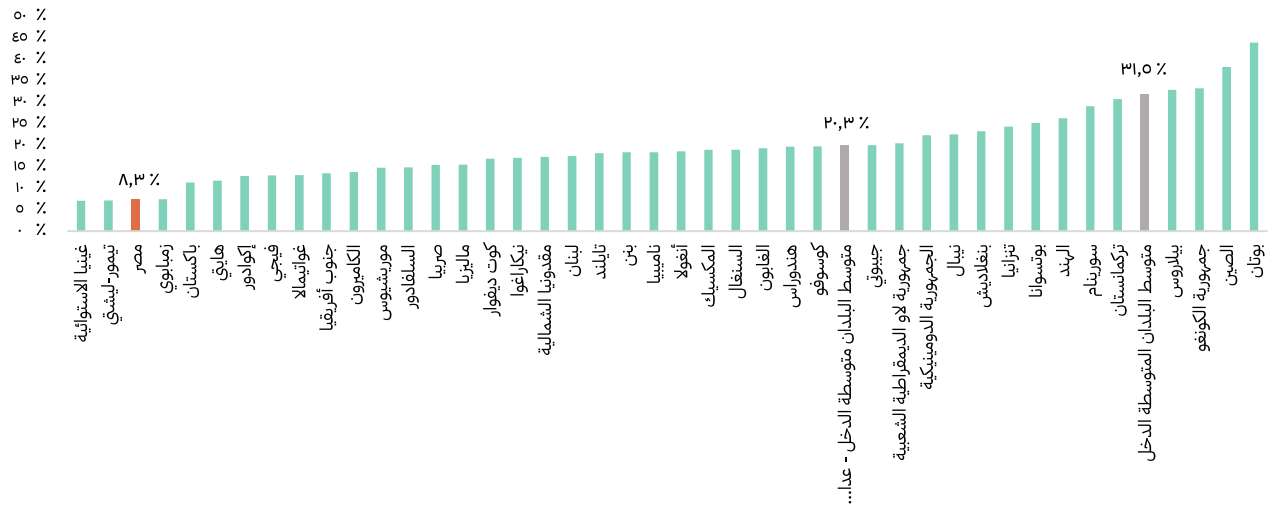

المصدر: تقديرات البنك الدولي استنادًا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

شكل ٢٤ التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية غير الحكومية نهاية يونيو من كل عام (كنسبة من الإجمالي)

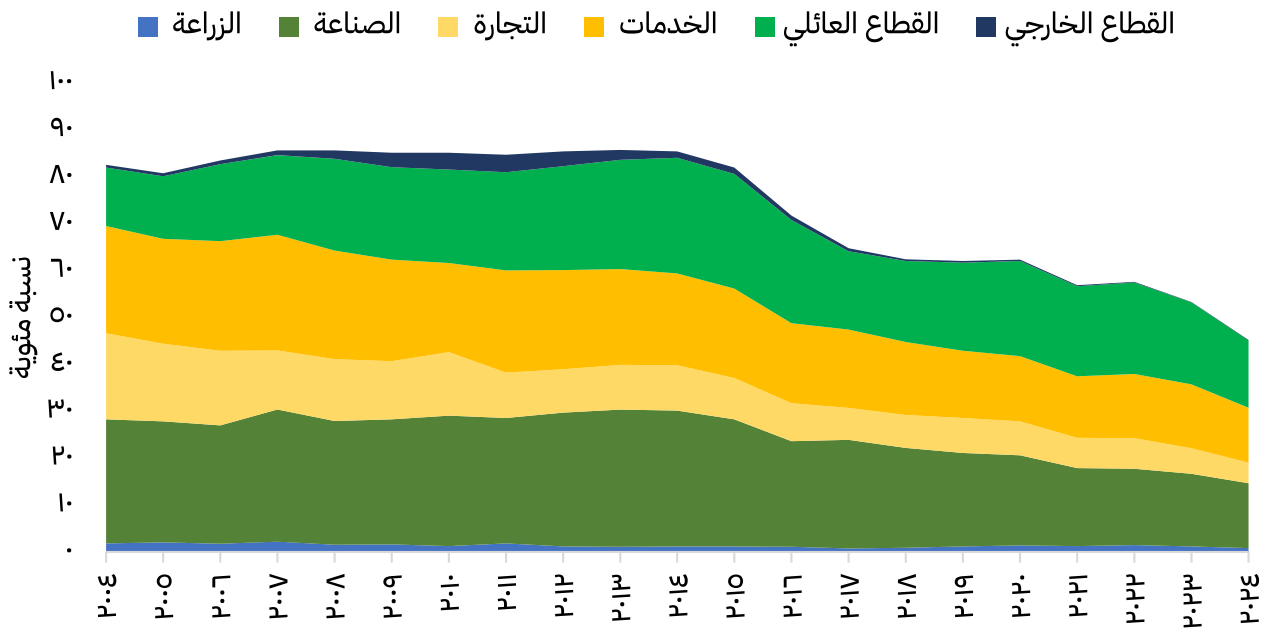

المصدر: تقديرات البنك الدولي وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري

٤. آخر مستجدات تطور أداء الاقتصاد المصري

بوادر تحسن المؤشرات الاقتصادية يعزز الثقة في مسار الإصلاح ويُمهّد بيئة أكثر تمكينًا للقطاع الخاص

شهد الاقتصاد المصري خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ أداءً قوياً يفوق المستهدفات، ليُرسّخ مسار التعافي والتحول نحو نمو قائم على القطاعات القابلة للتداول والإنتاج. فقد تسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٥٪ خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقارنة بحوالي ٢,٤٪ في الربع المناظر من العام السابق. وبدعم هذا الاتجاه الإيجابي طوال العام، بلغ النمو السنوي ٤,٤٪ متجاوزًا الهدف المحدد البالغ ٢,٤٪، على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية خلال العام.

وجاء النمو مدفوعًا بتوسع في القطاعات الرئيسة القابلة للتبادل التجاري، لا سيما الصناعة غير البترولية، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث حققت هذه القطاعات خلال العام المالي معدلات نمو متميزة بلغت ١٤,٦٨٪ للصناعة التحويلية غير البترولية، و١٧,٢٦٪ للسياحة، و١٣,٧٦٪ للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وهو ما يعكس الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها في مارس ٢٠٢٤، بما في ذلك إعادة تنظيم سوق الصرف الأجنبي، مما ساهم في دعم الإنتاج والتصدير.

وعلى صعيد التضخم، نجحت مصر في خفض معدلات التضخم من خلال مزيج من إجراءات الضبط المالي، وتشديد السياسة النقدية، ووضع سقف صارم للاستثمارات العامة. وعلى الرغم من التحديات، شهد العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحسنًا ملحوظًا في المؤشرات المالية نتيجة للإصلاحات التي تبنتها وزارة المالية، خاصة في مجال الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى تحسين الخدمات وتعزيز الشفافية. حيث تم تحقيق عجز كلي يصل إلى ٧,٣٪ من الناتج المحلي وتحقيق فائض أولي وصل إلى ٣,٥٪ من الناتج (٦٢٩ مليار جنيه) وهو الأعلى في تاريخ مصر وزيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية لتصل إلى ١٢,٣٪ دون اللجوء إلى زيادة أية أسعار ضريبية أو تنفيذ سياسات ضريبية جديدة تخلق عبء إضافي على المجتمع المصري وتحقيق معدل نمو سنوي للإيرادات الضريبية بلغ نحو ٣٥٪ سنوياً ويرجع ذلك بشكل كبير إلى إطلاق حزمة التسهيلات الضريبية الأولى في فبراير ٢٠٢٥ والتي ساعدت على استعادة الثقة بين مجتمع الأعمال المصري والمصالح الإيرادية. كما توضح المؤشرات تراجع دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٨٩,٤٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٤ إلى ٨٣,٨٪ في يونيو ٢٠٢٥، مع استهداف الوصول إلى أقل من ٧٠٪ على المدى المتوسط. وعلى الرغم من الصدمات الخارجية مثل تراجع إيرادات قناة السويس والتوترات الجيوسياسية الإقليمية حيث أظهر الاقتصاد المصري قدرة كبيرة على الصمود، مع التزام قوي بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، ودفع الإصلاحات الهيكلية، وزيادة الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم وشبكات الحماية الاجتماعية للتخفيف من أثر الإصلاحات على الفئات الأكثر احتياجًا.

نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يعكس تحسنًا في النشاط الاقتصادي

ارتفع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪ خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مُقارنة بمُعدّل نمو ٢,٤٪ في الرُبع المُناظِر للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وبذلك يصِل مُعدّل نمو العام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٤,٤٪ وهو أعلى من النمو المُستهدف البالغ ٤,٢٪. وجاء هذا النمو على الرغم من التحديّات الإقليميّة والعالميّة التي شهِدها هذا العام. وقد ظهر النمو في عديد من الأنشطة الاقتصاديّة أبرزها الصناعة التحويليّة غير البترولية والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والوساطة الماليّة والتأمين.

وفي هذا السياق، حقّقت أنشطة السياحة، الصناعة التحويليّة غير البترولية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مُعدّل نمو ١٩,٣١٪، ١٨,٨١٪، ١٤,٦٤٪ على التوالي خلال الرُبع الرابع. وعلى مُستوى العام المالي، حقّقت هذه الأنشطة مُعدّلات نمو ١٧,٢٦٪، ١٤,٦٨٪، ١٣,٧٦٪ على التوالي. كما شهِدت قطاعات أخرى انتعاشًا كبيرًا، بما في ذلك الوساطة الماليّة، والتأمين، والكهرباء، والتشييد والبناء، مما عزّز النمو الذي شهِده هذا الرُبع.

وبالنسبة لنشاط الصناعة التحويليّة غير البترولية الذي يُعد أحد القطاعات الرئيسة للتحوّل الهيكلي في الاقتصاد المصري نحو القطاعات القابلة للتداول والتصدير، فقد استمر في الانتعاش خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤؛ حيث سجّل مُعدّل نمو بلغ ١٨,٨١٪. وقد تجاوز النشاط مرحلة الانكماش التي شهِدها في العام المالي السابق الذي سجّل فيها النشاط الصناعي تراجُعًا بلغ نحو ٥,٢٢٪، ليُسجّل خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ مُعدّل نمو مُوجب بلغ ١٤,٦٨٪. وجاء هذا التحوّل في القطاع نتيجة للتسهيلات التي شهِدها خلال العام من تيسير لإجراءات الإفراج الجمركي عن السلع الصناعيّة بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي. علاوة على ذلك، يُعد قطاع الصناعة التحويليّة غير البترولية هو الأعلى مُساهمة في نمو الناتج خلال هذا العام.

على صعيد آخر، استمرت بعض الأنشطة الاقتصاديّة في التراجُع خلال الرُبع الرابع والعام المالي ٢٠٢٥/٢٤؛ حيث شهِد نشاط قناة السويس تراجُعًا بنسبة ٥,٥٪ خلال الرُبع، و٥٢٪ خلال العام المالي مُتأثّرا بالتوتّرات الجيوسياسيّة في المنطقة، والتي انعكست سلبًا على حركة التجارة البحريّة وأدّت إلى انخفاض ملموس في أعداد السُفُن العابرة وحمولاتها. وقد أسهم ذلك في تقليص الإيرادات، رغم الجهود المبذولة من جانب هيئة القناة لتخفيف حِدّة التأثير من خلال حزم تحفيزيّة وتخفيضات على رسوم العبور.

بالإضافة إلى ذلك، استمر تراجُع نشاط الاستخراجات خلال الرُبع والعام المالي، حيث انكمش بنسبة ٩٪ خلال العام المالي، في ظل تباطؤ الاستثمارات المُوجّهة للقطاع خلال هذه الفترة، وإن كانت وتيرة الانكماش بدأت في التراجُع خلال الرُبع الرابع حيث تم استئناف بعض أعمال التنمية للحقول خلال الرُبع لذا بلغت نسبة الانكماش ٧,٤٪.

شكل ٢٥ معدلات النمو ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

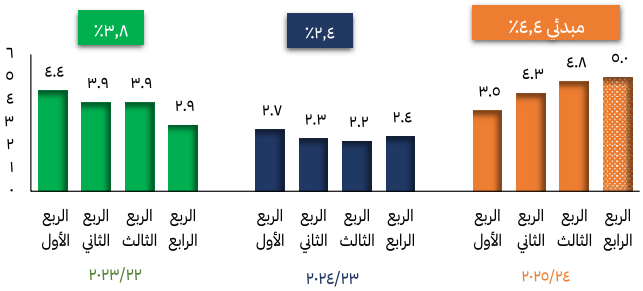

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٢٦ نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية)

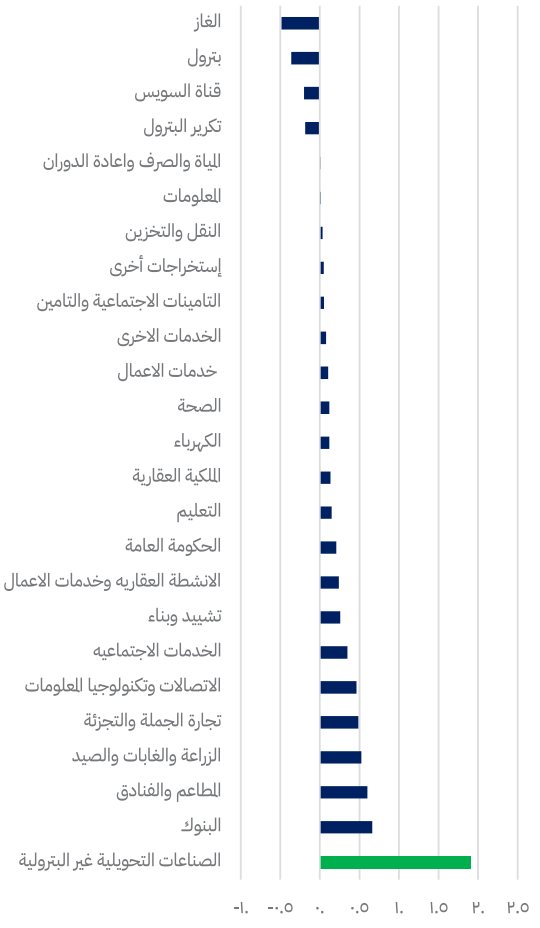

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص

وفيما يتعلق بالاستثمارات المنفذة بالأسعار الثابتة، يُظهر هيكل الاستثمار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحولًا نوعيًا في التوزيع بين القطاعين العام والخاص؛ إذ تراجعت مساهمة الاستثمار العام إلى نحو ٤٣,٥٪ من إجمالي الاستثمارات، بينما ارتفعت مساهمة الاستثمار الخاص إلى حوالي ٥٧٪، وهو أعلى مستوى له خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويعكس هذا التحول اتساع دور القطاع الخاص داخل النشاط الاستثماري، مدفوعًا بجهود حوكمة الاستثمارات العامة لافساح المجال أمام القطاع الخاص، إلى جانب السياسات الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

شكل ٢٧ توزيع الاستثمارات الكلية المنفذة (٪)

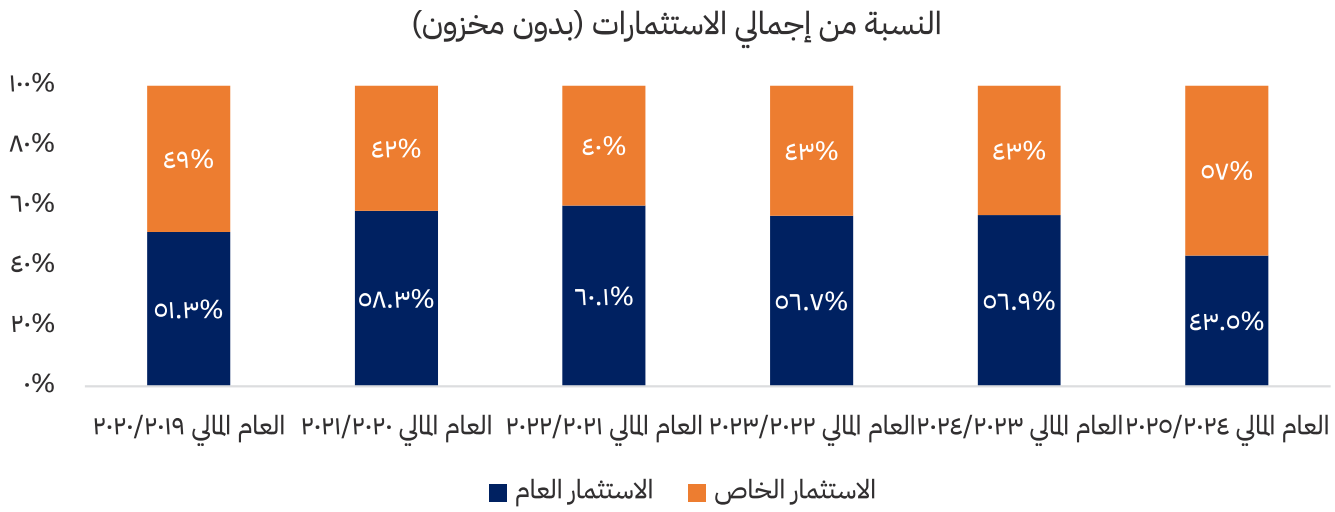

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

انخفاض التضخم مهد الطريق لبدء دورة تيسير السياسة النقدية

شهد ٢٠٢٥ تطورات بارزة على صعيد التضخم والسياسة النقدية، حيث واصل معدل التضخم العام السنوي مساره التنازلي مدفوعًا بأثر سنة الأساس وتشديد السياسة النقدية، ليتراجع إلى إلى نحو ١٢,٣٪ في نوفمبر ٢٠٢٥، وهو مستوى يقل كثيرًا عن متوسطات العام السابق، بما يعكس تراجعًا تدريجيًا في ضغوط الأسعار وتحسنًا في ديناميكيات الأسواق.

ومع انحسار التضخم وتزايد مؤشرات الاستقرار السعري، اكتسب البنك المركزي المصري مساحة أكبر للتحرك نحو التيسير النقدي، ليبدأ دورة خفض تدريجية في أسعار الفائدة خلال العام المالي. فقد خفض البنك المركزي أسعار الفائدة بإجمالي ٦٢٥ نقطة أساس على مدار العام، من خلال سلسلة من القرارات تضمنت خفضًا في أبريل ٢٠٢٤، يليه خفض إضافي في اجتماع ٢٢ مايو ٢٠٢٥ بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، ثم خفضين آخرين خلال أغسطس وأكتوبر ٢٠٢٥ بواقع ٢٠٠ نقطة أساس لكل منهما. ومن المتوقع أن ينعكس هذا التيسير النقدي إيجابًا على أوضاع التمويل المحلي، عبر خفض تكلفة الاقتراض وتوسيع فرص الوصول إلى الائتمان، بما يدعم توسع الاستثمارات الخاصة ويُعزز آفاق النمو الاقتصادي خلال الفترة المقبلة.

شكل ٢٨ معدل التضخم العام- حضر- تغير شهري (٪)

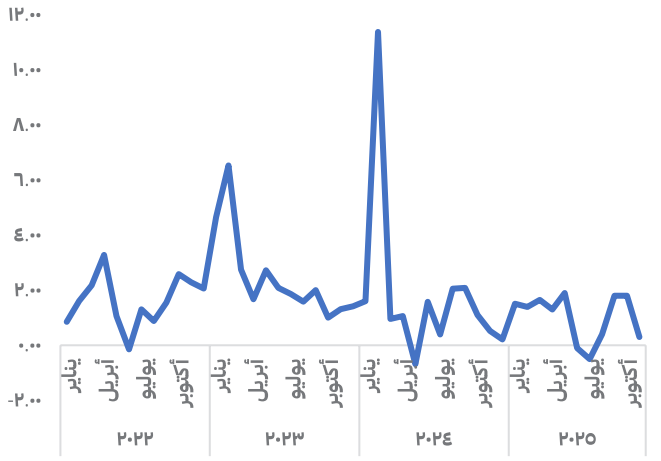

شكل ٢٩ معدل التضخم العام- حضر- تغير سنوي (٪)

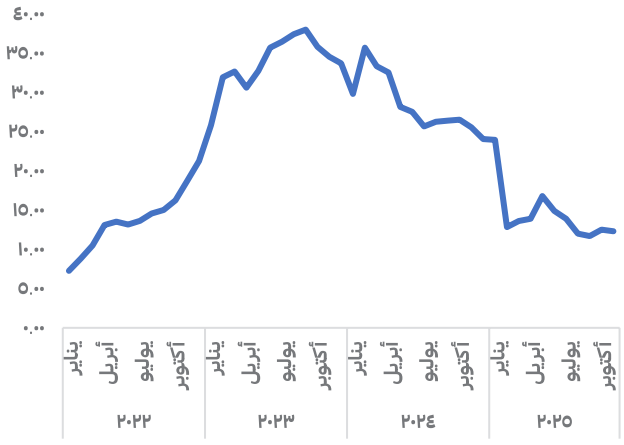

شكل ٣٠ معدل التضخم الأساسي - تغير شهري (٪)

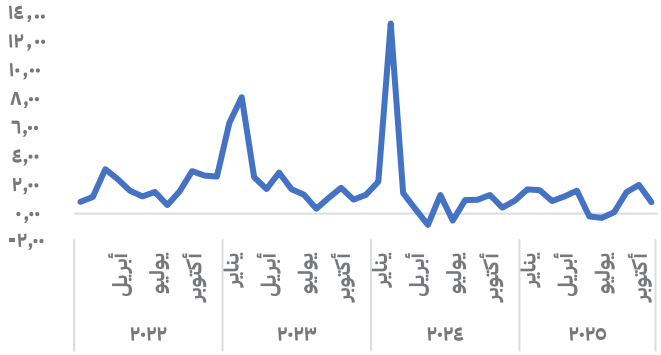

شكل ٣١ معدل التضخم الأساسي - تغير سنوي (٪)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري

ومن ناحية أخرى، سجل الائتمان المحلي الحقيقي الموجه إلى القطاع الخاص نمو بنسبة ٧,٣٪ في المتوسط خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بحوالي -٨,٨٪ خلال العام المالي السابق، حيث استمرت الشركات في زيادة طلباتها على الائتمان بفضل تراجع التضخم، مما يُشير إلى بدء التعافي. ومن المتوقع أن يظل هذا الاتجاه مستمرًا في المستقبل، مما يسهم في تعزيز الاستثمارات الاقتصادية وتمويل المشروعات الجديدة. وقد تم توجيه ٤٣٪ من التسهيلات الائتمانية المقدّمة إلى القطاع الخاص نحو القطاع الصناعي.

استمر الانضباط المالي في الحكومة المصرية خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ حيث سجل العجز الكلي إلى ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، (وذلك باستبعاد الحصيلة من صفقة رأس الحكمة). وفي الوقت نفسه، ارتفع الفائض الأولي ليبلغ ٦٢٩مليار جنيه، ما يعادل ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأعلى على الإطلاق. بينما حققت الإيرادات الضريبية نموًا قويًا بنسبة ٣٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق مما يعكس تحسن كفاءة إدارة المالية العامة من خلال توسيع القاعدة الضريبية دون خلق عبء ضريبي إضافي على

شكل ٣٢ معدل نمو الائتمان المحلي الحقيقي الموجه لقطاع الأعمال الخاص (٪)

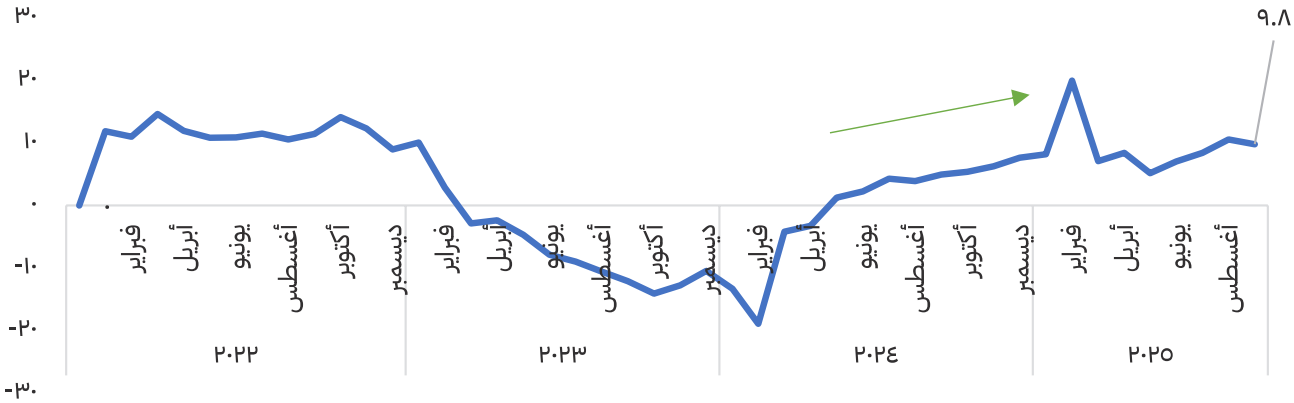

المصدر: البنك المركزي المصري

شكل ٣٣ التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص (٪)

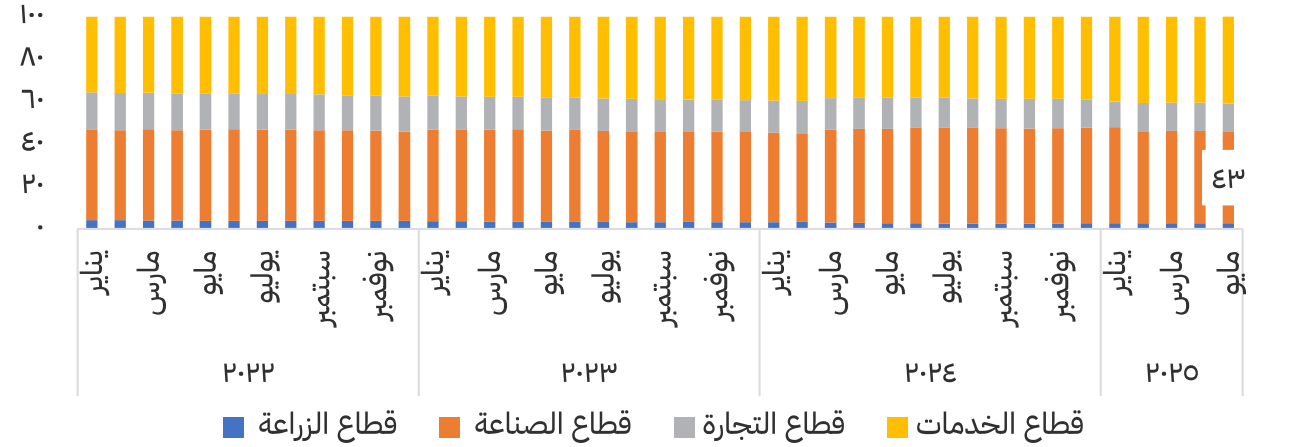

المصدر: البنك المركزي المصري

المواطن ومن خلال إعادة الثقة بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية وتحسين الإدارة الضريبية ودمج جزء من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، ويعزز من مصداقية برنامج الضبط المالي واستدامة الدين العام. فتعكس هذه النتائج مرونة الأداء المالي وقدرة الحكومة على تحقيق مستهدفاتها، رغم التحديات الخارجية.

شكل ٣٤ الفائض الأولي والإيرادات الضريبية والعجز الكلي بالمليار جنيه

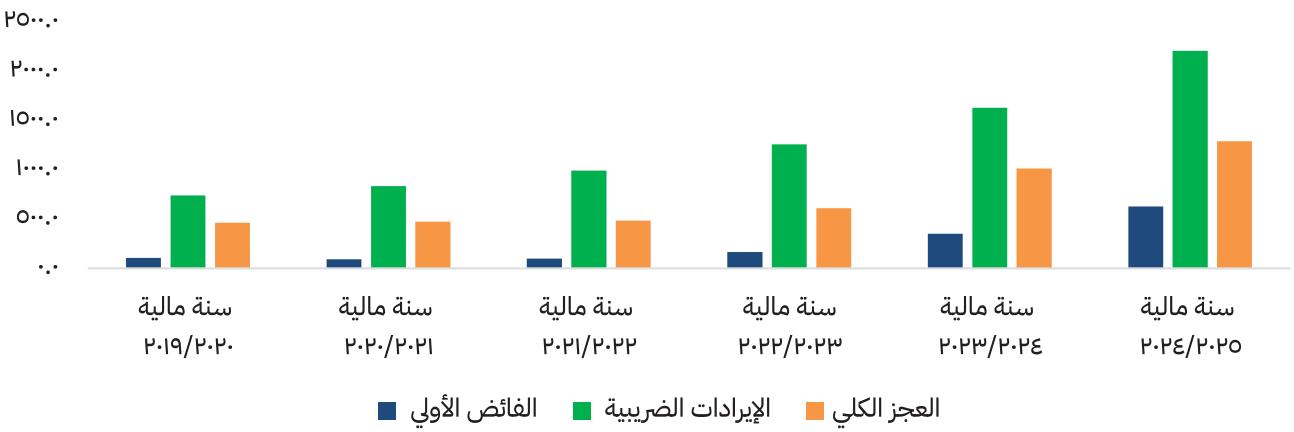

شكل ٣٥ تطور العجز الكلي بالمليار جنيه مقابل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (٪)

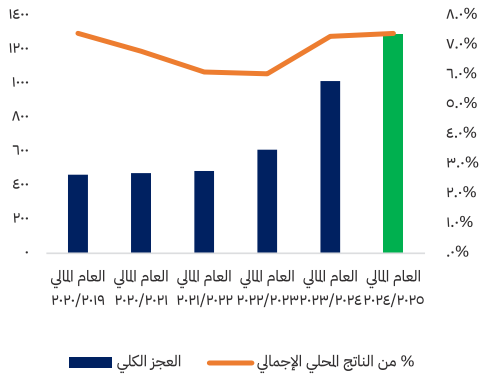

المصدر: وزارة المالية

شكل ٣٦ هيكل الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات (٪)

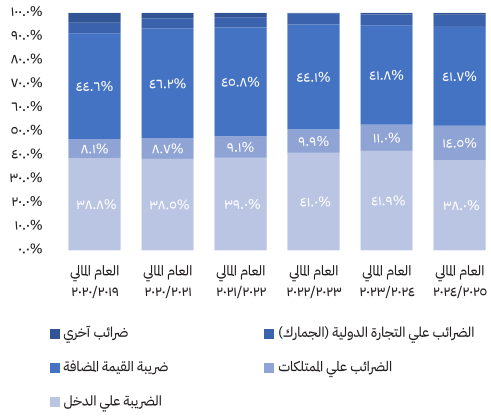

نمو الصادرات غير البترولية وتحويلات العاملين بالخارج يحد من ضغوط الحساب الجاري

شهد ميزان المدفوعات المصري خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحسنًا ملحوظًا، حيث تراجع عجز الحساب الجاري بنسبة ٢٥.٩٪ ليصل إلى ١٥.٤ مليار دولار مقارنةً بنحو ٢٠.٨ مليار دولار في العام السابق، مدفوعًا بعدد من التطورات الإيجابية في القطاعات الرئيسية. فقد قفزت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٦٦.٤٪ تقريبًا لتسجل ٣٦.٥ مليار دولار مقابل ٢١.٩ مليار دولار، وهو مستوى غير مسبوق يعكس استعادة الثقة في الجهاز المصرفي المصري وتزايد التدفقات من الخارج.

كما واصل قطاع السياحة أداءه القوي، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة ١٦.٣٪ لتصل إلى ١٦.٧ مليار دولار مقارنةً بحوالي ١٤.٤مليار دولار في العام السابق، مدعومة بزيادة عدد الليالي السياحية إلى ١٧٩.٣ مليون ليلة مقابل ١٥٤.١ مليون ليلة. وفي المقابل، حققت الصادرات غير البترولية ارتفاعًا قويًا بنسبة ٢٩٪ تقريبًا لتبلغ ٣٤.٦ مليار دولار مقابل ٢٦.٨ مليار دولار، مدفوعة بزيادة صادرات الملابس الجاهزة والذهب، والفواكه الطازجة والمجففة، والخضروات، والألومنيوم ومصنوعاته.

ورغم بعض الضغوط الخارجية، شهد الميزان التجاري تحركات متباينة خلال العام؛ حيث ارتفع العجز غير البترولي إلى ٣٧,١ مليار دولار مقابل ٣١,٩ مليار دولار، مدفوعًا بزيادة الواردات مع تحسن النشاط الاقتصادي المحلي، كما اتسع العجز البترولي إلى ١٣,٩ مليار دولار نتيجة ارتفاع مدفوعات الواردات البترولية وتراجع الصادرات البترولية. وفي السياق ذاته، تأثرت إيرادات قناة السويس بتطورات جيوسياسية عالمية انعكست على حركة التجارة الدولية، لتسجل ٣,٦ مليار دولار مقارنة بحوالي ٦,٦ مليار دولار في العام السابق.

وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن النتائج الكلية تؤكد مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على تحقيق تحسن ملحوظ في الحساب الجاري بدعم من الأداء القوي للتحويلات والصادرات غير البترولية وقطاع السياحة، وهو ما يعزز مقومات الاستقرار الخارجي والقدرة على مواصلة النمو على المدى المتوسط.

٥. مسار الإصلاح الاقتصادي في مصر منذ مارس ٢٠٢٤

سعت الدولة المصرية خلال الفترة الماضية إلى مواجهة الأزمات العالمية والإقليمية المتلاحقة من خلال اتخاذ خطوات إصلاحية عميقة وحاسمة شملت الانتقال نحو نظام سعر صرف مرن ما ساعد على امتصاص الصدمات الخارجية، وخفض معدلات التضخم لضمان استقرار القوة الشرائية وتحقيق بيئة اقتصادية داعمة للاستثمار والنمو، إلى جانب جهود حثيثة لتعبئة إيرادات محلية إضافية من خلال تعزيز عدالة النظام الضريبي وخفض نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى دعم مرونة الاقتصاد المصري عبر زيادة تنوع هيكله الإنتاجي وزيادة الصادرات، بالتوازي مع دعم قدرات القطاع الخاص في إطار وثيقة ملكية الدولة، وإصدار قانون المنافسة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الحماية للفئات محدودة الدخل، فضلًا عن توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إصلاحات استعادة الاستقرار الكلي

١. السياسة النقدية وسعر الصرف

في إطار تعزيز **استقرار الاقتصاد الكلي**، منذ مارس ٢٠٢٤، تم اتخاذ حزمة من **الإجراءات المتكاملة** على مستوى السياسة النقدية وسعر الصرف، بهدف إعادة ترسيخ التوقعات التضخمية، وتحقيق شفافية أكبر في الأسواق، وضمان انسجام السياسات بما يدعم استقرار الاقتصاد. وتتمثل أبرز هذه الإجراءات فيما يلي:

تبني سياسة نقدية أكثر توقعًا وشفافية

١. **تشديد استباقي** منذ مارس ٢٠٢٤، لاحتواء موجة التضخم واستعادة مصداقية الإطار النقدي، من خلال رفع أسعار العائد الأساسية بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس.

٢. **تعزيز أدوات إدارة السيولة** من خلال عمليات السوق المفتوحة، لسحب السيولة الزائدة وتهيئة بيئة نقدية داعمة للاستقرار. فقد أجرى البنك المركزي المصري في أبريل ٢٠٢٤ تعديلًا جوهريًا على آلية عمليات السوق المفتوحة من خلال التوقف عن عطاءات الودائع المرتبطة بسعر الكوريدور واعتماد نظام قبول جميع العطاءات المقدمة (Full Allotment) بسعر متوسط الكوريدور (mid-corridor rate) في عطاءات الودائع ذات العائد الثابت بدءًا من ٢٣ أبريل ٢٠٢٤، وذلك في إطار جهوده لتعزيز فعالية السياسة النقدية وشفافية إدارة السيولة، ويهدف هذا التحول إلى تحسين قدرة البنك المركزي على امتصاص السيولة الفائضة بشكل أكثر دقة واتساقًا، وتعزيز وضوح الإشارات النقدية الموجهة إلى السوق، بما يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة في البنوك المركزية ذات الأطر النقدية المتقدمة.

٣. **بدء دورة تيسير محسوبة** بداية من أبريل ٢٠٢٥، بعد ظهور دلائل على تباطؤ التضخم، مما يعكس تفعيل سياسة نقدية معتمدة على البيانات ومرتكزة على توقعات واضحة.

إصلاح هيكلي في نظام سعر الصرف

١. **الانتقال إلى نظام مرن** لسعر الصرف قائم على قوى السوق منذ مارس ٢٠٢٤، مع توحيد السعر الرسمي والموازي، ما أسهم في خفض الضغوط على العملة وزيادة الثقة في السوق.

٢. **تحسين كفاءة سوق النقد الأجنبي** من خلال أدوات رقابية وإجراءات تتبع العرض والطلب، مع الحفاظ على درجة عالية من المرونة في السعر بدون استهداف مباشر لمستوى معين.

تعزيز إطار استهداف التضخم ومصداقية البنك المركزي

وضع مستهدفات متوسطة الأجل للتضخم (٧٪ ±٢٪ بنهاية ٢٠٢٦، و٥٪ ±٢٪ بنهاية ٢٠٢٨) لإرساء توقعات أكثر استقرارًا.

إطار السياسة النقدية للبنك المركزي المصري

طبقًا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، يهدف البنك المركزي المصري إلى ضمان سلامة النظام النقدي والمصرفي والحفاظ على استقرار الأسعار، ويسعى إلى تحقيق هذه الأهداف بما يتسق مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ويلتزم البنك المركزي المصري، في إطار مهمته المتعلقة باستقرار الأسعار، بتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر على المدى المتوسط.

ومنذ عام ٢٠١٧، بدأ البنك المركزي المصري في التحول تدريجيًا نحو تطبيق إطار مرن لاستهداف التضخم، يستخدم أدوات السياسة النقدية لترسيخ توقعات التضخم، واحتواء الضغوط الناتجة عن الطلب، والآثار الثانوية لصدمات العرض، وذلك بهدف تحقيق مستهدفات التضخم المحددة. وفي سبيل تحقيق مهمته أثناء التحول إلى إطار متكامل لاستهداف التضخم، حدد البنك المركزي المصري عدة مستهدفات للتضخم على نحو يُمكّن الاقتصاد المصري من التحول تدريجيًا من معدل التضخم الحالي إلى مستوى يتوافق مع استقرار الأسعار. في ديسمبر ٢٠٢٤، أعلن البنك المركزي المصري عن مستهدفات التضخم للربع الرابع من عام ٢٠٢٦ والربع الرابع من عام ٢٠٢٨ عند ٧٪ (±٢ نقطة مئوية) و٥٪ (±٢ نقطة مئوية) في المتوسط، على التوالي.

وتجتمع لجنة السياسة النقدية ثماني مرات سنويًا لمناقشة تطورات الاقتصاد الكلي وتحديد مستوى أسعار العائد الرئيسية (أسعار العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية) بما يتسق مع تحقيق مستهدفات التضخم المحددة والحفاظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط. ويشكّل سعرا العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة الحدين الأدنى والأعلى لنظام الكوريدور الذي يتبعه البنك المركزي المصري، والذي يقع بينهما سعر العائد لليلة واحدة للمعاملات بين البنوك (الإنتربنك). وعقب كل اجتماع، ينشر البنك المركزي المصري بيانًا صحفيًا على موقعه الإلكتروني يوضح أسباب القرارات المتخذة.

أدوات السياسة النقدية

تحقيقًا لمهمته في الحفاظ على استقرار الأسعار، يستخدم البنك المركزي المصري مجموعة من الأدوات: تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة، والاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية، وعمليات ربط الودائع. ويستخدم البنك المركزي المصري أدوات السياسة النقدية لتوجيه سعر العائد لليلة واحدة على المعاملات بين البنوك (الهدف التشغيلي للبنك المركزي المصري) نحو المستوى الذي يتسق مع: (١) الحد من تقلبات التضخم عن المستوى الذي يعتبر متوافقًا مع استقرار الأسعار، و(٢) الحد من تقلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي.

٢. السياسة المالية والانضباط المالي

في إطار جهود الدولة لتعزيز الاستدامة المالية وتحقيق العدالة الضريبية وتحسين مناخ الاستثمار، تبنّت وزارة المالية نهجًا متكاملاً لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وإعادة بناء الهوامش المالية، وإعادة توجيه السياسة المالية لتكون مُمكِّنًا للنمو الشامل بقيادة القطاع الخاص والذي يمثل ركيزة أساسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي. ومن خلال نهج موحد يشمل السياسات الضريبية، وأولويات الإنفاق، وإدارة الدين العام وخفض تكلفة خدمته ، تعمل مصر على بناء اقتصاد أكثر توازنًا وتنافسية – حيث تهيئ الدولة الإطار العام وتفسح المجال وتُمكّن القطاع الخاص من القيادة. حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى تبسيط النظام الضريبي، وحماية حقوق الممولين، ودعم التحول الرقمي، وتحقيق المنافسة العادلة بين جميع مكونات الاقتصاد.

وفي خطوة تهدف إلى تعزيز وضوح واستقرار السياسات الضريبية، تعمل وزارة المالية على إعداد **وثيقة للسياسات الضريبية حتى عام ٢٠٣٠**، تحدد من خلالها التوجهات الاستراتيجية على مدى زمني أطول، بما يضمن قدرًا أكبر من الاستقرار ويعزز القدرة على التنبؤ لدى قطاع الأعمال. ويأتي توسيع القاعدة الضريبية كأحد المحاور الرئيسة لزيادة الإيرادات، عبر دمج القطاع غير الرسمي وترشيد بعض الإعفاءات، مع الحرص على أن يظل الأثر على المواطن والاقتصاد محدودًا للغاية. كما تقوم الفلسفة العامة للإصلاح الضريبي على ترسيخ الشراكة مع مجتمع الأعمال وتعزيز الثقة في التعامل مع المصالح الضريبية، بما يسهم في رفع معدلات الالتزام وتوسيع النشاط الاقتصادي، وبالتالي تحقيق أثر إيجابي ومستدام على الإيرادات العامة.

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية

الركيزة الأولى: تطوير المنظومة الضريبية والجمركية وتعزيز الثقة في التعامل مع المصالح الإيرادية من جانب مجتمع الأعمال والممولين والتي تهدف إلى بناء نظام ضريبي وجمركي حديث وعادل وصديق للاستثمار، يدعم التنافسية، ويُبسّط الامتثال، ويعزز الثقة بين الدولة وقطاع الأعمال وتطوير نظم الضرائب العقارية.

(١) الإصلاحات الضريبية (٢٠ إجراء في الحزمة الأولى):

الحزمة الأولى: التحول الإداري والرقمي

- تطبيق نظام ضريبي موحد ومبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة.
- تعميم منصة الضرائب الإلكترونية.
- تنفيذ كامل للفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني.
- نموذج خدمة مخصص حسب حجم المنشأة.
- تبسيط الإقرارات وتقليل تعقيد النماذج.

الحزمة الثانية: الإطار القانوني وتسوية المنازعات

- تمديد قانون تسوية النزاعات الضريبية حتى يونيو ٢٠٢٥.
- سقف الغرامات بنسبة ١٠٠٪ من الضريبة الأصلية.
- تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لتبسيط النظام وزيادة الكفاءة.
- تطبيق مبدأ الحياد الضريبي على شركات القطاع العام.

الحزمة الثالثة: الامتثال الطوعي وتوسيع القاعدة الضريبية

- مبادرة بداية جديدة بدون التزامات بأثر رجعي.
- إدخال التجارة الإلكترونية والمهن الحرة تحت المظلة الضريبية.
- إصلاح ضريبة العقارات وتسهيل السداد.
- مضاعفة عدد المستفيدين من نظام رد الضريبة على القيمة المضافة.

(٢) الإصلاحات الجمركية

- تعظيم الاستفادة من نظام «نافذة» و «ACI»
- توحيد إجراءات الإفراج الجمركي.
- تطبيق آليات إدارة المخاطر وربط البيانات بالجهات المعنية.

- تقليص زمن الإفراج الجمركي.
- حوار نشط مع القطاع الخاص لضمان الشفافية والمواءمة.

وتدعم هذه الإصلاحات القطاع الخاص بعدّة طرق. أولًا، تُوفّر يقينًا قانونيًا وثقة استثمارية عبر وضوح القوانين وتسوية المنازعات خلال فترة محددة. كما تُعزز المنافسة العادلة عبر حيادية المعاملة الضريبية بين القطاعين العام والخاص. إلى جانب ذلك، تُسهم في تقليل العبء على المشروعات الصغيرة من خلال التبسيط والرقمنة. كما تعمل على تحسين التدفقات النقدية للمصدرين عبر تسريع رد الضريبة، وتقليص كلفة التجارة بفضل إجراءات جمركية أسرع. وأخيرًا، تُقدّم خدمات حكومية رقمية بالكامل تزيد من الشفافية ورضا الممولين.

وقد تم الإعلان عن الحزمة الثانية من التسهيلات الضريبية خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٥ كامتداد للحزمة الأولى في إطار استراتيجية تهدف إلى تيسير الإجراءات الضريبية، تحفيز الالتزام الطوعي، ودعم بيئة الاستثمار في مصر وهي حزمة واسعة أُعلن عنها مؤخرًا وطرحت للحوار المجتمعي قبل تفعيلها رسميًا.

أهم محتويات الحزمة الجديدة للتسهيلات الضريبية تشمل:

١. حوافز وتشجيعات للممولين الملتزمين

- بطاقة «كارت التميز الضريبي»: تمنح مزايا خاصة من بينها:
  - أولوية في التعامل مع وحدات متخصصة داخل مصلحة الضرائب.
  - خدمات أسرع وإجراءات مبسطة

٢. تسريع إجراءات استرداد الضرائب

- تحسين نظام استرداد ضريبة القيمة المضافة (VAT)
- رد مبكر خلال أسبوع لحالات معينة للمسجلين في «القائمة البيضاء» للمكلفين الملتزمين

٣. تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية

- تبسيط وتسريع عمليات الفحص، التدقيق، والمراجعة الضريبية.
- تطوير الخدمات الرقمية للمتعاملين مع النظام الضريبي.

٤. دعم الاستثمار وتشجيع النشاط الاقتصادي

- تدابير ضريبية وتشجيعية لقطاع الصحة
- امتدادات لتسهيلات ضريبية على المعدات والإنتاج لفترة ٤ سنوات لتشجيع الإنتاج والاستثمار.

٥. شراكة مع القطاع الخاص

- مراكز خدمية متخصصة وشراكات مع قطاعات تكنولوجيا المعلومات لتحسين تجربة الممولين.
- حوار مجتمعي موسع مع الشركات والممولين لوضع اللمسات النهائية على الحزمة قبل اعتمادها رسميًا.

٦. تعزيز الالتزام الضريبي الطوعي

- تشجيع الممولين على الانضمام للمنظومة الضريبية بشكل طوعي.

٧. دعم الاقتصاد والاستثمار

- توفير تسهيلات تدعم نمو الشركات، تحسين سيولة المستثمرين، وخفض تكاليف الامتثال الضريبي.

٨. تبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات

- تطوير الخدمات الرقمية وتحسين كفاءة التعامل بين الممولين ومصلحة الضرائب.

الركيزة الثانية: الحفاظ على الانضباط المالي ومساهمة السياسات المالية في دعم نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص والتصدير والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وثقة المستثمرين من خلال تعبئة الإيرادات بكفاءة، ورفع كفاءة وفاعلية الإنفاق، وتنسيق التخطيط المالي مع نموذج النمو المعتمد على القطاع الخاص.

الإجراءات الأساسية:

- نمو الإيرادات الضريبية بنسبة ٣٥٪ على أساس سنوي خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بدون فرض ضرائب جديدة.
- استمرار ضبط النفقات مع استمرار وجود سقف الاستثمارات العامة.
- دمج ٥٩ هيئة اقتصادية في تعريف الحكومة العامة ومع وضع سقف لمديونية الحكومة العامة وإعداد التقارير الدورية.
- تنفيذ الإطار متوسط الأجل للموازنة لتحسين الشفافية والتخطيط متعدد السنوات.
- التقدم في التحول إلى تطبيق موازنات البرامج والأداء.
- **حزمة المبادرات التحفيزية الممولة بالكامل لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية**

وتتضمن حزمة المبادرات في الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مجموعة من البرامج الموجهة لدعم ومساندة التصدير والقطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن أبرزها:

- برنامج جديد لرد أعباء المصدرين.
- مبادرة لدعم القطاع السياحي من خلال التوسع في الطاقة الفندقية وزيادة عدد الغرف.
- مبادرة لدعم فائدة القروض الموجهة للقطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية).
- دعم برامج صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة، إلى جانب تقديم حزمة حوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسب المكون المحلي في السيارات المصنعة محليًا.
- مبادرة لدعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية عبر تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال توفير الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية.
- تقديم حوافز نقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- مبادرة لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي.
- مبادرة لتوفير سيارات تاكسي تعمل بالغاز الطبيعي وسيارات ربع نقل وطرحها للشباب.

الركيزة الثالثة: تنفيذ استراتيجية متكاملة لخفض الدين العام وأعباء خدمته والتي تهدف إلى تقليص عبء خدمة الدين والمخاطر المرتبطة به من خلال استراتيجية منضبطة وشفافة تركز على الاستدامة، وخفض التكلفة وتنويع الأسواق والأدوات. وسوف تصدر وزارة المالية تقرير عن استراتيجية إدارة الدين العام على المدى المتوسط تتضمن مزيد من التفاصيل عن التوجهات والمستهدفات والسياسات والإجراءات التي سيتم استخدامها لخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة وخدمته على المدى المتوسط.

وتتمثل الأهداف الرئيسية:

- خفض الدين العام إلى أقل من ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط.
- تنويع مصادر التمويل الخارجي والمحلي لخفض التكلفة وإطالة عمر الدين الى ٤,٨ سنوات على المدى المتوسط.
- سقف رسمي لدين الحكومة العامة.
- زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة.
- تخصيص ٥٠٪ على الأقل من عائدات الطروحات لتخفيض الدين.
- خفض مدفوعات الفوائد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط، وذلك عن طريق اعتماد سياسة مالية واستراتيجية متكاملة لإدارة الدين ترتكز على استدامة خفض نسبة رصيد الدين العام وخفض عبء التكلفة.
- تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية محليا وتعزيز إدراج الأوراق الحكومية في المؤشرات العالمية، بما يسهم في زيادة جاذبية السوق للمستثمرين المحليين والدوليين.
- تنويع قاعدة المستثمرين في الأوراق المالية الحكومية.

- تنويع أدوات التمويل للدين المحلى و الأجنبية إصدار أدوات دين جديدة في السوق المحلى والأولويةللتمويل الميسر عند التمويل الخارجي.

تركز استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل على مجموعة من السياسات والأدوات التي تهدف إلى تنويع مصادر وأدوات التمويل وقاعدة المستثمرين، بما يعزز من كفاءة إدارة الدين ويقلل من المخاطر. وتشمل هذه السياسات تقليل مخاطر إعادة التمويل (Roll-over risk)، وطرح منتجات جديدة بالعملة المحلية مثل أدوات التجزئة والصكوك والأدوات الاجتماعية لتوسيع قاعدة المستثمرين وتقليل التركّز. كما تتضمن الاستراتيجية تنويع الإصدارات الخارجية واستكشاف أسواق جديدة، بما في ذلك الإصدارات التقليدية والصكوك السيادية، إلى جانب تقليص عبء الدين الخارجي من خلال زيادة الاعتماد على التمويل الميسر والإصدارات المضمونة. وتشمل السياسات أيضًا تحسين إدارة الأصول والخصوم (ALM) واستخدام آلية مبادلة الديون (Debt Swaps) لسد الفجوات التمويلية.

السياسات والأدوات المعتمدة ضمن استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة: تنويع الأسواق والأدوات وقاعدة المستثمرين

- **تركز استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل على مجموعة من السياسات والأدوات التي تهدف إلى تنويع مصادر وأدوات التمويل وقاعدة المستثمرين،** بما يعزز من كفاءة إدارة الدين ويقلل من المخاطر. وتشمل هذه السياسات تحسين هيكل الدين المحلي وتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية الحكومية. تعمل الوزارة على تخفيض التركز الحالي في قاعدة مستثمريين الدين المحلى ة عن طريق تنويع أدوات التمويل من خلال التوسع في إصدار أدوات، كالصكوك السيادية وسندات التجزئة، بهدف توسيع قاعدة المستثمرين والحد من الاعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل.
- بالإضافة إلى ذلك تهدف وزارة المالية إلى إطالة متوسط عمر الدين المحلي من مستواه الحالي البالغ نحو ٣ سنوات ليصل إلى متوسط يبلغ ٤,٨ سنوات على المدى المتوسط، وهو الذي من شأنه تخفيف الضغط على الموازنة العامة، خصوصًا فيما يتعلق بخدمة الدين ومخاطر إعادة التمويل. وكجزء من الاستراتيجية، تركز وزارة المالية على أهمية تطوير السوق الثانوي وأثرها في تعزيز سوق رأس المال في مصر.
- في إطار استمرار وزارة المالية في تنفيذ استراتيجيتها إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وتعزيز الاستقرار المالي، تستهدف الوزارة خفض الدين الخارجي بما يتراوح بين ١ إلى ٢ مليار دولار سنويًا، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو ضبط مؤشرات الدين الخارجي والحفاظ على مستوياته في حدود مستدامة.
- كما تتضمن الاستراتيجية تنويع العملات المستخدَمة و تنويع أدوات التمويل الخارجي بإصدار ادوات متنوعة مثل الصكوك والسندات الخضراء والسندات المستدامة، و تستهدف دخول أسواق جديدة مثل السوق الآسيوي، ، مما يوسع قاعدة المستثمرين ويطيل متوسط عمر الدين، إلى جانب تقليص عبء الدين الخارجي من خلال زيادة الاعتماد على التمويل الميسر والإصدارات المضمونة.

الإطار العام لخفض خدمة الدين ٢٠٢٦-٢٠٢٩

تنطلق الاستراتيجية من إدراك أن التحدي الرئيسي لا يتمثل فقط في حجم الدين، بل في ارتفاع تكلفة خدمته، لا سيما الناتجة عن الدين المحلي قصير الأجل وارتفاع أسعار الفائدة. وعليه، تعتمد الحكومة مقاربة متعددة المحاور تشمل تحقيق فوائض أولية مستدامة، وخفض الاحتياجات التمويلية الإجمالية، وتحسين مزيج أدوات الدين، وتقليص الاعتماد على التمويل مرتفع التكلفة.

ويهدف خفض أعباء خدمة الدين، وتحسين هيكل التكلفة والمخاطر، وضمان الاستدامة المالية على المدى المتوسط. ويعكس هذا النهج انتقالًا من إدارة الدين بوصفها أداة تمويل قصيرة الأجل

إلى إطار استراتيجي متكامل يوازن بين التكلفة والمخاطر ويدعم الاستقرار الكلي.

أدوات داعمة غير مباشرة لخفض خدمة الدين

١. استخدام حصيلة برنامج الطروحات:

تلتزم الحكومة بتوجيه ٥٠٪ من حصيلة التخارجات الحكومية لخفض رصيد الدين، وهو ما ينعكس مباشرة في تقليص مدفوعات الفائدة المستقبلية وخلق حيز مالي إضافي.

٢. تعميق السوق المحلية وتنويع قاعدة المستثمرين:

يسهم توسيع قاعدة المستثمرين (صناديق المعاشات، الصناديق الاستثمارية، المستثمرون الأفراد، والصكوك) في زيادة المنافسة، وتحسين التسعير، وخفض علاوة المخاطر، ما ينعكس في النهاية على انخفاض تكلفة الاقتراض.

٣. تعزيز الشفافية والتواصل مع المستثمرين:

تُعد النشرات الدورية، وجداول الإصدارات، وتحديثات موقع الدين أدوات غير مباشرة لكنها حاسمة في خفض تكلفة الدين عبر بناء الثقة وتقليص علاوة عدم اليقين.

استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة MTDS

تعمل وزارة المالية على إعداد استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين العام، من المقرر إصدارها في نهاية يناير ٢٠٢٦. وتعد استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة MTDS أحد أهم الأدوات التي تعتمدها وزارة المالية ضمن جهودها لتعزيز استدامة المالية العامة واستقرار الاقتصاد الكلي كخطة تمتد لأربع سنوات، تستهدف من خلالها تلبية احتياجات التمويل للموازنة العامة، وإطالة متوسط عمر الدين، وتقليل المخاطر المرتبطة بإعادة التمويل وتقلبات الأسواق. وتعد هذه الاستراتيجية أداة تحليلية فعالة لتقييم التكلفة والمخاطر، ودراسة الخيارات التمويلية المثلى في ضوء سيناريوهات اقتصادية مختلفة، بما في ذلك الصدمات المحتملة في أسعار الفائدة أو سعر الصرف. وتُحدّث الاستراتيجية بشكل دوري بالتنسيق مع الجهات المعنية، لضمان استجابتها المستمرة للمتغيرات الاقتصادية والمالية، وتعزيز استدامة الدين العام.

وتستند عملية إعداد استراتيجية الدين متوسطة الأجل إلى المنهجية المعتمدة دوليًا التي طورها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تُعد إطارًا مرجعيًا متكاملًا لصياغة سياسات إدارة الدين العام.

وتأخذ وزارة المالية عند إعداد استراتيجية الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة في اعتبارها مجموعة من العوامل الفنية والاقتصادية، مع الحرص على اتساقها مع الإطار متوسط المدى للموازنة العامة للدولة، والخطة الوطنية للتنمية متوسطة المدى، بما يعزز التكامل بين سياسات المالية العامة وأهداف التنمية الاقتصادية. وتشمل أبرز هذه العوامل تحديد نطاق الاستراتيجية وأهدافها، بما يضمن تأمين الاحتياجات التمويلية للموازنة بأقل تكلفة ممكنة وعلى نحو مستدام، مع الحفاظ على مستويات مقبولة من المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية المرتقبة تشمل تحليلًا دقيقًا لمحفظة الدين العام من حيث تكلفتها ونوع المخاطر المرتبطة بها، إلى جانب تقييم شامل للبيئة الاقتصادية الكلية وظروف السوق، بما في ذلك مؤشرات النمو الاقتصادي، والتضخم، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف. وتُستخدم في هذا الإطار أدوات كمية ونماذج محاكاة متقدمة لتحليل سيناريوهات تمويلية بديلة، والمفاضلة بينها لاختيار الاستراتيجية الأنسب من حيث التوازن بين التكلفة والمخاطر.

الركيزة الرابعة: زيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية

في إطار حرصها على تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الأكثر احتياجًا، تتبنى الحكومة حزمة من الإجراءات التخفيفية تهدف إلى دعم الأسر محدودة الدخل والعاملين بالدولة، وذلك لمواجهة الأعباء الاقتصادية المتزايدة وضمان استدامة الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، حيث تقدم حزمة حماية اجتماعية شاملة تستهدف دعم الأسر الأولى بالرعاية وتحسين أوضاع العاملين بالدولة، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي. تشمل الحزمة إجراءات فورية مثل تقديم دعم إضافي للأسر المقيدة على البطاقات التموينية، وزيادة مؤقتة لمخصصات برنامج «تكافل وكرامة»، ودعم الرعاية الصحية، وتقديم منح للعمالة غير المنتظمة، وزيادة أسعار توريد القمح ودعم مزارعي القطن. كما تتضمن إجراءات تطبق بدءًا من يوليو ٢٠٢٥، منها زيادة أجور العاملين بالدولة والمعاشات، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ٧ آلاف جنيه، وتعيين عشرات الآلاف من المعلمين والأطباء والموظفين، وزيادة معاشات المعلمين. تعكس هذه الحزمة التزام الحكومة بتخفيف الأعباء الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري.

٣. حوكمة الاستثمارات العامة

تُعد حوكمة الاستثمارات العامة أداة محورية لضمان توجيه الإنفاق الرأسمالي نحو الأولويات التنموية وإفساح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص وتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام. وتعكس هذه الحوكمة توجهًا نحو تعزيز كفاءة تخصيص الموارد من خلال تقييم جدوى المشروعات وتحديد أولويات التمويل بناءً على العائد التنموي. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في سياق استقرار الاقتصاد الكلي، إذ تُسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز القدرة الإنتاجية، ودعم استدامة النمو بالتوازي مع تخفيف الضغوط على المالية العامة وتحسين إدارة الدين العام وتكلفة التمويل. ومن ثم، فإن الانتقال من التوسع الكمي في الاستثمار العام إلى نهج قائم على الجدوى والأثر يُعد جزءًا جوهريًا من سياسة استقرار الاقتصاد الكلي، وركيزة أساسية للنموذج الاقتصادي الجديد، إذ يضمن توجيه الموارد العامة نحو المشروعات الأعلى قيمة مضافة، ويخفّف الأعباء على المالية العامة، ويعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويُفسح المجال أمام القطاع الخاص لقيادة الاستثمار والنشاط الاقتصادي بصورة أكبر.

جهود حوكمة الاستثمارات العامة

• وضع إطار مترابط لحوكمة الاستثمارات العامة

في خطوة مهمة لتعزيز كفاءة إدارة محفظة الاستثمارات العامة وتحسين توجيه الموارد، تم إنشاء إطار موحّد لحوكمة الاستثمارات العامة استنادًا إلى قراري رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٣٩) لسنة ٢٠٢٤ ورقم (٢٠٤٧) لسنة ٢٠٢٥، بما يشمل تحديد سقف مالي للاستثمارات العامة يبلغ حوالي تريليون جنيه خلال العامين الماليين ٢٠٢٥/٢٠٢٤ و٢٠٢٦/٢٠٢٥. وقد تم حصر الاستثمارات المخططة لعدد ٢٦٨ شركة عامة وإدراج بياناتها في قاعدة وطنية موحدة، مع إعداد تقارير متابعة ربع سنوية تتناول نسب التنفيذ الفعلي مقابل المستهدف والموقف المالي والتدفقات النقدية.

في هذا السياق، تُشرف الأمانة الفنية للجنة حوكمة الاستثمارات العامة - برئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - على إعداد تقارير تفصيلية للعرض على اللجنة الرئيسية برئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات، في إطار تكامل آليات التخطيط والرقابة وتحسين جودة البيانات. كما تم تطوير مكوّن المتابعة المكتبية للشركات العامة على المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية، بما يتيح لممثلي تلك الشركات التعامل المباشر مع شاشات بيانات الاستثمارات ويعزز دقة المتابعة وجودة المعلومات.

ويمثل هذا الإطار المؤسسي نقطة انطلاق نحو تعزيز كفاءة الإنفاق العام وربط أولويات الاستثمار بضوابط مالية، بما يقلل من تشتت الاستثمارات ويضمن اتساق المشروعات مع قدرات الدولة التمويلية ومؤشرات الاستدامة المالية.

- **تفعيل قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ لضبط اختيار المشروعات وترتيب الأولويات**

أسهم تفعيل قانون التخطيط العام للدولة رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ في وضع إطار وطني شامل للتنمية يربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمخططات العمرانية على المستويات القومية والإقليمية والمحلية، ويُحكم التناسق بين التنمية القطاعية والتنمية المكانية المتوازنة على مستوى المحافظات والمراكز والقرى، من خلال توطين المشروعات في المناطق الأكثر احتياجًا دون الإخلال بالكفاءة الاقتصادية للتوزيع المكاني للمشروعات.

وفي هذا السياق، تم إصدار دليل إعداد الخطة السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كأداة تنفيذية محورية لتفعيل القانون، إذ وضع منهجية واضحة لاختيار المشروعات استنادًا إلى النتائج والمخرجات التنموية وعدد المستفيدين، وتضمين مؤشرات أداء موحدة، وقوائم تحقق، ونماذج لدراسات الجدوى، وبطاقات قطاعية خاصة بكل سياسة. كما تم إدماج إلزام تقديم دراسة جدوى متكاملة وتقييم للأثر البيئي قبل إدراج المشروعات على المنظومة، بما يضمن منع إدراج مشروعات منخفضة الجدوى أو غير مكتملة الترتيبات التنفيذية، وتحقيق مواءمة رأسية وأفقية بين خطة التنمية السنوية ورؤية مصر ٢٠٣٠، ووثيقة سياسة ملكية الدولة، والاستراتيجيات القطاعية.

وفي إطار دعم تنفيذ القانون وتعزيز فعاليته، تم الانتهاء من إعداد مراجعة الحوكمة العامة في مصر بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتحاد الأوروبي، كأول مراجعة من نوعها في مصر ضمن مشروع دعم الحوكمة العامة والاقتصادية. وقد أسهم هذا العمل في تعزيز القدرات المؤسسية لوحدات التخطيط، وتطوير أدوات الاتصال العام والشفافية، ودمج الأبعاد الاجتماعية والشباب والنوع الاجتماعي في عملية التخطيط، إلى جانب تقديم توصيات عملية لضمان اتساق الخطط الوطنية مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

- **تطوير منظومة متكاملة لاختيار وتقييم المشروعات الاستثمارية**

تم تطوير إطار متكامل لاختيار وتقييم المشروعات الاستثمارية بما يضمن رفع كفاءة تخصيص الموارد العامة وتوجيه الإنفاق نحو المشروعات ذات الأثر التنموي الأعلى. ويقوم هذا الإطار على تصنيف المشروعات وفقًا لمرحلة تنفيذها، بما يسمح بإعطاء الأولوية لاستكمال المشروعات القائمة قبل إدراج مشروعات جديدة، وبذلك الحد من تراكم مبادرات غير مكتملة.

تم تطوير إطار شامل لتقييم المشروعات يتضمن معايير كمية ونوعية موزعة على ثلاث فئات رئيسية:

١. المشروعات الجديدة – الفئة (أ):

تشمل المشروعات الجديدة التي تقل تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه للمشروعات القطاعية و٥٠ مليون جنيه للمشروعات المحلية. وتُقيَّم هذه الفئة وفق ثمانية معايير أساسية تركز على جودة الوصف الفني للمشروع، ووضوح أهدافه المباشرة، ودقة التوقيع المكاني، وملاءمة الإطار الزمني للتنفيذ، إلى جانب دقة تقدير التكلفة، ووجود دراسة جدوى تثبت جدوى المشروع، ومدى تكامل المشروع مع مبادرات أو مشروعات أخرى، بالإضافة إلى توافر مصادر تمويل من خارج الخزانة العامة بما يساهم في تخفيف الضغط على الموازنة.

٢. المشروعات الجديدة – الفئة (ب):

تشمل المشروعات الجديدة التي تزيد تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه للمشروعات القطاعية و٥٠ مليون جنيه للمشروعات المحلية، ويتم تقييمها بناءً على أحد عشر معيارًا أكثر تفصيلًا وصرامة نظرًا لحجمها وأثرها. وتتضمن هذه المعايير دراسة جدوى معمقة، وتقييمًا للأثر البيئي، وتحليلًا للعائد الاقتصادي والاجتماعي وعدد المستفيدين، إلى جانب منح أولوية للمشروعات التي تتوافر لها مصادر تمويل متنوعة من خارج الخزانة العامة بما يعزز كفاءة تخصيص الموارد ويخفض المخاطر التمويلية.

٣. المشروعات القائمة:

تُقيَّم المشروعات القائمة وفق ثلاثة معايير رئيسية تهدف إلى ضمان الاستفادة القصوى من الأصول

العامة قبل التوسع في مشروعات جديدة. وتركز هذه المعايير على معدل الإنجاز الفعلي للمشروع، والتقدم المالي والفني المحقق على أرض الواقع، مع إعطاء أولوية للمشروعات التي تجاوزت نسبة كبيرة من التنفيذ وقاربت على الانتهاء، بما يسهم في تعظيم العائد الاستثماري ويحد من تراكم المشروعات غير المكتملة. هذا الإطار أسهم في توجيه الموارد نحو المشروعات ذات الجاهزية التنفيذية الأعلى وتقليل احتمالات تعثر أو تجميد الاستثمارات العامة.

كذلك تم وضع تعريف واضح للاستثمارات العامة المنفذة باعتبارها أصولًا تُنفذ كتكوين رأسمالي يزيد من أصول الجهة المالكة للمشروع ويُقيد محاسبيًا بالموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية والشركات العامة، مع الاستمرار في تدقيق البيانات. وقد أسهم تطبيق منظومة الحوكمة في تدقيق أرقام الاستثمارات العامة بجميع الجهات، وانعكس إيجابًا على ضبط جانب الإنفاق بالناتج المحلي الإجمالي.

• التحول الرقمي والمتابعة الميدانية عبر المنظومة المتكاملة ISIPPM

تم تطوير منظومة إلكترونية لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية تتضمن التوقيع المكاني للمشروعات، وإدراج دراسات الجدوى والوثائق الفنية إلكترونيًا، والمتابعة الميدانية من موقع المشروع، مع لوحات متابعة مركزية تعرض معدلات التقدم، وحالة العقود، والتدفقات المالية، وتنبيهات مبكرة بشأن التأخيرات والاختناقات، ما يعزز سرعة المعالجة ويرفع كفاءة التنفيذ.

• توجيه الاستثمارات نحو التحول الأخضر والقطاعات الأعلى إنتاجية

تتبنى الدولة توجهًا استراتيجيًا لزيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى مستويات أعلى خلال السنوات المقبلة لتصل تدريجيًا نحو ٧٠٪-٧٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة، من خلال دمج الاستدامة البيئية في مختلف مراحل دورة التخطيط والاستثمار؛ بدءًا من مرحلة اختيار المشروعات وإعداد دراسات الجدوى، ومرورًا بتضمين التصنيف المناخي داخل المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية (ISIPPM)، وتخصيص وزن بيئي ضمن نموذج التقييم، مع الالتزام بإرفاق دراسات تقييم الأثر البيئي قبل اعتماد المشروعات. كما تم دمج هذه المستهدفات داخل دليل إعداد الخطة العامة السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال بطاقات الاستدامة البيئية، وقوائم التحقق، ومعايير اختيار المشروعات، بما يضمن توافق الخطة السنوية مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجيات المناخية الوطنية.

ويمتد هذا التحول ليشمل تطوير آليات "تخضير" محفظة الاستثمارات العامة اتساقًا مع توصيات C-PIMA، عبر إدراج التصنيف المناخي للمشروعات داخل المنظومة، وربط تنفيذ الخطة بمتابعة تتعلق بالمخاطر المناخية للأصول المنشأة حديثًا، مما يعزز قدرة الدولة على التخطيط طويل الأجل، وتحسين إدارة المخاطر، ودعم جهود الانتقال نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات. كما يجري تنفيذ مشروعات خضراء كبرى بالشراكة مع القطاع الخاص ضمن المنصة الوطنية لبرنامج «نوفي» في مجالات الطاقة والمياه، بما يسهم في رفع كفاءة الاستثمارات وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

وفي السياق نفسه، تم تطوير منهجية جديدة لقياس وتقدير الاستثمارات الخاصة على المستوى القومي، بالتعاون مع خبراء دوليين ومؤسسات وطنية، بهدف توفير رؤية أكثر شمولًا ودقة لتوزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص. وتركز المنهجية الجديدة على تضمين القطاع الخاص غير الرسمي، والإنفاق على قطاعات مثل؛ البحث والتطوير، والبنية التحتية التكنولوجية، وتطوير البرمجيات والوسائط الإلكترونية، كما تتضمن الإنفاق على المباني السكنية وصيانة المساكن من قِبل الأسر المعيشية

• ربط التخطيط بالموازنة من خلال موازنة البرامج والأداء

تم تعزيز اتساق الخطة الاستثمارية مع الموازنة العامة من خلال تفعيل موازنة البرامج والأداء وربط التمويل بالمخرجات التنموية وليس فقط بالمدخلات. وتُنفّذ متابعة هذا النهج عبر منظومة "أداء" التي تتيح تتبع تنفيذ البرامج والمشروعات بشكل ربع سنوي على مستوى الجهات المختلفة، بما يسمح بمعالجة

الاختناقات التنفيذية مبكرًا، والحد من التوسع في مشروعات جديدة قبل استكمال المشروعات ذات الأولوية الأعلى. كما يساهم الربط مع الإطار الموازني متوسط المدى في تعزيز القدرة على التخطيط المالي المستقر، وتحسين تخصيص الموارد على مدى زمني أطول، وضبط الحجم الكلي للاستثمار العام بما يتسق مع استدامة المالية العامة.

أسس التكامل بين قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ إطارًا موحدًا يربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتمويل العام، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد وتوجيه الإنفاق نحو الأولويات التنموية، ويرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة. ويظهر هذا التكامل من خلال:

- إعداد الموازنة في إطار خطة التنمية متوسطة الأجل، بما يضمن اتساق الاعتمادات المالية مع المستهدفات التنموية.
- تطبيق الإطار الموازني متوسط المدى، لدعم الانضباط المالي وضبط حجم الاستثمار العام.
- تفعيل موازنة البرامج والأداء عبر منظومة "أداء"، التي تتيح متابعة ربع سنوية لتنفيذ البرامج باستخدام مؤشرات كمية ونوعية لقياس المخرجات والأثر، ودمج خطط البرامج داخل المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية، بما يعزز فاعلية الإنفاق العام وربط التمويل بنتائج قابلة للقياس.
- قصر إدراج المشروعات بالموازنة على المشروعات ذات الجدوى، لضمان توجيه الموارد للمشروعات الأعلى مردودًا.

وفي هذا السياق، بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختلفة في إعداد الخطة القومية للتنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠٢٦/٢٠٢٧ – ٢٠٢٩/٢٠٣٠) كأول خطة تنفيذية منبثقة عن السردية الوطنية للتنمية الشاملة، ومتسقة مع الإطار الموازني متوسط المدى ومنهجية البرامج والأداء، بما يعزز الارتباط المؤسسي بين التخطيط والتمويل ويدعم تحقيق نتائج تنموية قابلة للقياس.

مضاعف العائد على الاستثمارات العامة

في سياق الجهود المبذولة لحوكمة الاستثمارات العامة وتعزيز كفاءة توجيهها، يبرز مضاعف الاستثمار العام كأداة تحليلية محورية لقياس مدى جدوى الإنفاق الرأسمالي الحكومي وأثره على النشاط الاقتصادي. فبدلاً من النظر إلى حجم الاستثمار العام بوصفه مؤشرًا كافيًا لقياس الفاعلية، يسمح المضاعف بتقدير التأثير الحقيقي لكل وحدة إنفاق استثماري على الناتج المحلي الإجمالي، بما يجعله عنصرًا أساسيًا في تحديد أولويات المشروعات وتحقيق أعلى عائد اقتصادي ممكن.

ولا يقتصر دور مضاعف الاستثمار على رصد الأثر المباشر للإنفاق الرأسمالي، بل يمتد ليكشف عن الآثار غير المباشرة التي تتولد عبر الروابط الإنتاجية وسلاسل التوريد وفرص التشغيل، الأمر الذي يعكس عمق تأثير الاستثمار العام في الاقتصاد على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتمنح هذه الأداة صانعي السياسات القدرة على تقييم الخيارات الاستثمارية بدقة أعلى، من خلال فهم آليات انتقال الأثر عبر القطاعات المختلفة.

وتشير نتائج التحليل إلى أن الإنفاق الاستثماري الحكومي يولّد زيادات تراكمية وذات دلالة إحصائية في الناتج المحلي الإجمالي تمتد لعدة سنوات، بما يؤكد الدور الهيكلي للاستثمار العام في تحفيز النمو وتعزيز استدامته. كما تعزز هذه النتائج من أهمية توجيه الاستثمارات العامة نحو القطاعات الإنتاجية ذات القدرة الأعلى على دفع النمو الاقتصادي، بما يتسق مع توجهات النموذج الاقتصادي الجديد القائم على رفع الإنتاجية، وتعزيز التشغيل، وتوسيع قاعدة الصادرات.

تم اعتماد **نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)** وفقاً لنهج Blanchard & Perotti (٢٠٠٢) من أجل تقدير أثر صدمات الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في مصر ونقوم بالتفرقة بين الإنفاق الحكومي **الجاري (الاستهلاكي)** و**الإنفاق الرأسمالي (الاستثماري)**. اعتمدت الدراسة على بيانات ربع سنوية تغطي الفترة من الربع الأول ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وحتى الربع الثالث ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مستندة إلى سلاسل الحسابات القومية والحسابات الختامية للموازنة بعد معالجتها، حيث تم تكميش إيرادات الضرائب باستخدام مَكمش الناتج المحلي الإجمالي، وتم تعديل السلاسل الزمنية موسمياً باستخدام X-13 ARIMA-SEATS ، ثم تم أخذ اللوغاريتمات ومفارقتها Log-Differencing لضمان الاستقرار Stationarity وللحصول على معدلات نمو ربع سنوية. ويترتب على هذا التحويل التركيز على الأثر الديناميكي قصير إلى متوسط الأجل.

المتغيرات الأساسية:

- معدل نمو الإيرادات الضريبية الحقيقية
- معدل نمو الإنفاق الحكومي الجاري (الاستهلاكي) والإنفاق الرأسمالي (الاستثماري)
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

على جانب الإنفاق الرأسمالي، تشير الاستجابة التراكمية إلى أن صدمة معيارية للاستثمار العام الحقيقي يتبعها تأثير إيجابي مستمر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مدى أفق ١٢ فترة ربع سنوية تبلغ ٠,١٤-٠,١٦ نقطة مئوية أعلى من خط الأساس، وكان هذا الأثر ذا دلالة إحصائية.

دوال استجابة نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنقطة المئوية) لصدمات الإنفاق الجاري (Impulse Response Functions)

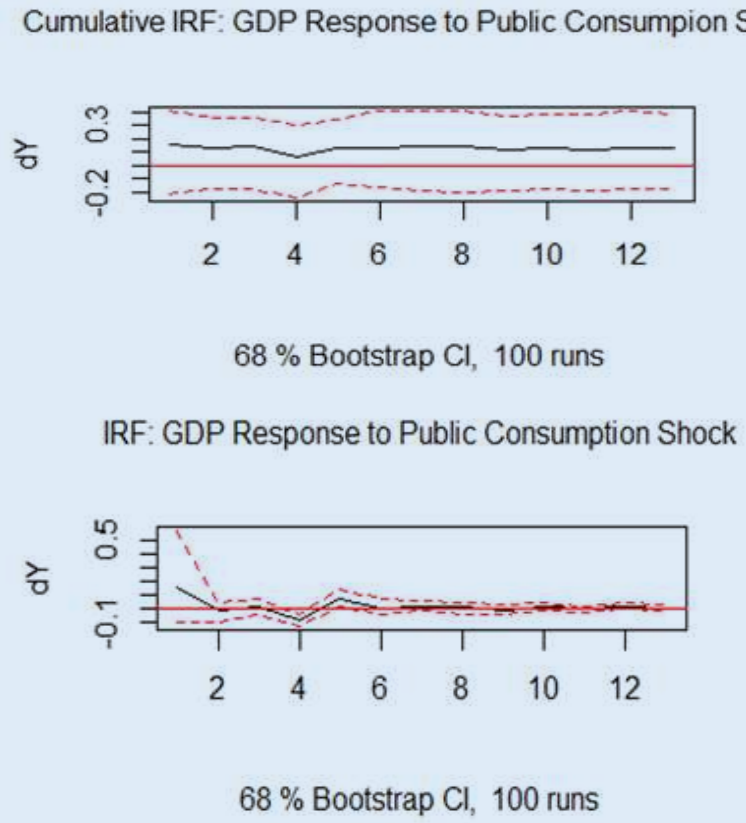

دوال استجابة نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنقطة المئوية) لصدمات الإنفاق الاستثماري (Impulse Response Functions)

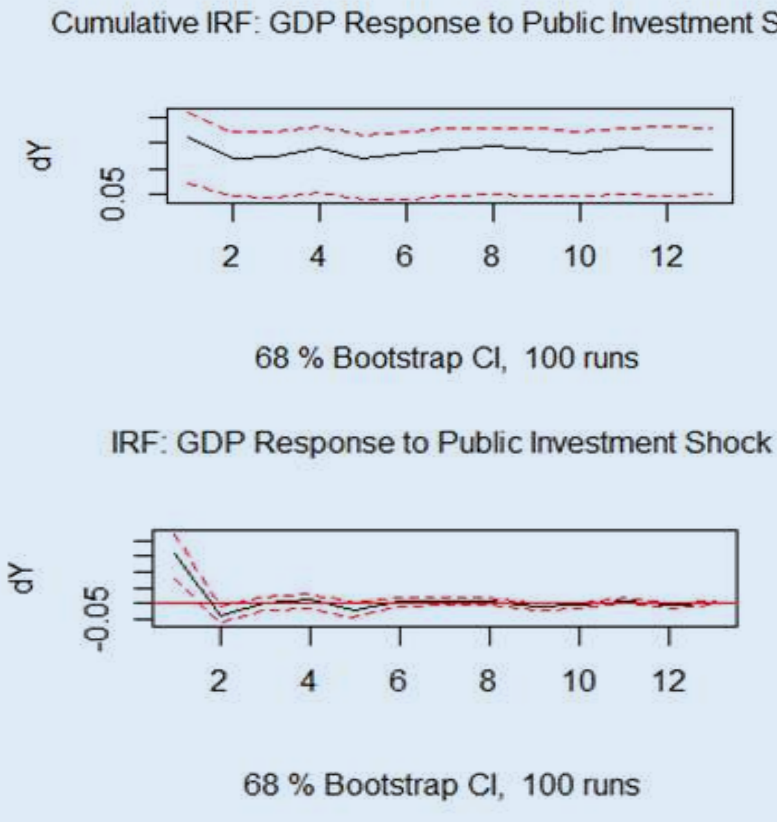

المصدر: حسابات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

٦. التمويل من أجل التنمية

تمضي الدولة بخطى ثابتة في تنفيذ إصلاحات شاملة لإرساء إطار اقتصاد كلي أكثر استدامة، ضمن رؤية استراتيجية متكاملة تنطلق أولًا من تشخيص الفجوات التنموية والتمويلية، باعتبارها الأساس لأي جهد تخطيطي وتمويلي فعّال. وفي هذا السياق، يُعد تطبيق أحكام قانون التخطيط العام للدولة أداة رئيسية لتحديد الفجوات التنموية على المستويين القطاعي والجغرافي، بما يسمح بالتوجيه الأمثل للموارد. كما يُرسّخ القانون الربط المنهجي بين الخطط التنموية ومتطلبات التمويل، ويُعزز من إعداد خطط استثمارية متوسطة الأجل تعكس الأولويات الوطنية والاحتياجات الفعلية، مما يُمكّن من رصد الفجوة التمويلية بشكل واضح.

وبمجرد تحديد هذه الفجوات، تأتي أهمية تعبئة الموارد المالية، من خلال العمل على تعزيز الإيرادات العامة، وتعظيم الاستفادة من التمويل التنموي الميسر، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات الخاصة بما يتيح تنويع مصادر التمويل، إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الأصول العامة. وتهدف هذه الجهود مجتمعة إلى تحقيق استقرار مالي طويل الأجل، وتقليل الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة.

وعلى صعيد كفاءة التخصيص المالي، يُسهم قانون المالية العامة الموحد في تعزيز الانضباط المالي دون التأثير سلبًا على معدلات النمو، وذلك من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام. ويكمل ذلك الدور الذي يقوم به قانون التخطيط العام في توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية والمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأعلى، بما يعزز جدوى الاستثمارات العامة.

ولتوحيد هذا الجهد، تمضي الدولة في تنفيذ استراتيجية وطنية لتمويل التنمية، تهدف إلى الربط المنهجي بين مختلف مصادر التمويل، سواء كانت محلية أو دولية، عامة أو خاصة، وتعزيز التنسيق الفعّال بين الجهات المعنية، بما يضمن تخصيصًا أمثل للموارد يدعم الأولويات التنموية، ويُسهم في خفض الاعتماد على الاقتراض غير المُيسر وتحسين إدارة الدين، مما يرسخ استقرار الاقتصاد الكلي، ويُعزز مرونة النظام المالي في مواجهة تقلبات السياق العالمي.

الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية

وفي ضوء التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المصري، والجهود المبذولة لضبط أوضاع المالية العامة، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، تُمثل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية خطوة محورية في الانتقال من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية إلى بناء نموذج تمويلي مستدام ومتكامل. وتعد بمثابة وثيقة رئيسية تسلط الضوء على نهج مصر في تمويل أهداف التنمية المستدامة، كما تقترح إطارًا تمويليًا وطنيًا متكاملًا يمثل مظلة تشمل مبادرات التمويل المختلفة التي تستهدف تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال الجهود بين مختلف الجهات الوطنية وشركاء التنمية تضع الاستراتيجية خارطة طريق محددة السياق وقابلة للتنفيذ إلى جانب إطار للمتابعة والتقييم.

أظهرت التجارب في الفترة الأخيرة مدى سرعة تغير سياق الاقتصاد في مصر، مما يؤكد أن اتباع استراتيجية ثابتة لن يكون كافياً لتلبية احتياجات تمويل أهداف التنمية المستدامة. لذلك تم تصميم الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر لتكون ديناميكية، مما يستلزم مراجعتها وتحديثها بشكل مستمر وسيتم ضمان الأثر النهائي للاستراتيجية من خلال تبنى النهج التشاركي الذي يدمج جميع الأطراف المعنيين، مما يسهل تنفيذها بمشاركة كل من الحكومة والقطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين.

وقد أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، خلال الدورة الـ ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة وقمة المستقبل (نيويورك ٢٠٢٤)، قبل أن يتم إطلاقها على المستوى الوطني، في شهر مارس ٢٠٢٥، **وتُعد أول استراتيجية تمويل وطنية متكاملة للتنمية تتبع النهج العالمي (INFF).**

وتُقدم إطارًا وطنيًا متكاملاً للاستدامة وتمويل التنمية وتعبئة الموارد بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، حيث تسلط الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل الضوء على الإجراءات التي تهدف إلى سد الفجوة التمويلية، وزيادة تدفق الموارد المالية إلى القطاعات الرئيسة الأعلى تأثيراً على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز آليات التمويل المبتكرة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة، وذلك بما يهدف إلى وضع خارطة طريق عملية للتمويل المستدام والمبتكر بهدف تعبئة الموارد المالية العامة والخاصة على المستويين المحلي والدولي.

وفي ضوء مستجدات المشهد الاقتصادي في مصر وجهود الدولة لسد فجوات تمويل التنمية، وحشد الموارد المحلية والخارجية، فإن أهم مكونات الاستراتيجية الوطنية المتكاملة:

وتقدم الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل، خارطة طريق عملية للتمويل المستدام والمبتكر، من خلال تحديد مجموعة من الإجراءات التي يُقترح أن تتخذها الحكومة المصرية لسد الفجوة التمويلية وتم تصنيفها وفقًا للأربعة أنواع الرئيسية للموارد المالية؛ العامة والخاصة، على المستويين المحلي والدولي:

التمويل المحلي العام Domestic Public Finance	التمويل المحلي الخاص Domestic Private Finance
• إصلاحات ضريبية واستدامة الدين • إصدار أدوات دين سيادية مثل السندات الخضراء • تعزيز النظام المصرفي الأخضر • تقدير تكلفة أهداف التنمية المستدامة وفق نهج تصاعدي	• تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) في تمويل مشروعات البنية التحتية والتعليم والنقل. • الاستثمار في تشجيع الشركات المحلية على توجيه رأس المال نحو مشروعات تتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعي والحوكمة (ESG) • تحجيم التدفقات المالية غير المشروعة • مبادرات تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة
التمويل التنموي الميسر (عام) Concessional Finance	**التمويل الدولي الخاص Int'l Private Finance**
• المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) • التمويل المناخي • التمويل الإنمائي	• زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة • صكوك التمويل الإسلامي • سندات التنمية المستدامة • رأس المال المخاطر

ومن المقرر أن يتولى الإشراف على الاستراتيجية مجموعة عمل تمويل التنمية تحت رئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي, من خلال الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وتنسيق السياسات والمبادرات ذات الصلة وأنشطة تعبئة الموارد عبر الجهات الحكومية وغير الحكومية العامة والخاصة (تضم مجموعة عمل تمويل التنمية جهات معنية رئيسية مثل مكتب رئيس الوزراء، ووزارة المالية، والبنك المركزي المصري، والوزارات القطاعية). كما ستتعاون مجموعة عمل تمويل التنمية بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء ومجموعة عمل التمويل المستدام التي ترأسها وزارة المالية. سيسهم التنسيق مع اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ضمان مواءمة أنشطة التمويل مع أولويات التنمية المستدامة الوطنية. وعلى الرغم من تركيز مجموعة عمل التمويل المستدام على تمويل المناخ، إلا أنه في الوقت نفسه أداة مهمة لتعبئة آليات لاستدامة الدين، وسيكون مهما لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر. ومن شأن هذا النهج التشاركي أن يعزز من شعور الجهات الوطنية بملكيتها للاستراتيجية ويوفر أساسا لاتخاذ قرارات فعالة وجماعية.

الإطار المؤسسي لتحديد الفجوة التمويلية ومصادر التمويل

الإطار المؤسسي لتحديد الفجوة التمويلية في مصر يعتمد على منهجية منسقة وشاملة تجمع بين الرؤية الاستراتيجية والسياسات المالية والنقدية، لضمان توافق احتياجات التمويل مع قدرات الاقتصاد على السداد ومعايير الاستدامة المالية. يبدأ هذا الإطار بمرحلة تقديرية أساسية قبل انطلاق العام المالي، حيث يتم تحديد حجم الفجوة التمويلية وفقًا لمؤشرات وأهداف الإطار الكلي للاقتصاد الوطني، أخذين في الاعتبار متغيرات اقتصادية متعددة مثل معدل التضخم، ميزان المدفوعات، الإيرادات والمصروفات، النمو الاقتصادي الحقيقي والمستهدف، وغيرها مع إجراء مراجعة دقيقة للمصروفات الجارية والاستثمارية المدرجة في الموازنة العامة. وفي هذه المرحلة، تضطلع المجموعة الاقتصادية ولجنة إدارة ملف الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي بدور محوري في وضع سقف للاقتراض الخارجي، مستندين إلى تقييم الملاءة المالية للاقتصاد المصري ومحددات استدامة الدين المعترف بها لدى مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، بما يعزز الثقة في الأسواق ويحافظ على التصنيف الائتماني للدولة.

بالتوازي، يتم تحديد الأولويات القطاعية للسنة المالية في ضوء الخطة الاستثمارية ورؤية مصر ٢٠٣٠، مع تقييم دقيق للفجوة التمويلية على مستوى كل قطاع استنادًا لاحتياجاته الاستثمارية، وذلك عبر تعاون وثيق بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وكافة الوزارات المعنية. ومن ثم يتم بحث بدائل سد الفجوة من خلال مزيج من المصادر التمويلية المحلية والخارجية، مع التأكد من أن حجم الاقتراض المطلوب لا يتجاوز السقف المحدد للدين الخارجي، سواء تم الحصول عليه من خلال وزارة المالية، أو البنك المركزي، أو القروض التنموية الميسرة من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الموجهة لدعم أولويات التنمية.

وفي هذا الإطار، ما يلي:

- إدارة ملف الدين الخارجى بشكل متكامل يتضمن جميع أدواته.
- وضع حد أقصى للاقتراض الخارجي سنوياً في ضوء معايير الاستدامة المالية.
- مناقشة بدائل سد الفجوة التمويلية وتحديد المصادر التمويلية المختلفة.
- تطبيق نظام حوكمة دقيق لتنظيم الحصول على سائر أدوات الدين الخارجي طبقًا لإطار مؤسسي متكامل، أسوة بالنظام المتبع في القروض التنموية الميسرة.

وقد أقرت اللجنة مجموعة من المحددات كما يلي:

١. وضع إطار عام للدين الخارجي يضمن تحركاته في الحدود الآمنة: يتضمن هذا الإطار تحديد سقف الاقتراض الخارجي بنسبة ٤٠ -٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على ألا يتم تجاوزه إلا في حالات الضرورة القصوى وبموافقة مجلس الوزراء.

٢. ترشيد الاستدانة من الخارج وحوكمة منظومة الاقتراض: تقوم المنظومة على إعطاء الأولوية للقروض المرتبطة بالاحتياجات الأساسية (وقود – غذاء – دواء – دعم موازنة) وسد الفجوة التمويلية. كما تتضمن إعادة ترتيب أولويات المشروعات بناءً على دراسات جدوى اقتصادية دقيقة، وتعزيز تحمل الجهات المقترضة أعباء خدمة الدين دون تحميل الموازنة العامة عبء إضافي.

٣. العمل على تحسين شروط الاقتراض وتحديث أطر التعاون مع شركاء التنمية: يشمل ذلك تفضيل القروض ذات شروط تمويلية ميسرة وعنصر منحٍ عالٍ، مع آجال سداد طويلة وفترات سماح مناسبة تتجاوز مدة تنفيذ المشروعات.

٤. إعادة هيكلة الديون الخارجية من خلال:

- مبادلة الديون مقابل الاستثمارات على غرار صفقة «رأس الحكمة» عام ٢٠٢٤.

- مبادلة الديون من أجل التنمية من خلال اتفاقيات مبادلة مع عدد من الدول، من بينها: ألمانيا بما قيمته ٣٤٠ مليون يورو (٢٤٠ مليون يورو + شريحة جديدة ٥٠ مليون يورو)، وإيطاليا بما قيمته ٣٥٠ مليون دولار استخدمت في تمويل ٨٦ مشروعًا في مجالات متنوعة. كما تم توقيع مذكرة تفاهم لمبادلة الديون مع دولة الصين الشعبية، وهي قيد التفاوض حاليًا للتوافق على الصيغة النهائية للاتفاق.

٥. البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية: يرتكز البرنامج على الإصلاحات الهيكلية كمدخل لتحسين المؤشرات الكلية وتعزيز استدامة الدين الخارجي، مع التركيز على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز التنافسية وبيئة الأعمال والتحول الأخضر. كما يستهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تتعدى نمو الدين وتعزيز القدرة على سداد الدين الخارجي، إلى جانب تحسين بيئة الاستثمار والتصدير وتحسين مؤشرات الملاءة المالية.

وتمثل المقارنة بين أنواع الاقتراض المختلفة خطوة استراتيجية في تحديد مزيج التمويل الأمثل الذي يوازن بين التكلفة والمخاطر واستدامة الدين. فالاقتراض المحلي، رغم أنه يوفر درجة أعلى من الحماية ضد تقلبات سعر الصرف، إلا أن اعتماده على فترات سداد قصيرة الأجل، دون فترات سماح، وبأسعار فائدة مرتبطة مباشرة بالمستويات السائدة في السوق المحلية، يؤدي إلى ارتفاع أعباء خدمة الدين وزيادة الاحتياجات التمويلية الإجمالية. في المقابل، يشمل الاقتراض الخارجي مجموعة من الأدوات التمويلية المتنوعة التي تختلف في آجال السداد وتكلفة التمويل وشروطه، ما يتيح للدولة مرونة في اختيار المزيج الأنسب وفقًا للأولويات الاقتصادية والاعتبارات المالية. وتتمثل هذه الأدوات في القروض التجارية التي غالبًا ما ترتبط بكلفة فائدة مرتفعة وفترات سداد أقصر نسبيًا، والسندات الدولية التي قد تكون قصيرة أو طويلة الأجل ولكنها عادة لا تتضمن فترات سماح، والتسهيلات الائتمانية التي توفر سيولة فورية بشروط تفاوضية مرتبطة بالأسواق العالمية، فضلًا عن القروض التنموية الميسرة التي تتميز بفترات سداد طويلة، وقابلية لإعادة الجدولة، وفترات سماح تصل إلى سبع سنوات، وبأسعار فائدة منخفضة نسبيًا.

وفي حال اللجوء إلى التمويل التنموي الميسر، تتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التعاون الدولي التفاوض الاستراتيجي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لاختيار أفضل البدائل التمويلية من حيث الشروط المالية، وفترات السماح والسداد، والميزة التنافسية لمؤسسات التمويل الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه لا تضاف التمويلات التنموية التي يتم الحصول عليها لرصيد الدين الخارجي إلا في حالة السحب منها والتي تتخطى السنة المالية التي يجري التفاوض خلالها.

ومن ناحية أخرى، فقد أسهم تطبيق سقف الاستثمارات العامة في حوكمة الاقتراض الموجَّه لتنفيذ المشروعات، حيث تتيح منظومة حوكمة الاستثمارات العامة إعادة ترتيب أولويات تمويل المشروعات.

وتُعد هذه التمويلات التنموية الميسرة بديلًا تمويليًا منخفض التكلفة، وتنقسم إلى تمويل تنموي ميسر موجَّه لدعم الموازنة لسد الفجوة التمويلية، وتمويل ميسر موجَّه لزيادة الاستثمار من القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي.

كما تتولى وزارة المالية والبنك المركزي إعداد وتقديم جداول زمنية محدثة للسحب والسداد، بما يضمن احتساب الدين الخارجي بدقة وشفافية، وعرض هذه البيانات بصفة دورية على المجموعة الاقتصادية لدعم اتخاذ القرار المبني على المعلومات.

	الجهة المنوطة	الإجراء
١	المجموعة الاقتصادية ولجنة إدارة الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي	• تحديد الفجوة التمويلية قبل بداية العام المالي وفقاً لإطار الاقتصاد الكلي (Macroeconomicframework) • تحديد المصروفات الجارية والمصروفات الاستثمارية في الموازنة العامة. • تحديد سقف الاقتراض الخارجي، بناءً على الملاءة المالية للاقتصاد المصري ومحددات استدامة الدين بما يتماشى مع مؤسسات التصنيف العالمية.
٢	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي	• تحديد الأولويات القطاعية للسنة المالية في ظل الخطة الاستثمارية ورؤية مصر ٢٠٣٠. • تحديد الفجوة التمويلية القطاعية وفقاً للمصروفات الاستثمارية، وتقييم مصادر التمويل.
٣	لجنة إدارة الدين العام وتنظيم الاقتراض الخارجي	• مناقشة بدائل سد الفجوة من المصادر المحلية أو الخارجية لتحديد مصادر التمويل المناسبة. • تحديد حجم الاقتراض المطلوب، بما لا يتخطى سقف الدين، من خلال المصادر التمويلية المختلفة وما إذا كان سيتم الحصول عليها عن طريق وزارة المالية، أو البنك المركزي، أو القروض التنموية الميسرة من خلال وزارة التعاون الدولي. • وتجدر الإشارة إلى أنه لا تضاف التمويلات التنموية التي يتم الحصول عليها لرصيد الدين الخارجي إلا في حالة السحب منها والتي تتخطى السنة المالية التي يجري التفاوض خلالها.
٤	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي	• في حال اللجوء إلى التمويل التنموي الميسر مع شركاء التنمية، تقوم الوزارة ببحث سبل الحصول على أفضل البدائل التمويلية من حيث الشروط والميزة التنافسية لمؤسسات التمويل وشركاء التنمية.
٥	وزارة المالية والبنك المركزي المصري	• الإفادة بصورة دورية بالجداول الزمنية للسحب والسداد لتحديد ما يتم احتسابه في الدين الخارجي بدقة والعرض على المجموعة الاقتصادية.

التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص .. النمو الاقتصادي والتشغيل

تُمثّل الفجوة التمويلية أحد التحديات المركزية التي تواجه الدول، خاصة النامية منها، في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تلك الفجوة التي تتسع بفعل الأزمات المتلاحقة عالمياً، وهو ما يفرض قيوداً حقيقية على قدرة الدول على تنفيذ أولوياتها التنموية، وتلبية احتياجات مواطنيها في قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، التحول الرقمي، والتكيّف مع التغيرات المناخية وغيرها.

وعلى صعيد الاقتصاد المصري، تبرز الفجوة التمويلية كفرصة لتضافر كافة الجهود التنموية مع كافة شركاء العمل التنموي، لذلك تعمل الدولة المصرية، من خلال أطر التعاون الدولي، على سد هذه الفجوة عبر تنويع مصادر التمويل، وتبني نماذج تمويل مبتكرة، وتعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص.

وبينما تستهدف خطة عمل الحكومة المصرية ٢٠٢٤-٢٠٢٧ وكافة الخطط الوطنية تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية الطموحة، تتطلب هذه الأهداف مشاركة فعالة من القطاع الخاص لضمان تنفيذها بكفاءة وفي الإطار الزمني المحدد.

ولتشجيع هذه الاستثمارات، حددت الحكومة عدداً من التدخلات لتوسيع دور القطاع الخاص، من بينها مواصلة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، وإصدار قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها، إلى جانب الاستمرار في برنامج الطروحات، وتحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات التشريعية والتنظيمية لجذب الاستثمارات الخاصة.

وتعكس البيانات الحديثة عُمْق التعاون القائم بين الدولة المصرية وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، حيث تم توجيه أكثر من ١٧ مليار دولار من التمويلات التنموية للقطاع الخاص منذ عام ٢٠٢٢، شملت برامج تمويلية وفنية متعددة، تستهدف تمكين الشركات من الوصول إلى الأسواق، وتوسيع سلاسل القيمة، وتعزيز الابتكار. كما تشمل المحفظة الجارية لمشروعات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مشروعات دعم فني موجهة للقطاع الخاص بقيمة تتجاوز ٢٢٨ مليون دولار، إلى جانب استفادة الشركات الوطنية من فرص المناقصات الدولية المرتبطة بالمشروعات الممولة من شركاء التنمية وبخاصة في القارة الإفريقية.

وفي هذا الإطار، تُعد استراتيجيات التعاون القطرية بين مصر ومؤسسات التمويل الدولية مثالاً واضحاً على التوجه نحو تمكين القطاع الخاص، من خلال التركيز على ثلاث أولويات رئيسية: تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتسريع التحول الأخضر، وتعزيز التنافسية من خلال التحول الرقمي والابتكار وريادة الأعمال.

وفي ضوء ما سبق، سيتم تسليط الضوء على الأدوار المتكاملة لمختلف الأطراف الفاعلة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لحشد التمويلات التنموية لتمكين القطاع الخاص، ودفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل بالتفصيل في المحور الخاص «بالتعاون الدولي والشراكات من أجل النمو والتشغيل».

توسيع نطاق التمويل التنموي لسد الفجوة ا لتمو يلية

إن تحقيق الأهداف التنموية يتطلب توسيع نطاق أدوات التمويل المتاحة أمام القطاع الخاص وتفعيل دوره، من خلال تحسين بيئة الأعمال وإتاحة الأدوات التمويلية المتنوعة والمبتكرة، بما يعزز من فاعلية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق هذه الأهداف.

ورغم تعدد آليات التمويل المتاحة للقطاع الخاص، إلا أن التمويل التنموي يظل أحد أهم تلك الأدوات في ظل ما يتيحه من تنوع على صعيد الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وأدوات تخفيف المخاطر، وضمانات الاستثمار، والدعم الفني، بما يجعله يقوم بدور مُحفز للاستثمارات من قبل القطاع الخاص. ومن خلال هذا التكامل بين التمويل التجاري التقليدي والتمويل الإنمائي، يمكن تحفيز تدفقات مالية أكثر استدامة وفعالية نحو أولويات التنمية، بما يعزز من قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر وأكثر تأثيراً في تحقيق التحول التنموي الشامل.

وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال.

أدوات تمكين القطاع الخاص

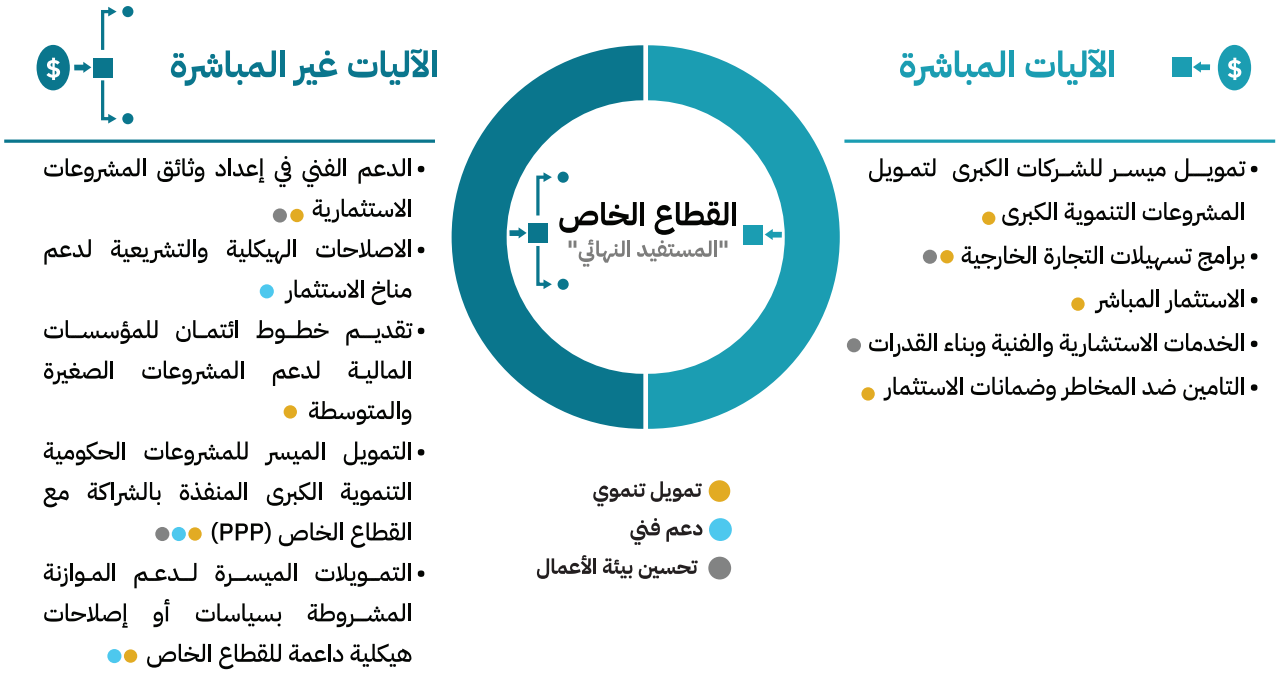

وفي هذا السياق، تواصل مصر تعزيز مكانتها كوجهة استثمارية رائدة حيث ستتم الاستفادة من ضمانات استثمارية بقيمة ١,٨ مليار دولار من الاتحاد الأوروبي، من خلال مؤسسات مالية دولية، مما يدعم جهودها في بناء اقتصاد أكثر استدامة وقوة. وفي إطار تعزيز جهود التحول إلى الاقتصاد الأخضر، فإن إجمالي التمويلات التنموية الميسرة التي حصل عليها القطاع الخاص من شركاء التنمية ضمن «برنامج نوفي» ارتفعت لتصل إلى ٤,٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٤، منذ بداية تنفيذ البرنامج في نوفمبر٢٠٢٢، حيث سيتم توجيه هذه التمويلات لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٥,٢ جيجاوات، وهو ما يعكس الخطوات التي تقوم بها الدولة للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة المتجددة.

إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي

وفي إطار التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا ومرونة، تعمل الدولة على إعادة تعريف دورها في النشاط الاقتصادي، من خلال تقليص تدخلها المباشر في القطاعات الإنتاجية والتجارية، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليتولى دورًا قياديًا في تحقيق النمو، دفع عجلة الإنتاج وخلق فرص عمل ذات جودة. وتأتي هذه الجهود في سياق رؤية متكاملة تهدف إلى تمكين القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية، وتوفير بيئة أعمال أكثر تنافسية واستقرارًا، وتهيئة مناخًا استثماريًا جاذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية عبر مجموعة من السياسات والإصلاحات المؤسسية والتشريعية ومنظومة حوكمة شاملة تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الأصول العامة وتعزيز كفاءة الكيانات الاقتصادي.

وتعد وثيقة سياسة ملكية الدولة الإطار الحاكم الذي يُحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ويُرسي المبادئ المنظمة لملكيتها للأصول الإنتاجية والخدمية، كما يوضح المجالات التي تحتفظ فيها الدولة بدور فاعل أو تنظيمي، وتلك التي تُفسح فيها المجال للقطاع الخاص سواء عبر الانسحاب الكامل أو الجزئي من بعض القطاعات. وتُعتبر الوثيقة المرجعية الأساسية التي تُبنى عليها القرارات المتعلقة بمصير الأصول العامة.

حصاد تنفيذ وثيقة ملكية الدولة للأصول (٢٠٢٢ - ٢٠٢٥)

مضت الدولة المصرية قدمًا في تنفيذ برنامج للتخارج من الأصول، امتد خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ وحتى يونيو ٢٠٢٥) عبر مراحله الأربع المتضمنة وفق برنامج معلن للطروحات بلغت حصيلته ٥,٨٦ مليارات دولار وبنسبة إنجاز بلغت ٤٨٪ من المستهدف، فيما تصل نسبة الإنجاز في حالة تضمين صفقة رأس الحكمة إلى نحو ٢٤٥٪. كما اتجهت الدولة لتنفيذ ٤٣ مشروعًا من مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُنفَّذ من خلال الوحدة المركزية للمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بوزارة المالية، بقيمة تقديرية لا تقل عن ٧٣ مليار جنيه، إلى جانب غيرها من المشروعات التي ينفذها صندوق مصر السيادي الذراع الاستثمارية للدولة لتنفيذ سياسة الملكية؛ بما يتماشى مع خطته في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠ وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وكواحدةٍ من أهم ركائز الإصلاح المتضمنة في سياسة ملكية الدولة للأصول، واصلت الدولة المصرية جهودها لحماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي؛ حيث تمكَّن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ومنذ تطبيق استراتيجيته للفترة (٢٠٢١ – ٢٠٢٥) من فحص ما يقرب من ١٣٥٠ حالة، واتخاذ قرارات بشأنها في مختلف الأسواق والقطاعات الاقتصادية. ذلك بالإضافة إلى إبداء رأي الجهاز فيما يتعلق بالقرارات والسياسات والتشريعات التي لها تأثير على المنافسة، وهو ما انعكس إيجابًا على تحسُّن موقف مصر في عدد من المؤشرات الدولية ذات الصلة، ومن بينها التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ حيث تحسَّن وضع مصر في مؤشراتها من «ضعيف ومعتدل» قبل تنفيذ الوثيقة إلى «قوي جدًّا» في عام ٢٠٢٣، في ظل الجهود المبذولة على صعيد إنفاذ القانون والحياد التنافسي والرقابة المسبقة على الاندماجات والاستحواذات.

كما تحرَّكت الدولة بنشاط على صعيد حوكمة الأصول المملوكة للدولة، وحقَّقت إنجازات نوعية جاء على رأسها إصدار قانون رقم ١٧٠ لعام ٢٠٢٥ بتنظيم بعض الأحكام المتعلقة بملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو المساهمة فيها في أغسطس ٢٠٢٥، حيث يُمثل القانون أحد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل حوكمة تواجدها في الأنشطة الاقتصادية. وتأتي أهمية القانون في إطار الجهود التي تقوم بها الدولة لتمكين القطاع الخاص وحوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية، كما أنه يُعد نتاج توصيات اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار في شهر مايو ٢٠٢٣، وكذلك نتاج مناقشات مستمرة وبناءة بين وزارات المجموعة الاقتصادية، وتنفيذًا لوثيقة سياسة ملكية الدولة. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة وتعظيم العائد من أصول الدولة، يتضمن القانون إنشاء وحدة حصر ومتابعة الشركات المملوكة للدولة، في مجلس الوزراء، والتي تمثل إطار مؤسسي لتنظيم ذلك القطاع. ومن ناحية أخرى، عملت الدولة عملت على إعادة هيكلة موقف الهيئات الاقتصادية لنحو ٥٩ هيئة عبر مرحلتين؛ وذلك لمعالجة المشكلات التي تواجهها، ورفع كفاءتها وفاعليتها، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الإطار الاستراتيجي المُحدَّث لسياسة ملكية الدولة (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠)

بعد مرور ما يقرُب من ثلاث سنوات على اعتماد سياسة ملكية الدولة، أكدت الدولة المصرية مجددًا عزمها المُضي قدمًا في تنفيذ هذه السياسة، وفق ما أكده السيد رئيس الجمهورية خلال مشاركته في «القمة المصرية الأوروبية الأولى» المنعقدة في بروكسل في أكتوبر ٢٠٢٥، من التزام الدولة المصرية بتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول وبرنامج الطروحات المرتبط بها. وعلى غرار أفضل الممارسات الدولية وفي ضوء المستجدات المحلية والدولية، وما أسفرت عنه المرحلة الأولى من تنفيذ سياسة ملكية من تجارب ودروس مستفادة، أعدت الدولة المصرية إطارًا استراتيجيًّا للإصلاحات المستقبلية المزمع تنفيذها خلال المرحلة الثانية لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠) وصولًا إلى تمكين وتعزيز أكبر لدور القطاع الخاص المصري.

١) نطاق الوثيقة:

يشمل نطاق هذه الوثيقة الأصول المملوكة للدولة أو

التي تساهم فيها، بما يتضمن الشركات المملوكة للقطاع العام، وقطاع الأعمال العام، والهيئات الاقتصادية، والشركات القابضة، والشركات التابعة للقوات المسلحة التي تعمل في المجال الاقتصادي، والأصول المملوكة لباقي الكيانات العامة الأخرى؛ بما يساهم في التنفيذ الأمثل لسياسة ملكية الدولة للأصول، وهو ما يؤصله قانونًا تعريف الأصول المملوكة للدولة المتضمن في المادة الأولى من القانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥ بإصدار قانون تنظيم بعض الأحكام الخاصة بملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تساهم فيها.

٢) المُوجّهات العامة لسياسة ملكية الدولة للأصول (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠):

تسترشد الوثيقة بأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بدور الدولة، الذي لا بُدَّ أن ينصبَّ ويُركِّز بالأساس على تعزيز رفاهية المجتمعات وضمان الصلابة والمرونة والاستدامة، وذلك وفق عدد من الأدوار الرئيسة التي يتمثل أبرزها في دور الدولة كمُمكِّن لآليات السوق وليس بديلًا عنها، ومُوفِّر أساسي للسلع العامة ومُصحِّح لإخفاقات السوق، إلى جانب دورها كمُنظِّم مُحايدٍ للأسواق وضامنٍ لسيادة القانون وجودة المؤسسات، ومالكٍ استراتيجي لمحفظة من الأصول يسعى من خلالها إلى تعظيم العائد على الموارد المملوكة للدولة. إضافة إلى دورها كمُقدِّمٍ لخدمات حكومية تتمحور حول المواطن وتُقدَّم بكفاءة وفعالية، ولاعبٍ رئيسٍ داعمٍ للمرونة والصمود. تلتزم الدولة المصرية وفق سياسة ملكيتها المُحدَّثة بالخفض التدريجي لبصمتها في القطاعات/الأنشطة ذات الصلة بالقطاعات السلعية والخدمية التي بمقدور القطاع الخاص ممارستها بكفاءة وتنافسية وفق أطر وطنية تضمن الحياد التنافسي، على أن ينصبَّ وجود الدولة بشكل رئيس في القطاعات الاستراتيجية التي حددتها مسبقًا وذات الصلة بعددٍ من الأبعاد المُهمَّة على النحو الذي تم توضيحه في وثيقة ملكية الدولة للأصول.

٣) الأهداف الاستراتيجية لسياسة ملكية الدولة للأصول (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠):

يستهدف الإطار المُحدَّث لسياسة ملكية الدولة للأصول (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠) تمكين القطاع الخاص على عددٍ من الأصعدة، بما يشمل: تخارج الدولة من عدد من القطاعات غير الاستراتيجية لخفض بصمة الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سحب الاستثمارات العامة من هذه القطاعات، وتشجيع جميع أشكال الشراكة الأخرى مع القطاع الخاص عبر الوحدة المركزية للشراكة بوزارة المالية، ومشروعات صندوق مصر السيادي، والمشروعات المشتركة مع الوزارات المختلفة، وحماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي وتوفير أساس متكافئ للمنافسة بين الشركات العامة والخاصة، وحوكمة الأصول المملوكة للدولة وفق أفضل الممارسات الدولة استرشادًا بالإطار المُحدَّث الصادر في هذا الشأن من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومواصلة تبسيط وتحسين بيئة الأعمال وزيادة مستويات تنافسيتها وجاذبيتها للاستثمار الوطني والأجنبي.

وعلى وجه التحديد، تتبنّى الدولة المصرية في سياق الإطار المُحدَّث لسياسة الملكية (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠) الأهداف التالية:

- حوكمة وجود الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وتركيز تدخلها على ضخ الاستثمارات في القطاعات الحيوية.
- جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تعزيز حماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي في الأسواق.
- تنشيط الأسواق المالية، وإضافة قطاعات جديدة للتعامُل فيها، وزيادة سيولة سوق رأس المال.
- تطوير أداء الشركات المملوكة للدولة، وتعظيم استثماراتها.
- تحسين الكفاءة وتعزيز اتخاذ القرار على أسس اقتصادية، وتعزيز الشفافية والحوكمة.
- تعظيم الاستفادة من موارد الدولة المتحصلة من استثماراتها في الشركات المملوكة لها أو التي تساهم فيها.

٤) الإطار القانوني والمؤسسي الحاكم لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول:

حتى عام ٢٠٢٥، لم يكن هناك أي إطار قانوني أو مؤسسي حاكم لتنفيذ سياسة ملكية الدولة في مصر سوى «وثيقة سياسة ملكية الدولة» التي أقرَّها السيد رئيس الجمهورية في نهاية عام ٢٠٢٢. وخلال عام ٢٠٢٥، سعت الدولة كما تم الإشارة سابقاً إلى إصدار قانون خاص لتنفيذ سياسة الملكية، وهو ما تُوِّج بصدور القانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥، وتأسيس «وحدة الشركات المملوكة للدولة» برئاسة مجلس الوزراء. وتُشرف وحدة الشركات المملوكة للدولة على تنفيذ سياسة ملكية الدولة، وتنسق عمل الصندوق السيادي ووحدة الطروحات لتحقيق كفاءة إدارة الأصول، تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتعظيم الاستفادة الاقتصادية من ممتلكات الدولة. ويُتوقع أن يسهم هذا التنظيم في تعزيز فعالية تنفيذ سياسة ملكية الدولة خلال الفترة المقبلة.

٥) التخارج من الشركات المملوكة للدولة:

ستواصل الدولة خفض بصمتها في النشاط الاقتصادي بحسب تعهداتها في الأنشطة المعلنة، وذلك على مسارين متوازيين يتمثلان في مواصلة تنفيذ برنامج الطروحات المُعلن سابقًا، وبلورة التوجه المستقبلي بشأن برنامج الطروحات، وذلك على النحو التالي:

المسار الأول: مواصلة تنفيذ برنامج الطروحات المُعلن سابقًا؛ ستواصل الدولة مساعيها لإنجاز الطروحات المتضمنة في برنامجها السابق قبل إقرار القانون رقم (٧٠١) لعام ٢٠٢٥ عبر تنفيذ الطروحات سواء من خلال عمليات للطرح الكلي أو الجزئي لمستثمر استراتيجي أو من خلال الطرح في البورصة المصرية.

المسار الثاني: بلورة التوجه المستقبلي بشأن برنامج الطروحات؛ على أن يتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والجهات المعنية كافة.

٦) البرنامج الاستراتيجي لإدارة الأصول بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية:

لتعزيز سير تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول؛ تمَّ مؤخرًا التنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية لتبني نهج استراتيجي مستقبلي لاستثمار الأصول المملوكة للدولة؛ وهو ما من شأنه العمل على زيادة مستويات شفافية وكفاءة برنامج الطروحات. وقد تم في هذا الإطار، توقيع شراكة بين مصر ومؤسسة التمويل الدولية لدعم شراكات القطاعين العام والخاص في ١١ مطارًا مصريًّا؛ وذلك لتحسين البنية التحتية، والربط، وخدمات المسافرين. وفي إطار هذه الشراكة، ستُقدِّم مؤسسة التمويل الدولية استشارات متخصصة لوزارة الطيران المدني لإعداد استراتيجية تستهدف تطوير الشراكات مع القطاع الخاص بداية من مطار الغردقة الدولي وذلك كمشروع تجريبي، باعتباره ثاني أكثر المطارات ازدحامًا من حيث حركة المسافرين والطيران على مدار العام في مصر، ومن ثَمَّ تحديد النموذج الأنسب لمشاركة القطاع الخاص في المطارات العشرة الأخرى.

منهجية إدارة برنامج الطروحات: تعظيم العائد وتعزيز مشاركة القطاع الخاص

في ضوء توجه الحكومة نحو تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد، كلفت الحكومة المصرية مؤسسة التمويل الدولية IFC في يونيو ٢٠٢٣ بتقديم الدعم الفني لإعداد وتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وذلك بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعظيم العائد من الأصول العامة.

وقد شملت الدراسة التي أجرتها المؤسسة تحليل ٥٠ شركة في ١٤ قطاعًا مختلفًا، وخرجت بتوصيات لإعداد خارطة طريق منظمة للطروحات القطاعية، بناءً على إطار واضح لاختيار الأصول وأولويات التصرف فيها، مع مراجعة تنظيمية وتشريعية متكاملة. ومن خلال هذه الدراسة تهدف الحكومة إلى الانتقال من نهج انتقائي إلى نهج قطاعي منظم قائم على معايير موضوعية واضحة، مما يساعد على تعزيز كفاءة برنامج الطروحات، وتحقيق عوائد مالية أكبر، ورفع مستوى الشفافية، وتعزيز ثقة المستثمرين، بما يصب في دعم جهود الدولة لزيادة الاستثمار الخاص وتحسين مؤشرات الدين العام واستدامة النمو الاقتصادي.

وارتكز تقييم الأصول على خمسة معايير رئيسة: تقييم القطاع، جاهزية السوق، اهتمام المستثمرين، العائدات المتوقعة، ونسبة الملكية المعروضة. وأوصت الدراسة بالتركيز على الأصول عالية القيمة الجاهزة للطرح، مع بيع حصص أغلبية في الطروحات الأولية لتحقيق زخم إيجابي وزيادة جاذبية البرنامج. كما فضّلت مؤسسة التمويل الدولية نموذج البيع التنافسي بدلاً من الطرح في البورصة (IPO) في المراحل الأولى، لما له من أثر في تحسين التقييمات وضمان الشفافية واستقطاب طيف أوسع من المستثمرين المحليين والدوليين.

خلصت الدراسة إلى اختيار أربعة قطاعات ذات أولوية لبدء برنامج الطروحات الحكومية، استنادًا إلى تحليل شامل لمدى جاذبيتها الاستثمارية واستعداد السوق لها. وتشمل هذه القطاعات: الاتصالات والبنوك والتأمين والمطارات، حيث بدأت وزارة الطيران المدني بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في إعداد استراتيجية طرح ١١ مطارًا مصريًا، بدءًا بمطار الغردقة كمشروع تجريبي أولي. وقد تم تصنيف قطاعات أخرى ضمن أولويات متوسطة مثل الأسمدة، السكر، البتروكيماويات، الإسكان وأخرى منخفضة مثل التعدين، الصناعات الدوائية، النقل، الطاقة، الأسمنت، الزراعة والصناعات المرتبطة بها. وتُعد هذه التصنيفات جزءًا من خارطة طريق متكاملة لإعادة هيكلة وطرح الأصول المملوكة للدولة بشكل تدريجي وفعال. كما أوصت بإنشاء وحدة مركزية تتولى إدارة برنامج الطروحات بكفاءة واستقلالية.

المصدر: دراسة مؤسسة التمويل الدولية.

٧) أشكال الشراكة الأخرى مع القطاع الخاص:

ستُواصل الدولة مساعيها لزيادة أشكال الشراكة الأخرى مع القطاع الخاص من خلال مساراتها الثلاثة الرئيسة المثلة في:

(١) مشروعات الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية، مستفيدة في ذلك من التجارب السابقة التي أكدت أهمية تبسيط وتسريع وتيرة إجراءات إبرام اتفاقات الشراكة مع القطاع الخاص؛ حيث من المزمع تنفيذ مشروعات بقيمة تقديرية تُقدَّر بنحو ٢١٦ مليون دولار (١٠,٣ مليارات جنيه)، و(٢) المشروعات التي ينفذها صندوق مصر السيادي لتعظيم العائد على الأصول، و(٣) المشروعات التي تنفذها الوزارات بالشراكة مع القطاع الخاص المصري.

٨) دعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي:

رغم التحسُّن الملموس في المنافسة بمصر، ما زال هناك حاجة إلى مزيدٍ من حماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي، لا سيما فيما يتعلَّق بتعديل قانون حماية المنافسة، وهو ما يسمح بالمزيد من استقلالية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وتمكينه من تقييم الممارسات المُقيِّدة للمنافسة، والتحرُّك باتجاه إلزامية آراء جهاز حماية المنافسة لكيانات الدولة فيما يتعلق بالحياد التنافسي، وزيادة صلاحيات الجهاز في مراقبة الأسواق. هذا، بالإضافة إلى الحاجة الماسة إلى مزيد من الإصلاحات في عدد من القطاعات لحماية المنافسة بها وضمان الحياد التنافسي، وعلى رأس تلك القطاعات: قطاع الاتصالات، والطيران، والغاز الطبيعي، والمياه.

٩) حوكمة الأصول المملوكة للدولة:

تتَّسم الوثيقة المُحدَّثة من سياسة ملكية الدولة للأصول (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠) بتركيز واسع النطاق على حوكمة الأصول المملوكة للدولة، مستفيدةً في ذلك من صدور الأطر التشريعية والمؤسسية المُمكِّنة لذلك، وعلى رأسها صدور القانون رقم (١٧٠) لعام ٢٠٢٥، وحدة الشركات المملوكة للدولة، فضلًا عن البناء على برامج الإصلاح التي تنوي الحكومة المصرية تنفيذها بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية، وعلى رأسها: البنك الدولي في سياق برنامج Program For Results (PforR) الذي يُقدم الدعم الفني للحكومة المصرية لتنفيذ سياسة ملكية الدولة. وبشكل أكثر تحديدًا، ستُركِّز المرحلة الثانية على تبني الإصلاحات التالية:

- تقييد التوجُّه نحو تأسيس شركات جديدة مملوكة للدولة.
- الفصل الفعال بين دور الدولة كمالكٍ ومُنظِّم وصانع سياسات.
- تبني السياسات والخطط اللازمة لتطوير أداء الشركات المملوكة للدولة وتعظيم استثماراتها.
- تحسين الإدارة المالية لقطاع الشركات المملوكة للدولة.
- الإفصاح المناخي من قبل المؤسسات المملوكة للدولة.
- تعزيز إنفاذ المنافسة.

١٠) إصلاح الهيئات الاقتصادية:

تجدر الإشارة إلى أن عملية إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية في مصر تعد أحد المحاور الأساسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتهدف إلى رفع كفاءة الأداء وتحسين الحوكمة وتعظيم الاستفادة من الأصول العامة. وتشمل هذه العملية مراجعة لوضع ٥٩ هيئة اقتصادية من أصل ٦٣ هيئة، لتحديد المصير الأنسب لكل هيئة، سواء من خلال الإبقاء عليها، أو الدمج، أو التقسيم، أو التحويل إلى هيئات عامة أو شركات قابضة، أو في بعض الحالات، التصفية. تسعى الدولة المصرية من خلال خطة إعادة هيكلة وتقييم أوضاع الهيئات الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية، تشمل:

- تحسين كفاءة الأداء والحوكمة: عبر ترشيد الإنفاق العام، وتبسيط الهياكل التنظيمية، والتخلص من التداخل في الاختصاصات.
- تعظيم العائد الاقتصادي: من خلال زيادة مساهمة الهيئات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وتعظيم الإيرادات غير الضريبية المحولة للخزانة العامة.

- استدامة المالية العامة: من خلال تقليل الأعباء على الموازنة، وتحسين الوضع المالي للهيئات، ومعالجة الهيئات الخاسرة.
- تهيئة الأصول للاستثمار: عبر تطوير الأداء المالي والإداري، وتحسين كفاءة إدارة الأصول، مما يجعل هذه الهيئات أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين.
- تعزيز الشفافية والرقابة: من خلال آليات الحوكمة والإدارة الرشيدة، بما يتسق مع استراتيجية الدولة في تعظيم كفاءة الجهاز الإداري.

تمت الموافقة مبدئيًا على نتائج المرحلة الأولى من دراسة إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، وتم تصنيف الهيئات إلى أربعة مسارات استراتيجية رئيسية، حيث تستمر ٣٩ هيئة في أداء مهامها الاقتصادية الحيوية بصيغتها الراهنة، مع العمل على تعزيز قدراتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، تم تحويل ٩ هيئات إلى هيئات عامة، مما يتيح إعادة توجيه مهامها بما يتوافق مع أولويات السياسات الوطنية. كما شهدت الدراسة دمج ٧ هيئات بهدف تكثيف الجهود، تقليل الازدواجية، وتعزيز التكامل المؤسسي، ما يسهم في رفع فعالية الأداء الحكومي. أخيرًا، تقرر إلغاء ٤ هيئات ذات الأداء المحدود، في خطوة استراتيجية لترشيد الإنفاق العام وتحسين إدارة الموارد بما يدعم الاستدامة المالية للدولة.

تنفيذ المرحلة الثانية من عملية إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية:

تنفيذ الدولة للمرحلة الثانية من برنامج إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، والتي ستشمل إعادة هيكلة فعلية تفصيلية لكل هيئة في وضعها الجديد بالشكل الذي يؤدي إلى رفع معدلات الكفاءة والفاعلية وزيادة مساهمة الهيئة في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى وجه التحديد، تبني الإصلاحات التالية:

- صياغة تصور مستقبلي لتسريع وتيرة إنجاز أعمال الأمانة الفنية المختصة بفحص أوضاع الهيئات الاقتصادية للدولة.
- قيام الأمانة الفنية بوضع خطة زمنية لإصلاح وإعادة هيكلة الهيئات التي سيُبْقَى عليها.
- دمج الهيئات الاقتصادية التي سيُبقَى عليها في الموازنة العامة للدولة دمجًا فعليًّا، لا حسابيًّا فقط؛ بما يضمن وحدة وشمولية الموازنة.
- تحديد الأنشطة التجارية وغير التجارية لتلك الهيئات، وفصل الأنشطة التجارية، وتحديد مقابل تقديمها في الموازنات لدعم الأنشطة غير التجارية.
- ضمان الاتساق القانوني عبر تحويل الهيئات الاقتصادية التجارية إلى شركات.

١١) الإصلاحات الداعمة لقطاع الأعمال:

ستعمل الحكومة على تبني إصلاحات جذرية لمناخ وبيئة الأعمال في مصر؛ لزيادة مستويات جاذبيتها وتنافسيتها عبر عدد من الحزم الإصلاحية، بما يشمل: تبني مبادرات لتيسير إنشاء الشركات لخفض العبء التنظيمي لتوحيد وتبسيط الرسوم المفروضة، ومواصلة إصلاح المنظومة الجمركية.

وفي هذا السياق، تتكامل مجموعة من الآليات التنفيذية لترجمة سياسة ملكية الدولة للأصول إلى مسارات إصلاحية فعالة، حيث يتم تقييم كل كيان مملوك للدولة لتحديد المسار الأنسب له، من بين الخيارات التالية:

- الاحتفاظ بالملكية والإدارة في بعض القطاعات الاستراتيجية، تستمر الدولة في ملكية وإدارة الأصول، مع تطوير أساليب الحوكمة وتحسين الكفاءة التشغيلية.
- إعادة هيكلة أو دمج الكيانات بما يشمل دمج بعض الشركات أو الهيئات الاقتصادية أو تحويل الشكل القانوني لها لتتناسب مع متطلبات السوق.
- إعادة توجيه النشاط أو تغيير الغرض في بعض الحالات، قد يتم تعديل طبيعة نشاط الكيان ليتماشى مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص (PPP) بحيث تحتفظ الدولة بالملكية مع إسناد الإدارة إلى القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات خدمية أو إنتاجية، مع ضمان تقاسم المخاطر والعوائد، لا سيما في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة، بما يسهم في سد فجوات الاستثمار وتحقيق القيمة المضافة.
- التخارج الكلي أو الجزئي سواء من خلال الطروحات العامة أو البيع المباشر أو نقل الأصول إلى الصندوق السيادي.
- نقل الأصول إلى الصندوق السيادي المصري باعتباره ذراعًا استثماريًا للدولة تُمكن من إعادة هيكلة الأصول وتعظيم قيمتها بالشراكة مع مستثمرين محليين ودوليين.

وتُشرف على تنفيذ هذه الخيارات جهات متعددة تتكامل أدوارها، أبرزها:

١- وحدة الشركات المملوكة للدولة:

تضطلع وحدة الشركات المملوكة للدولة بدور محوري في تنفيذ سياسة ملكية الدولة، من خلال وضع إطار زمني واضح ومستهدفات دقيقة تعكس توجهات الدولة نحو تعزيز كفاءة إدارة الأصول العامة وتحفيز مشاركة القطاع الخاص. وتشمل مهامها:

١. **تفعيل وثيقة سياسة ملكية الدولة:** تحديد الشركات المستهدفة للتخارج الكلي أو الجزئي، وتصميم آليات شفافة لهذا التخارج بما يضمن تعظيم العائد الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين وفقًا لتوقيتات محددة لضمان تسريع عملية التخارج من بعض القطاعات واستمرار تنفيذ برنامج الطروحات بشكل منتظم وفعّال. وتشرف الوحدة في هذا الإطار على اختيار بنوك الاستثمار والمستشارين الماليين والفنيين المعنيين بعمليات الطرح، واعتماد تقارير تقييم القيمة العادلة للأصول محل التخارج، بما يعكس مبادئ الشفافية والكفاءة في إدارة الأصول العامة، ويعزز بيئة الاستثمار ويسهم في تحقيق أهداف النمو المستدام.

٢. **اقتراح آليات تشجيع مشاركة القطاع الخاص:** تعمل الوحدة على اقتراح الحلول الأمثل لتشجيع القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، بما يتماشى مع احتياجات القطاعات المختلفة.

٣. **مراجعة الأطر التنظيمية:** تشمل مراجعة واقتراح الأطر القانونية والإجرائية لإعادة هيكلة وتطوير أداء الشركات المملوكة للدولة، بما يسهم في تحويلها إلى كيانات أكثر كفاءة وربحية.

٤. **تعزيز حوكمة الشركات:** تهدف الوحدة إلى فصل الملكية عن الإدارة ووضع ضوابط لاختيار ممثلي الدولة في مجالس إدارة الشركات، مما يسهم في تحسين حوكمة الشركات الحكومية وزيادة الكفاءة والشفافية.

٥. **بناء قاعدة بيانات شاملة:** تضم كافة الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، مع تقييم موقف العمالة وطرح آليات استراتيجية للتعامل معها بما يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية.

٦. **تنفيذ استراتيجية تواصل مجتمعي:** إعداد وتنفيذ خطة تواصل فعّالة تستهدف شرح أهداف سياسة ملكية الدولة للرأي العام، وبناء فهم ودعم مجتمعي مستدام لهذه السياسات والإصلاحات.

وتهدف وحدة الشركات المملوكة للدولة إلى إعداد تقييم أولي لتحديد الشركات ذات الأولوية، ومن ثم الخروج بدراسة تشمل ثلاث مسارات رئيسة: نقل بعض الأصول إلى صندوق مصر السيادي، والمضي في عملية الطرح لبعض الأصول المختارة من خلال وحدة الطروحات، بالإضافة إلى حوكمة وإعادة هيكلة الأصول المتبقية.

إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي

وثيقة سياسة ملكية الدولة

تعد وثيقة سياسة ملكية الدولة الإطار الحاكم الذي يحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي و يتم تقييم كل كيان مملوك للدولة لتحديد المسار الأنسب له، من بين الخيارات التالية

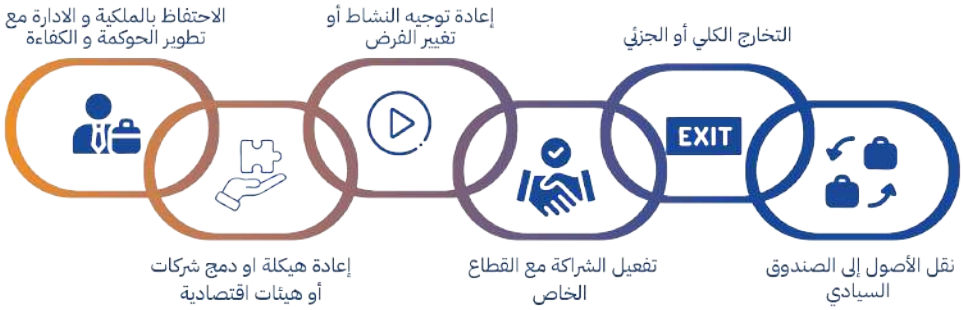

و تشرف على تنفيذ هذه الخيارات جهات متعددة تتكامل أدوارها أبرزها

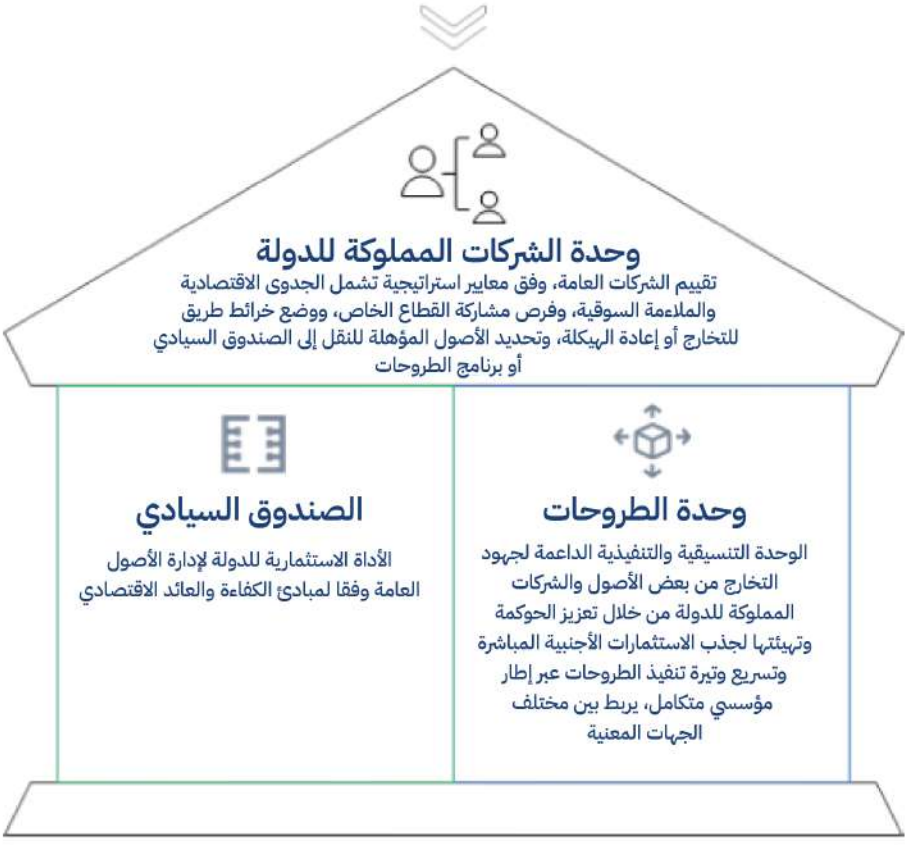

٢- الصندوق السيادي:

يُعَد الصندوق السيادي أداة استراتيجية وطنية لإدارة أصول الدولة وتحفيز الاستثمار، من خلال الشراكة مع القطاع الخاص سواء عبر طرح الأصول في البورصة المصرية أو استقطاب مستثمرين استراتيجيين. ويهدف ذلك إلى تعظيم العائد الاقتصادي من تلك الأصول، وتوسيع قاعدة الملكية، وتخفيف العبء عن الدولة في إدارتها المباشرة، ودمج الكيانات الاقتصادية وفقاً لاحتياجات القطاعات المختلفة مع تعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة.

وفي هذا السياق، تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على إعداد استراتيجية متكاملة لتعزيز دور الصندوق، بما يُعيد الثقة في الاقتصاد الوطني.

كجزء من هذه الاستراتيجية، تم نقل حزمة من الأصول المملوكة للدولة إلى الصندوق، بما يعكس تحوّلاً نوعياً في نهج إدارة الثروة الوطنية، من خلال الاعتماد على مبادئ الحوكمة الرشيدة والكفاءة في الاستخدام والتوظيف الأمثل لهذه الأصول.

الصندوق السيادي لا يقتصر دوره على الإدارة المالية فحسب، بل يتجسد أيضاً في استعادة الثقة في العلامات التجارية المصرية، إذ يعمل الصندوق على إحياء العلامات التجارية الوطنية، وبناء هوية قوية لها، وتعزيز قدرتها التنافسية، بما يفتح أمامها آفاقاً جديدة للنمو والعائد.

وتتجلى الرؤية الطموحة للدولة في إنشاء مظلة استثمار وطنية موحدة تضم تحتها الصندوق المصري، وصندوق الأجيال القادمة، في هيكل متكامل يهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو قطاعات استراتيجية، وتحقيق التوازن بين الأهداف التنموية والاقتصادية.

ومن أبرز مستهدفات هذه الاستراتيجية، مضاعفة حجم الأصول والاستثمارات التي يديرها الصندوق، بما يعكس القيمة الحقيقية للاقتصاد المصري، ويؤسس لمرحلة جديدة من جذب الاستثمارات المحلية والدولية، ودفع عجلة التنمية المستدامة.

٣- وحدة الطروحات

في إطار توجه الدولة نحو تمكين القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في النشاط الاقتصادي، تم إنشاء وحدة للإشراف على برنامج الطروحات الحكومية كوحدة متخصصة تعمل تحت مظلة مجلس الوزراء، لتكون الأداة التنسيقية والتنفيذية الداعمة لجهود التخارج من بعض الأصول والشركات المملوكة للدولة. تهدف هذه الوحدة إلى تعزيز الحوكمة وتسريع وتيرة تنفيذ الطروحات عبر إطار مؤسسي متكامل، يربط بين مختلف الجهات المعنية وعلى رأسها الصندوق السيادي، الذي يُعد الذراع الاستثمارية للدولة، ووحدة الشركات المملوكة للدولة.

وتتولى وحدة الطروحات دورًا تكامليًا مع وحدة الشركات المملوكة للدولة، حيث تستند إلى التوجهات الاستراتيجية التي تضعها وثيقة سياسة ملكية الدولة لتحديد الشركات المستهدف التخارج منها، سواء كليًا أو جزئيًا، وتقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية لتحديد أسلوب الطرح المناسب، وتعيين بنوك الاستثمار والمستشارين الماليين، ومتابعة تنفيذ الخطط التسويقية. كما تعمل على تقييم الطروحات السابقة، وتطوير خطة شاملة بالتعاون مع مؤسسات دولية مثل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، التي تقدم الدعم الفني والاستشاري لتسريع وتيرة تنفيذ البرنامج.

وتُعد هذه الوحدة من الركائز الأساسية في تنفيذ توجه الدولة نحو تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال إعادة هيكلة الشركات والأصول المستهدفة للطرح، وتحسين حوكمتها، وتهيئتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يساهم في خفض الدين العام، وتعظيم العائد الاقتصادي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات العامة إلى نحو ٧٠٪ خلال السنوات المقبلة. كما تسهم الوحدة في نقل برنامج الطروحات من الإطار الإقليمي إلى الإطار الدولي، من خلال آليات تسويق احترافية تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

٧. السياسات الداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلي

يُبرز هذا الفصل الدور المحوري لاستقرار الاقتصاد الكلي في دفع عجلة التنمية، باعتباره ليس فقط شرطًا ضروريًا لجذب الاستثمار وتعزيز الثقة، بل أيضًا بوابة لإصلاح اختلالات هيكلية طالما قيّدت إمكانات النمو في الاقتصاد المصري. وقد ركز التحليل على التحديات الهيكلية المتعلقة بالفجوة المزمنة بين الادخار والاستثمار، وضعف تعبئة الموارد المحلية، ومحدودية كفاءة الإنفاق الاستثماري العام، مما يتطلب تدخلات متسقة ومؤسسية تعزز من فعالية السياسات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يُعد التنسيق الوثيق بين السياسات النقدية والمالية وحوكمة الاستثمارات العامة أحد أهم أركان الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، لا سيّما فيما يتعلق بضبط معدلات التضخم، واستقرار الأسواق المالية، وتحسين كفاءة إدارة الدين العام، بما يضمن استدامة الملاءة المالية والمصرفية، ويُرسّخ بيئة مواتية للنمو والاستثمار. كما أن الربط بين أدوات التخطيط والتمويل من خلال قانوني التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ والمالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، يعتبر نقطة تحول في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، حيث تسمح هذه القوانين بإرساء نظام متكامل للتخطيط متوسط الأجل قائم على أولويات وطنية واضحة، ومبني على تخصيص موارد فعّال وتقييم دوري للأثر.

ويأتي ذلك متسقًا مع توجه الدولة نحو إعادة تعريف دورها في النشاط الاقتصادي، بالانتقال تدريجيًا من دور المستثمر والمشغّل المباشر إلى دور المُمكّن والمنظّم للسوق، عبر تعزيز الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، وتفعيل وثيقة سياسة ملكية الدولة، وخلق مساحة أوسع لمشاركة القطاع الخاص. ويسهم هذا التحول في رفع الإنتاجية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المنافسة، بما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص وتحسين مخرجات النمو والتشغيل.

وفي ضوء تبني مصر نموذجًا اقتصاديًا جديدًا يرتكز على الشمولية والإنتاجية والاستدامة، فإن لاستخدام أدوات تحليلية مثل «مسرّع مستقبل النمو» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أهمية متزايدة لتقييم جودة النمو ومواءمته مع المعايير الدولية. كما تشكل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية (INFF) إطارًا تمويليًا يعزز تعبئة الموارد المحلية والدولية، العامة والخاصة، وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية.

ويكتسب التعاون الدولي في هذا السياق بعدًا استراتيجيًا متزايد الأهمية لتحفيز مشاركة القطاع الخاص، لا سيما من خلال أدوات التمويل التنموي المبتكرة التي توفّر بدائل فعّالة وميسّرة مقارنة بأدوات التمويل الأخرى، بما يشمل حشد الاستثمارات المباشرة، وآليات تخفيف المخاطر، وضمانات الاستثمار، والدعم الفني.

وتأتي الجهود الإصلاحية الجارية **ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية**، لتترجم هذا التوجه إلى مجموعة من الإجراءات العملية، وذلك في إطار ثلاث ركائز رئيسة: تعزيز الاستقرار الكلي، رفع القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

ورغم أن جميع الإجراءات والسياسات المدرجة ضمن البرنامج تسهم، بدرجات متفاوتة، في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي سواء من خلال ضبط المالية العامة، أو تحفيز الإنتاجية، إلا أن هذا الفصل يركز بصورة أساسية على الإجراءات المرتبطة بالسياسات الكلية والمالية، مع إيلاء أهمية خاصة لتعزيز الحماية الاجتماعية، باعتبارها مكوّنًا أساسيًا لضمان عدالة واستدامة الإصلاحات، والتخفيف من الآثار الاجتماعية المحتملة الناتجة عن السياسات التصحيحية، لاسيما تلك المرتبطة بإصلاحات المالية العامة مثل ترشيد الدعم وتوسيع القاعدة الضريبية.

تعزيز الشفافية وكفاءة الإدارة المالية العامة

تستهدف الدولة بناء إطار مالي أكثر انضباطًا وشفافية، باعتباره الأساس لضبط أوضاع المالية العامة وتعزيز الثقة في الاقتصاد. ويشمل ذلك توسيع نطاق الحكومة العامة، وتفعيل النشر المنتظم لبيانات الشركات المملوكة للدولة، والتطبيق التدريجي للموازنة

متوسطة الأجل، مع دمج موازنة البرامج والأداء في عملية التخطيط متوسط الأجل لضمان توجيه الإنفاق نحو أولويات التنمية وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

تحسين إدارة الدين العام وتعزيز تنافسية سوق الدين المحلي

يتركز النهج الحالي لإدارة الدين العام حول تحديث وتطبيق استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل، بما يعزز القدرة على التخطيط متعدد السنوات، ويحسّن هيكل محفظة الدين، ويرسّخ مسارًا مستدامًا للاقتراض متوافقًا مع المعايير الدولية للاستدامة المالية. ويأتي ذلك بالتوازي مع رفع مستوى الشفافية من خلال توسيع نطاق البيانات المنشورة عن محفظة الدين العام وتفعيل السقف السنوي للدين لضبط وتيرة الاقتراض. كما تعمل الدولة على توسيع قاعدة المستثمرين عبر إتاحة الاستثمار بالتجزئة في أدوات الدين الحكومية، بما يعزز الطلب المحلي ويقلل الاعتماد على مصادر تمويل خارجية. وفي السياق ذاته، تُدفع جهود تعميق السوق المحلية للتمويل طويل الأجل من خلال تعزيز نشاط السوق الثانوية عبر منظومة المتعاملين الرئيسيين، وتطوير الأطر التنظيمية لصناديق سوق المال وصناديق المعاشات الخاصة، بما يسهم في بناء سوق دين أكثر جاذبية وكفاءة، وتخفيض تكلفة التمويل الحكومي على المدى المتوسط.

تعبئة الإيرادات المحلية من خلال إصلاحات ضريبية

يستهدف هذا المحور زيادة الموارد العامة دون الإضرار بجاذبية بيئة الاستثمار، من خلال إصلاحات هيكلية تقوم على توسيع القاعدة الضريبية وإلغاء الإعفاءات غير التنافسية والتوسع في جهود التحول الرقمي، ودمج التجارة الإلكترونية والمهن الحرة في النظام الضريبي، مع تبسيط الإجراءات وتسوية النزاعات، ورفع كفاءة منظومة رد ضريبة القيمة المضافة لتحسين السيولة ودعم النمو.

إدارة المخاطر المالية

تُعزّز الدولة قدرتها على الصمود عبر دمج إدارة المخاطر في عملية صنع السياسات المالية، من خلال إنشاء إطار مؤسسي داخل وزارة المالية لإدارة المخاطر الاقتصادية والمالية، وتطوير نماذج تحليلية لقياس انعكاس الصدمات على المالية العامة، وتحسين ال إفصاح عن الالتزامات الطارئة والضمانات السيادية، بما يحد من انتقال المخاطر إلى الموازنة والدين العام.

حوكمة الاقتراض الخارجي

تعزّز الدولة استدامة الدين الخارجي من خلال ترسيخ إطار مؤسسي متكامل لإدارة الاقتراض الخارجي، وذلك عبر وضع سقف سنوي واضح للدين الخارجي والالتزام بالحدود الآمنة المتوسطة لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (٤٠–٤٥٪ وفق المعايير الدولية).

حوكمة وإدارة الاستثمار العام وتعزيز التمويل منخفض التكلفة (التمويل التنموي الميسر)

تركز الدولة على رفع كفاءة الاستثمارات العامة لتحقيق أكبر أثر اقتصادي ممكن، عبر وضع سقف سنوي للاستثمارات العامة وتحديث معايير تقييم المشروعات، واستكمال إطار التخطيط متوسط الأجل، وتنفيذ توصيات تقييمات OECD وPIMA لتعزيز فعالية الإنفاق. وفي موازاة ذلك، يتم توجيه الجهود لتعبئة التمويل من أجل التنمية من خلال تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية للتمويل وتفعيل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (E-INFS)، بما يدعم تنويع مصادر التمويل، ويوسع فرص الشراكات مع القطاع الخاص، ويقلل تكلفة الاقتراض على المدى المتوسط.

تعزيز الحماية الاجتماعية

يستند إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والصحة الشاملة إلى تعزيز الشمولية والاستدامة، من خلال توسيع التحويلات النقدية المشروطة، وتطوير التأمين الصحي الشامل للفئات الأكثر ضعفًا، وتحسين جودة الخدمات الصحية، وربط الدعم بآليات التمكين الاقتصادي والمشاركة المجتمعية، مع ضمان الاستدامة المالية والحوكمة الجيدة، بما يعزز التوازن الاجتماعي ويضمن وصول الخدمات للجميع.

٨. قائمة المراجـــــع

١. البنك الدولي وشبكة المعرفة العالمية للهجرة والتنمية .(٢٠٢٤) موجز الهجرة والتنمية، العدد ٤٠: تباطؤ التحويلات في ٢٠٢٣ ومن المتوقع تسارع نموها لاحقًا.

https://documents1.worldbank.org/curated/en/099714008132436612/pdf/IDU1a9cf73b51f-cad1425a1a0dd1cc8f2f3331ce.pdf

٢. البنك الدولي. .(٢٠٢٥) تحطيم الحواجز: تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة في مصر.

https://www.worldbank.org/

٣. البنك الدولي. (٢٠٢٤).تقرير الدين الدولي ٢٠٢٤.

https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/idr/products

٤. البنك الدولي. (دون تاريخ. (تقديرات بناءً على بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

٥. البنك الدولي. (دون تاريخ. (تقديرات بناءً على مؤشرات التنمية العالمية

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

٦. البنك الدولي (قيد النشر) نحو تحول اقتصادي يعزز النمو الشامل والمستدام بدعم القطاع الخاص.

٧. البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (دون تاريخ). بيانات التجارة الخارجية.

https://www.cbe.org.eg/ & https://www.capmas.gov.eg/

٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). بحث القوى العاملة لعام ٢٠١٩

https://www.capmas.gov.eg/

٩. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٤). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2024/04/16/world-economic-outlook-april-2024

١٠. اصندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥) .الراصد المالي: السياسة المالية في ظل عدم اليقين.

https://www.imf.org/en/Publications/FM

١١. صندوق النقد الدولي. (أبريل ٢٠٢٥). تقرير آفاق النمو العالمي

https://www.imf.org/

١٢. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٥). تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥.

https://unctad.org/publication/world-investment-report٢٠٢٥-

١٣. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٥). تقرير الديون العالمي ٢٠٢٥.

https://unctad.org/publication/world-of-debt

١٤. مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي. (.(٢٠٢٥ برنامج أسواق رأس المال المشترك .

https://www.jcap.org/

١٥. مختبر النمو بجامعة هارفارد. (٢٠٢٤ .(أطلس التعقيد الاقتصادي

https://atlas.cid.harvard.edu/

١٦. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٤). الشراكات الدولية لدفع التعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي.

https://moic.gov.eg/ar/news/1527

١٧. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٤). منتدى قادة السياسات بين الولايات المتحدة ومصر ٢٠٢٥ - الجلسة الوزارية رفيعة المستوى: «دفع الإصلاح الاقتصادي وتعزيز علاقات الاستثمار والتجارة بين الولايات المتحدة ومصر

https://moic.gov.eg/news/2264

١٨. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). البيان التفصيلي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الربع الثاني للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

https://mped.gov.eg/adminpanel/shared-Files/[Pub._GDP_Note_Q2_24-25]_English_version_-_March_2025_-_Final_6c4.pdf

١٩. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر.

https://mped.gov.eg/adminpanel/sharedFiles/EGYPT%E2%80%99s_Integrated_National_Financing_16-9-2024_123.pdf

٢٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). تقرير المتابعة رقم ٢ حول برنامج نوفي.

https://moic.gov.eg/ar/news/2102

٢١. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). التقرير السنوي لسنة ٢٠٢٤: استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية والدبلوماسية الاقتصادية لدفع التنمية الاقتصادية المستدامة.

https://moic.gov.eg/ar/page/annual-report٢٠٢٤-

٢٢. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). تقرير التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص: النمو الاقتصادي والتشغيل.

https://moic.gov.eg/ar/news/٢٢٩١

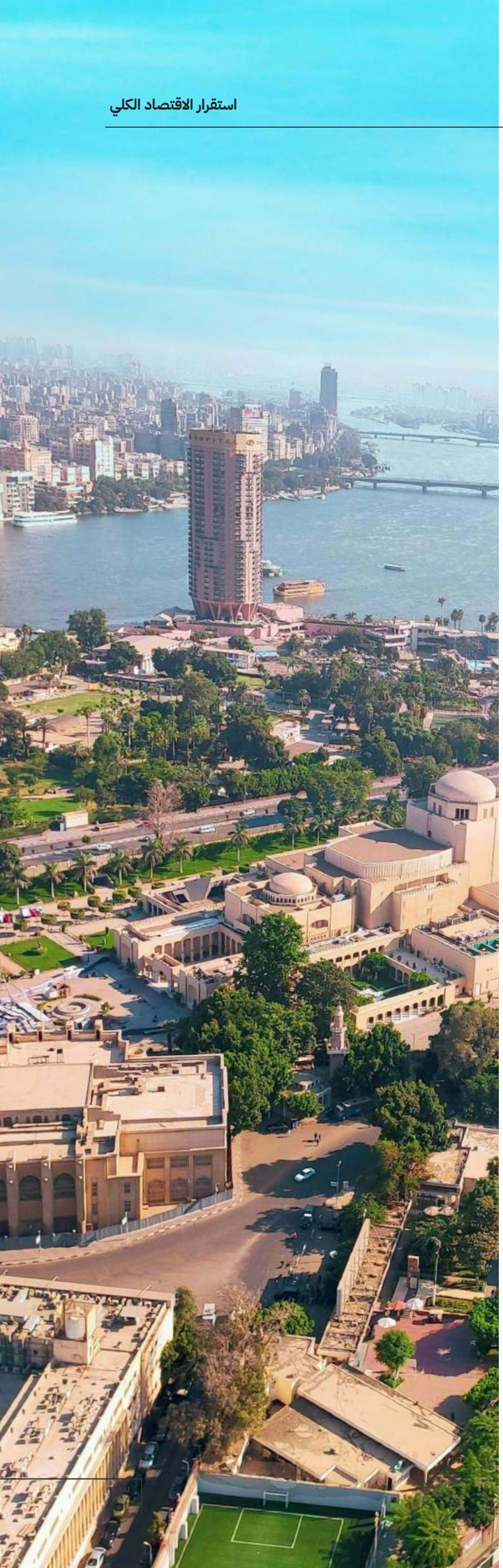

٢٣. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (دون تاريخ). تقديرات بناءً على بيانات صندوق النقد الدولي .

٢٤. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (دون تاريخ). قاعدة بيانات جمع الضرائب

https://www.usaid.gov/

٢٥. المنتدى الاقتصادي العالمي. (٢٠٢٤). تقرير مستقبل النمو.

https://www.weforum.org/publications/the-future-of-growth-report/

٢٦. البنك الدولي للإنشاء والتعمير. (٢٠٢٣). الأعراف الاجتماعية ومشاركة الإناث في القوى العاملة في مصر. البنك الدولي.

https://documents١.worldbank.org/curated/en/٠٩٩٠٦١٨٢٣٢٢٠٣٩١٥٥/pdf/P١٧٩٦٨٦٠٨f٦dd٠٣٥٠b٣٥٠٨١٩٠٤da١٢d٩١.pdf/

٢٧. باتيني، ن.، إيرود، ل.، فورني، ل.، وويبر، أ. (٢٠١٤). المضاعِفات المالية: الحجم، المحددات، واستخدامها في التوقعات الاقتصادية الكلية. الملاحظات والأدلة الفنية.

https://doi.org/٩٧٨١٤٩٨٣٨٢٤٥٨,٠٠٥/١٠,٥٠٨٩

٢٨. بلانشارد، أ.، وبيروتي، ر. (٢٠٠٢). توصيف تجريبي للآثار الديناميكية لتغيرات الإنفاق الحكومي والضرائب على الناتج. المجلة الفصلية للاقتصاد.

https://www.jstor.org/stable/٤١٣٢٤٨٠

٢٩. البنك المركزي المصري. (٢٠٢٥(. تقرير السياسة النقدية – الربع الثاني ٢٠٢٥.

https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/١٠/١٣/٠٥/٠٨/٢٠٢٥/the-central-bank-of-egypt-releases-q-٢٠٢٥-٢monetary-policy-report

٣٠. البنك المركزي المصري.(٢٠٢٣). إطار السياسة النقدية.

https://www.cbe.org.eg/ar/monetary-policy/monetary-policy-framework

٣١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (يناير ٢٠٢٠)، المضاعف المالي في مصر، منشور الأمم المتحدة، مكتب الإسكوا – بيروت.

https://www.unescwa.org/publications/fiscal-multiplier-egypt#:~:text=The٢٠٪results٢٠٪of٢٠٪the٢٠٪model,multipliers٢٠٪of٢٠٪the٢٠٪budget٢٠٪it ems.٠

٣٢. منظمة التجارة العالمية. (٢٠٢٥، أبريل). الآفاق والإحصاءات التجارية العالمية ٢٠٢٥-٢٠٢٦. جنيف: منظمة التجارة العالمية.

https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/trade_outlook٢٥_e.htm